

الآثار الفقهية للمعارض السماوية

دكتور

حامد علي حامد

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون

بأسيوط



"بسم الله الرحمن الرحيم"

م م م م م م م م م م

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وإمام المتقين ، وعلى آله وصحبه ومن تبع سنته وسلك طريقته إلى يوم الدين .

أما بعد ... فقد أنزل الله كتابه الكريم مشتملا على ما يصلح البشر : من أصول الدين القويم ، وقواعد العمل المستقيم ، ثم أمر رسوله لكي يبلغه للناس ، ويبينه بقوله ، وفعله وتقريره ، فأوضح صلى الله عليه وسلم معالمه ، وأعلى مناره ، وانتظم من الكتاب والسنة أعظم مرجع لمن يبحث عن أسباب الهداية ، ويلتمس طريق الاستقامة ، فتسابقت همم العلماء إلى الارتشاف من معينه ، والاعتراف من فيضه ، فأتوا من العلوم المختلفة بما يسجل لهم الفخر ويوجب لهم الشكر . وإذا كانت علوم الدين جديرة بالعناية لأنها طريق السعادة فعلم الفقه وأصوله منها في الذروة ، لأن التفقه في الدين من علامة إرادة الخير بالإنسان ، وإذا كان علماء الإسلام جديرين بالتقدير والشكر لما بذلوا من جهد في بيان المعارف الإنسانية ، فان من بواعث فخرهم سبقهم إلى وضع قواعد للفقه ثم استنباط الأحكام الشرعية على ضوئها ، والذي دعاهم إلى هذا إمتياز الإسلام بأمري الدين والدنيا وملائمته لكل زمان ومكان .

ومن تمام ثقافة الفقيه أن يكون ملما بالمسائل التي اختلفت فيها أقوال العلماء بعرض أقوالهم مقرونة بأدلتها ، مبينا وجوه الطعن التي أيدها كل منهم بالنسبة إلى دليل الآخر معينا ما تطمئن إليه النفس من الأقوال لقوة دليله في نظره وملائمته لروح الشريعة

ومقاصدها، ومن ثم رأيت أن أكمل المطاف للبحث الأول حيث عرضت فيه أهم المسائل الفقهية التي هي ثمرة لعوارض الأهلية السماوية، والتي يكثر وقوعها وتمس الحاجة إلى معرفتها ثم العمل بأمثل الأراء في التقليد ولذا فقد قمت في هذا البحث إتماما للفائدة ببيان أهم الفروع الفقهية لعوارض الأهلية المكتسبة والتي يكثر وقوعها أيضا وتمس الحاجة إليها أيضا وكان منهجي في هذا البحث مايلي :-

قمت بذكر آراء الفقهاء على اختلاف مذاهبهم نقلا من كتبهم المعتمدة لدى كل مذهب، وقارنت هذه الأراء بعضها ببعض لمعرفة المتفق عليه من المختلف فيه، ثم تأتى بذكر حجة كل رأى من كتاب أو سنة أو قياس أو استحسان أو غير ذلك . ثم نذكر مناقشتها وترجيح ما يبدو لي راجحا إلا أنني لا أضع نفسى حكما على المذاهب ولست مؤهلا لأن أحكم برجحان مذهب على مذهب فكل مسألة ، بل معتقدي أنهم جميعا ينهلون من علم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهىم أقرب إليه عهدا، وأوثق به سببا، وأفضل منا قرنا، وأكثر للرسول صلى الله عليه وسلم إتباعا ، وأكثر تتبعا لأخباره وآثاره ومن عرف رأيهم وأدلتهم علت همته بالتطلع إلى تلك القمم ، ومن انبرى لمبارزتهم إنكشف عواره ، وعلا خواره ، وأضحك منه العالم وافتتن به الجاهل إذن هم قادة للخلق إلى الحق ، والخلاف قد يكون موريا غير محتدم ، والخلاف لم يصل إلى حد التكفير مهما اشتد، بل الكل يهدف إلى الوصول إلى الحق والصواب عنده سبحانه ، ومن ثم فيجب أن



لاتضيّف صدورنا للخلاف ، حتى لاينقلب إلى عداوة - لاسمح الله -  
وأخيرا فهذا جهدى فإن وفقت فمن الله وحده وإن كانت الأخرى فممن  
نفسى ومن الشيطان ، وأتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتى الكرام الذين  
سيقع فى أيديهم الشريفة هذا البحث ولعله يحظى بالقبول والرضى ،  
وهو المستعان وهو نعم المولى ونعم النصير.

#### خطة البحث :

وبناء على ذلك فستكون خطة البحث مقسمة إلى سبع فصول بيانها

كالتالى :-

- الفصل الأول : الجهل وأثره فى تخفيف الأحكام .
- الفصل الثانى : السكر وأثره فى تخفيف الأحكام .
- الفصل الثالث : الهزل وأثره فى تخفيف الأحكام .
- الفصل الرابع : السفه وأثره فى تخفيف الأحكام .
- الفصل الخامس : السفر وأثره فى تخفيف الأحكام .
- الفصل السادس : الخطأ وأثره فى تخفيف الأحكام .
- الفصل السابع : الإكراه وأثره فى تخفيف الأحكام .
- الخاتمة ونتائج البحث
- مراجع البحث

## العمل الأول

### الجهل وأثره في تخليد الأسماء

تعريف الجهل لغةً وشرماً :

تعريفه لغةً :

الجهل : : نقيض العلم . وقد جهله فلان جهلاً ، وجهالةً وجهلاً عليه ، وتجاهل : أظهر الجهل . وتجاهل أرى من نفسه الجهل وليس به ، والتجهيل ، أن ننسبه إلى الجهل . والجهالة أن تفعل فعلاً بغير العلم ورجل : جاهل ، والجمع : جهل وجهل وجهل ، وجهال ، وجهلاء . وجهلتـــــــــــــــــه نسبته إلى الجهل واستجهلته ، وجدته جاهلاً ، وأجهلته جعلته جاهلاً ، والجاهلية : زمن الفتره ولا إسلام أى هي الحال التي كانت عليها العرب قبل الإسلام من الجهل بالله سبحانه ، ورسوله وشرايع الدين ، والمفاخرة بالأنساب ، والكبر والتجبر وغير ذلك ، ويقال أيضاً أرض مجهولة : لا أعلام بها ولا جبال(١) .

---

(١) لسان العرب ج ١ ، ص ٧١٣ ط سابقة ، المعجم الوسيط ج ١ ، ص ١٤٤ ، ط سابقة ، تاج العروس : ج ٧ ، ص ٢٦٨ ، ط سابقة ، القاموس المحيط ج ٣ ، ص ٣٥٣ ، ط مؤسسة الحلبي .

### تعريفه فى الشرع :

الجهل : هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو به (١) . أو هو صفة تضاد العلم عند احتمالها وتصوره . واحتراز به عن الأشياء التى لا علم لها فإنها لاتوصف بالجهل لعدم تصور العلم فيها (٢) . أو هو عدم العلم بما من شأنه أن يعلم (٣) .

### أنواع الجهل :

علمنا أن الجهل : هو عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فإن كان مع اعتقاد النقيض فهو جهل مركب وإلا فبسيط ، وهو يحسب هذا المقام ينقسم إلى أربعة أقسام (٤) :

#### القسم الأول (٥)

جهل باطل بلا شبهة لا يصلح عذرا أصلا فى الآخرة ومثاله : كفى الكافر لا يصلح عذرا لأنه مكابرة وجود بعد وضوح الدليل ، لأن الآيات الدالة على وحدانية الصانع جل جلاله وكمال قدرته ، وعظمة ألوهيته لاتعد كثرة ، ولاتخفى على من له أدنى لب ، وكذا الدليل على صحة رسالات الرسل من المعجزات القاهرة والحجم الباهرة ظاهرة محسوسة فى زمانهم

---

(١) التعريفات للرجانى ص ١٠٨ ط السابقة .

(٢) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ج ٤ ، ص ٣٣٠ ط دار الكتاب العربى .

(٣) تيسير التحرير ج ٤ ، ص ٢١١ ، وشرح المنار لابن نجيم ج ٢ ، ص ١٠٤ .

(٤) شرح مرآة الأصول فى شرح مرقاة الوصول ص ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٥) كشف الأسرار ج ٤ ، ص ٣٣٠ ، ٣٣١ ط سابقة .

لاوجه إلى ردها وإنكارها، وقد نقلت تلك المعجزات بعد انقراض زمانهم بالتواتر قرنا بعد قرن إلى يومنا هذا فكان إنكارها بمنزلة إنكار المحسوس، فلذلك لم يجعل عذرا بوجه .

#### القسم الثاني :

جهل هو دون الأول لكنه باطل لا يصلح عذرا أيضا في الآخرة، ومثاله جهل صاحب الهوى في صفات الله عز وجل، مثل جهل المعتزلة بالصفات فإنهم أنكروها حقيقة بقولهم إنه تعالى عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة، سميع بلا سمع بصير بلا بصر، وكذا في سائر الصفات، ومثل جهل المشبهة فإنهم قالوا بجواز حدوث صفات الله عز وجل وزوالها عنه مشبهين الله تعالى بخلقه في صفاته، وهذا الجهل باطل لا يصلح عذرا في الآخرة لأنه مخالف للدليل الواضح الذي لاشبهة فيه سمعا وعقلا.

أما السمع فقوله تعالى : (وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ) (١) وقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) (٢) إلى غيرها من الآيات، فإنها تدل على أن لله تعالى صفات هي معان وراء الذات .

وأما العقل : فهو أن المحدثان كما دلت على وجود الصانع جل جلاله دلت على كونه حيا عالما مدبرا فوجب أن يكون له حياة وعلم وأن تكون هذه الصفات هي معان وراء الذات إذ يحيل العقل أن يحكم

---

(١) آية رقم : ٢٥٥ من سورة البقرة .

(٢) آية رقم : ٥٨ من سورة الذاريات .

بِعالم لا علم له ، وحى لا حياة له ، ولا يفرق بين قول القائل ليس بعالم وبين قوله لا علم له ، وكذا فى جميع الصفات (١) .

#### القسم الثالث :

جهل يصلح شبهة : هو الجهل فى موضع تحقق فيه الاجتهاد من غير أن يكون مخالفا للكتاب أو السنه ، وهو المراد بالصحيح . أو فى غير موضع الاجتهاد أى لم يوجد فيه اجتهاد ولكنه موضع الاشتباه . ومثاله أن من صلى الظهر على غير وضوء تم صلى العصر بوضوء ، وعنده أن الظهر قد أجزأه ، فالعصر فاسدة لأن هذا جهل على خلاف الإجماع ومثاله أيضا ، إن قضى الظهر ثم صلى المغرب ، وعنده أن العصر أجزأ عنه جاز ذلك لأنه جهل فى موضع الاجتهاد فى ترتيب الفوائت (٢) .

#### القسم الرابع :

جهل يصلح عذرا ، وهو الجهل فى دار الحرب من مسلم لم يهاجر أنه يكون عذرا فى الشرائع حتى إنها لا تلزمه لأن الخطاب النازل خفى فيصير الجهل به عذرا لأنه غير مقصر ، وإنما جاء من قبل خفاء الدليل فى نفسه ، وكذلك الخطاب فى أول ما ينزل فإن من لم يبلغه كان معذورا (٣) .

- 
- (١) كشف الأسرار المرجع والموضع السابق والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ ط الحلبي .  
(٢) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٤٤ ، أصول التشريع الإسلامى للأستاذ على حسب الله ص ٣٤٥ ط سابقة .  
(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٢٠٩ ط سابقة كشف الأسرار ج٤ ص ٣٤٦ ط سابقة الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ ط سابقة .

لكن الملاحظ أن الجهل في القسم الرابع بناء على عدم الدليل.<sup>(١)</sup>  
وفي النوع الثالث بناء على اشتباه ما ليس بدليل بالدليل .

#### الفرق بين الجهل والعلم :

لو قال إن لم اقتل فلانا فكذا وهو ميت إن علم به حث وإلا لا .  
ولو لم تعلم المغير خيار البلوغ يطل . وقالوا : يعذر المسوارث  
والوصى والمتولى بالتناقض للجهل . وقالوا : إذا قيلت الخلع ثم  
ادعت الثلاث قبله تسمع ، فإذا برهنت استردت البدل للجهل في محله  
ظن لجهله أن ما فعله من المخطورات حلال له فإن كان مما يعلم من دين  
النبي صلى الله عليه وسلم هزيمة كفر وإلا فلا . ولو اشترى ما كان  
رآه ولم يتغير فلا خيار له ، إلا إذا كان لا يعلم أنه مرثيه لعدم الرضا .  
والجهل يكونه مال الغير يدفع الإثم لا الضمان والوكيل بقضاء الدين  
إذا دفعه إلى الطلب بعد ما وهب الدين المديون ، قالوا إن علم  
الوكيل باللهبه ضمن وإلا فلا .<sup>(٢)</sup>

#### أثر الجهل على الأهلية :

لا أثر للجهل في الأهلية غير أن منه ما يعذر به المرء ومنه  
ما لا يعذر به فالجهل الذي لا يعذر به صاحبه هو الجهل بما قام عليه  
الدليل الظاهر البين كما سبق بيانه والجهل الذي يعد عذرا هو الجهل  
(١) كشف الأسرار المرجع السابق علم أصول الفقه وأصول التشريع الإسلامي  
المرجعين السابقين .

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٠٤ - ٣٠٤ علم أصول الفقه لعبد  
الوهاب خلاف ص ١٤٤ أصول التشريع الإسلامي للأستاذ علي حسب الله  
ص ٣٤٥ ط سابقة .

فى موضع الشبهه ، أو بحيث يخفى الأمر لعدم ظهور دليله ، كما سبق بيان ذلك وصاحب الجهل تام العقل مدرك للأمور ، ولكنه لم يدرك حكماً شرعياً لسبب ما ، والذي يعنينا فى هذا البحث هو الجهل بوجوب العبادات المفروضة ويفرق هنا بين ما كان جهله لسبب تقصيره كمن نشأ فى بلاد الإسلام ثم جهل بعض وجوب بعد العبادات فهذا مؤاخذ على ترك الواجبات مطالب بقضاء ما فاتته وبين من لم يكن مقصراً كمن نشأ فى دار الحرب وهذا العذر أصبح اليوم نادراً نظراً لانتشار الإسلام والعلم والثقافة وسهولة الاتصال بديار الإسلام ، وهذا غير مؤاخذ بجهله واختلف فى وجوب القضاء عليه<sup>(١)</sup> ومن أنواع الجهل أن يؤدي العبادة مع وجود ما يبطلها لكنه يجهل هذا الميطل ثم يتبين الأمر بعد الانتهاء من العبادة سواء خرج الوقت أم لا وسوف يتبين ذلك فيما يأتى :

#### أثر الجهل فى الأحكام الشرعية :

لقد تبين مما سبق أن المراد بالجهل هنا فى هذا البحث هو عدم العلم بما من شأنه أن يعلم . ومن ثم فسأذكر فى هذه الحالة بعض المسائل المشهورة والمهمة التى سيكون للجهل أثر فيها بالتخفيف ذلك لأن العبادات قد تفوت بسبب الجهل بأن لا يعلم بوجوب العبادة إلا بعد فوات وقتها مثلاً أو أن يؤدي العبادة مع وجود مبطل لها ثم لا يعلم به إلا بعد مضي الوقت ولذا فسأبحث هنا المسائل الآتية .:

---

(١) الأشباة والنظائر للسيوطى ص ٢٢٠ ، تيسير التحرير ج٤ ص ٢٢٥ وشرح المنار ج ٢ ص ١٠٤ .



المسألة الأولى : حكم ما إذا جهل المكلف وجوب العبادات :

بالبحث فى حكم هذه المسألة تبين لى أنه يجب التفرقة بين أمرين :

الأمر الأول : إتفق الفقهاء<sup>(١)</sup> على أن الجاهل بوجوب العبادات إذا كان فى دار الإسلام لا يعد جهله عذرا ، ومن ثم يجب عليه قضاء ما فاتته فى هذه الحالة .

الأمر الثانى : إذا كان المكلف والجاهل بوجوب العبادات فى دار الحرب ولم يهاجر فقد اختلف الفقهاء فى وجوب القضاء عليه إذا علم بعد ذلك بوجوبها على رأيين :

بيانها فيما يلى : . . .

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية<sup>(٢)</sup> ، وبعض فقهاء الحنابلة<sup>(٣)</sup> وهو قول فى المذهب المالكى<sup>(٤)</sup> إلى القول بعدم وجوب القضاء عليه .  
الرأى الثانى : ذهب فقهاء الشافعية<sup>(٥)</sup> ، وبعض الآخرين المالكية<sup>(٦)</sup> والحنابلة<sup>(٧)</sup> فى قولهم الآخر وهو قول الإمام زفر<sup>(٨)</sup> من فقهاء الحنفية إلى القول بوجوب قضاء ما فاتته بسبب الجهل فى هذه المسألة .

---

(١) كشف الأسرار ج٤ ص ٣٤٦ كشف القناع ج١ ص ٢٢٢ المجموع للنووى ج٣

ص ٧ ، حاشية العدوى مع شروحها ج١ ص ١٤٣ .

(٢) كشف الأسرار ج٤ ص ٣٤٦ وفتح القدير : ج١ ص ٤٩٧

(٣) كشف القناع ج١ ص ٢٢٢ والإنصاف ج١ ص ٣٨٨

(٤) حاشية العدوى مع شروحها ج١ ص ١٤٣

(٥) كشف القناع ج١ ص ٢٢٢ . (٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق (٨) كشف الأسرار ج٤ ص ٣٤٦

**الأدلة :** استدل أصحاب الرأي الأول على ما ذهبوا إليه بما يلي .  
قالوا : إن خطاب الشارع خفى فى حق هذا لعدم بلوغة إليه حقيقة بالسماع ولا تقديرًا بالاستفاضة لأن دار الحرب ليست بمحـل استفصال أحكام الإسلام ، فيصير الجهل بالخطاب عذرا لأنه غير مقصر فى طلب الدليل وإنما جاء الجهل من قبل خفاء الدليل فى نفسه حيث لم يشتهر فى دار الحرب بسبب انقطاع ولاية التبليغ عنهم وإذا لم تجب عليه العبادة لا يجب عليه قضاء ولا أداء<sup>(١)</sup> .  
واحتج أصحاب الرأي الثانى على ما ذهبوا إليه بأن هذا يقبـولـه الإسلام صار ملتزما لأحكامه ولكنه لا يطالب بالأداء لجهلة بالحكم . فإذا علم الحكم وجب عليه القضاء كالنائم إذا انتبه وقد مضى وقت الصلاة . وقالوا : إن أدلة الوجوب عامة ولم تستثن الجاهل بها<sup>(٢)</sup> .

**المسألة الثانية :** حكم ما إذا صلى المكلف جاهلا بوجود نجاسة على بدنه أو ثوبه ثم علم بها بعد ذلك .

من المعلوم أن كلمة الفقهاء قد اجتمعت<sup>(٣)</sup> على أن إزالـة النجاسة شرط لصحة الصلاة محتجين بقوله تعالى : (وَشَيْبَاكَ فَطَهِّرْ)<sup>(٤)</sup> وقول النبى الكريم صلى الله عليه وسلم (وجعلت لى كل أرض طيبة مسجدا وظهورا)<sup>(٥)</sup> .

(١) كشف الأسرار : ج٤ ص ٣٤٦ فتح القدير ج١ ص ٤٩٧

(٢) المجموع ج٣ ص ٨ كشف القناع ج١ ص ٢٢٢

(٣) الهداية وترويحها ج١ ص ١٩٠ ، ٢٧٢ حاشية الدسوقي ج١ ص ٦٨ شرح المحلى على المنهاج ج١ ص ١٨٠ المغنى والشرح الكبير ج١ ص ٧١٣

والمحلى ج٣ ص ٢٦٣

(٤) آية رقم ٤ من سورة المدثر

(٥) مسلم ج١ ص ٣٧١ والبخارى ج١ ص ١١٩ .

وجه الاستدلال من الآية واضح ومن الحديث أيضا فقد قيّد الأرض بالطيبة - الطاهرة - فعلم أن غير الطاهرة لا تصلح للصلاة عليها.

لكن لو صلى المكلف ثم رأى نجاسة على بدنه أو ثوبه ولم يكن يعلم بها أثناء الصلاة فهل تعتبر صلاته باطلة وعليه الإعادة أو القضاء إن خرج الوقت ؟

بالبحث في كتب الأئمة الأعلام تبين لي أن في هذه الحالة أربعة آراء للفقهاء ، بيانها كالتالى : .

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية<sup>(١)</sup> ، والشافعية<sup>(٢)</sup> إلى القول بوجوب الإعادة أو القضاء ، لأن صلاته الأولى باطلة .

الرأى الثانى : ذهب فقهاء المالكية<sup>(٣)</sup> إلى القول بعدم وجوب القضاء لكن يعيد ندبا إن علم بها فى الوقت الاختيارى أو الضرورى . ووقت الصبح الضرورى إلى طلوع الشمس ووقت الظهر والعصر الضرورى إلى الاصفرار ووقت المغرب والعشاء الضرورى إلى الفجر<sup>(٤)</sup> .

الرأى الثالث : فى فقه الحنابلة<sup>(٥)</sup> فى هذه المسألة روايتان :

الرواية الأولى : إن الصلاة صحيحة فلا موجب للإعادة أو القضاء .

الرواية الثانية : إن الصلاة باطلة فلا يجب عليه الإعادة أو القضاء .

---

(١) العناية ج١ ص ٢٧٢ وفتح القدير ج١ ص ٢٧٣

(٢) شرح المحلى على المنهاج ج١ ص ١٨٦

(٣) حاشيه الدسوقي ج١ ص ٦٨

(٤) حاشية الدسوقي ج١ ص ١٨١

(٥) المغنى : ج٢ ص ٦٤

الرأى الرابع : ذهب الظاهرية (١) إلى القول بوجوب الإعادة فى الوقت  
أما بعده فلا قضاء .

الأدلة : احتج القائلون بوجوب القضاء بقولهم : إن الطهارة شرط لصحة  
الصلاة فإذا لم تتوفر لم تصح الصلاة سواء كان ذلك مع العلم بوجود  
النجاسة أو مع الجهل بها قياسا على الوضوء فلو جهل أنه محمـد حدث  
فصلى ثم تبين الحدث أعاد اتفاقا (٢) .

واستدل القائلون بعدم الإعادة والقضاء بما روى أبو سعيد  
الخدري رضى الله عنه قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصلى بأصحابه ، إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره ، فلما رأى ذلك  
القوم ألقوا نعالهم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته  
قال : (ما حملكم على إلقاءكم نعالكم ، قالوا : رأيناك القيت بنعليك  
فألقينا نعالنا ، قال : إن جبريل أتانى فأخبرنى أن فيها قدرا وفى  
رواية أخرى : (فيها خبثا) (٣) . وجه الاستدلال أن وجود النجاسة التى  
لا يعلم بها المصلى لو كانت تبطل الصلاة لاستأنف النبى صلى الله عليه  
وسلم الصلاة ، ولكنه لم يستأنف .

والفرق بين من جهل النجاسة ومن جهل الحدث : أن الطهارة من  
الحدث أكد لأنه لا يعفى عن يسيرها وتختص بالبدن ، وأما النجاسة  
فيعفى عن يسيرها وحكمها يتعلق بالثوب والبدن مع كثرة تعرض الثوب

---

(١) المحلى : ج ٣ ، ص ٢٦٤ .

(٢) فتح القدير : ج ١ ، ص ٢٧٣ .

(٣) رواه الإمام أحمد فى المسند انظر الفتح الربانى ج ٣ ص ١٠٤ ، أبوداود ج ١ ،

ص ١٧٦ .

للنجاسة وكونه خارجا عن ذات المصلى (١).

واحتج ابن حزم بأن المحابة - رضوان الله عليهم - كانوا فسى أرض الحبشة وغيرها، والفرائض تنزل كتحويل القبلة والزيادة فسى عددها وغير ذلك فلم يأمرهم عليه السلام بإعادة شيء من ذلك لما بلغه عدم علمهم بهذه الشرائع وعدم آدائهم لها مع أنه عليه السلام أمر الذى رآه لم يتم صلاته أن يعيدها فدل ذلك على أن عدم توفر شرط من شروط الصلاة بسبب جهل المصلى به يوجب الإعادة مادام فى الوقت فقط (٢).

#### جواب الجمهور على الاستدلال :

وأجاب الجمهور على هذا الاستدلال بحديث أبى سعيد بأن المراد بالقذر الشيء المستقذر كالمخاط والبصاق ونحوهما ولا يلتزم من القذر أن يكون نجسا، وبأنه يمكن أن يكون دما يسيرا معفوا عنه وإخبار جبريل له بذلك لئلا تتلوث ثيابه بشيء مستقذر.

#### جواب الجواب :

وأجيب عن هذا الجواب : بأن القذر يطلق على النجاسة فجعل المراد غير النجس أو نجسا معفوا عنه تحكماً، وإخبار جبريل فى حال الصلاة بالقذر الظاهر أنه لما فيها من النجاسة التى يجب تجنبها فى الصلاة لا لمخافة التلوث .

---

(١) المغنى : ج ٢ ، ص ٦٤ .

(٢) المحلى لابن حزم الظاهرى : ج ٣ ، ص ٢٦٤ .

على أن جواب الجمهور لا يصلح مثله للإجابة على رواية الخبيث المذكورة لاتفاق علماء اللغة . وغيرهم على أن الأختين هما البسول والغائط (١) .

#### المناقشة والترجيح :

بالتأمل في الأدلة السابقة يبدو أن الفريق الأول يتمسك بالأصل . ويتأول الحديث كيلا يكون خارجا عن الأصل لكن هذا التأويل لم يسلم . والفريق الثاني يجعل المسألة مستثناة من الأصل بدليل الحديث ، وما عهد عن الشرع من مراعاة مثل هذه الأحوال يؤيد ذلك كقوله تعالى : (لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) (٢) وقوله تعالى أيضا (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (٣) وإيجاب تفقد كل الثياب والبدن عند كل صلاة فيه حرج ومشقة وأما ابن حزم فقد فرق بين من علم الواجب ثم نسيه فعمل بغيره ، وبين من لم يبلغه الحكم فعمل بغيره ، ثم ان ابن حزم يحتج بما جرى الحديث على عدم وجوب إعادة الصلاة الباطلة بعد الوقت مع أن الفرق الذي أتى به قائم فأهل الحبش لم يبلغهم الحكم والحديث هنا عمن بلغه حكم إزالة النجاسة ولكنه جهل وجودها فمضى بها ، فكان مقتضى قوله أن يوجب الإعادة مطلقا ولو بعد الوقت ، كما أوجبها على من نسي الطهارة (٤) . والسبب في ذلك أن ابن حزم

(١) نيل الأوطار : ج ٢ ، ص ١٣٥ .

(٢) الآية رقم ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٧٨ من سورة الحج .

(٤) المحلى : ج ٣ ، ص ٢٦٤ ، المجموع ج ٣ ، ص ١٦٤ .

لا يأخذ بالقياس، والصلاة بعد الوقت وردت في النائم والناس فلا يقاس عليهما الجاهل . لهذا فإنه يبدو لى رجحان الرأى الذى ذهب أصحابه بالقول بصحة صلاة من صلى وعلى ثوبه أو بدنه نجاسة لا يعلم بها وذلك للحديث المتقدم - والله أعلم .

#### المسألة الثالثة : ما الحكم إذا جهل المأموم بطلان صلاة الإمام؟

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إنما جعل الإمام ليؤتم به ) (١) وبناء على هذا القول الكريم فصلاة المأموم مرتبطة بصلاة الإمام، وبدليل أن الإمام لو سها لزم المأموم سجود السهو وإذا علم المأموم أن صلاة الإمام غير صحيحة لايجوز له أن يقتدى به، ولو فعل وقعت صلاته باطلة، لكن مبطلات الصلاة ليست كلها ظاهرة، بل إن بعضها خفى كوجود النجاسة على الثوب أو البدن، وعدم الطهارة من الحدث والزيغ فى العقيدة ونحو ذلك . والتأكد من توفر شروط الصلاة من كل مأموم فى كل إمام مشقة وحرص . ولم تكلف به شرعا، وليس كل من صحت صلاته صحت القدوة به، فلا تصح قدوة الرجل بالمرأة، والقارىء بالأمى وإن كانت صلاة المرأة والامى صحيحة فى ذاتها . فإذا اقتدى المصلى بمن لاتصح القدوة به ولم يظهر ذلك إلا بعد الفراغ من الصلاة، فهل تجب إعادة الصلاة فى الوقت أو القضاء بعده؟

هذا ما سأبنيه فى ما يلى :

---

(١) البخارى ج ١ ، ص ١٠٦ ، مسلم : ج ١ ، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ابو داود ، ج ١ ، ص ١٤١ .

أولا : حكم ما إذا جهل أن الإمام محدث ثم علم بذلك ؟

تفرق في هذه الحالة بين أمرين :

أولهما : أن يكون الإمام ناسيا لحديثه ، وهو في هذه الحالة معذور غير آثم ، ولقد بينت حكم هذه المسألة في أثر النسيان في تخفيف الأحكام مما أغنى عن إعادته هنا .

ثانيهما : أن يكون الإمام ذاكرا للحديث ، وهو في هذه الحالة فاسق أو مرتد بسبب ما صنع . فإن فعل ذلك مستخفا أو مستحلا كفر ، وإلا فسق . وها هي آراء الفقهاء في بيان الحكم في هذه الحالة .

#### الرأى الأول :

ذهب فقهاء الشافعية<sup>(١)</sup> ، والظاهرية<sup>(٢)</sup> إلى أنه لا فرق بين أن يكون الإمام عالما قاصدا ، أو ناسيا ، أو جاهلا ، بل نظروا إلى حال المقتدى ، إن كان يعلم حدث الإمام فصلاته باطلة ، لأنه اقتدى بغير ممل وإن كان لا يعلم فصلاته صحيحة لأنه لا يكلف مالا يقدر على معرفته . والأدلة التي ذكرت في حالة ما إذا كان الإمام ناسيا للحديث هي حجة هنا أيضا .

#### الرأى الثانى :

ذهب فقهاء الحنفية<sup>(٣)</sup> إلى القول بوجوب الإعادة أو القضاء على

المقتدى .

(١) المجموع ج ٤ ، ص ١٥٦ .

(٢) المحلى : ج ٤ ، ص ٣٠٢ .

(٣) فتح القدير : ج ١ ، ص ٣٧٤ .



### الرأى الثالث :

ذهب فقهاء المالكية (١)، والحنابلة (٢) إلى القول بوجوب الإعادة أو القضاء من وجه آخر وهو أن الاقتداء بالفاسق لا يصح عندهم . ومن تعمد الصلاة محدثا فهو فاسق . ومن ثم فإن الحاق هذه المسألة بمسألة من نسي الحدث أولى من إلحاقها بمسألة الفاسق لعدم الفرق بين حالى المقتدى فى المسألتين - والله أعلم .

ثانياً: حكم ما إذا جهل وجود نجاسة على ثوب الإمام أو بدنه ثم علم بها؟  
بالبحث تبين لى أن الذى يحكم هذه المسألة آراء متعددة للفقهاء  
يمكن رد هذه المسألة إليها، وها هى آراؤهم:

### الرأى الأول :

ذهب فقهاء الشافعية (٣) إلى القول بالتفرقة بين أن تكون النجاسة ظاهرة أو غير ظاهرة، فإن كانت غير ظاهرة، فحكمها حكم الاقتداء بالمحدث وقد سبق بيان ذلك وإن كانت ظاهرة، فالمعتمد فى المذهب أنها توجب الإعادة والظاهرة ماتبدو للمأموم لو تأملها .

### الرأى الثانى :

ذهب فقهاء الحنابلة (٤) إلى القول بأن هذه المسألة حكمها حكم الصلاة خلف المحدث ، ولقد سبق أنه فى المذهب الحنبلى رأيان : ولم

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، ج ١، ص ٣٢٦، ٣٢٧ .

(٢) المفتى لابن قدامة : ج ٢، ص ١٠٠ .

(٣) المجموع : ج ٤، ص ١٥٨ ، الروضة : ج ١ ، ص ٣٥٣ ، مغنى المحتاج ، ج ١ ، ص ٢٤١ ، شرح المحلى على المنهاج ج ١ ، ص ٢٣٢ .

(٤) المغنى : ج ٢، ص ١٠٠ .

يفرموا بين ظاهرة وخفية ، قال صاحب المغنى : (بل حكم النجاسة أخف وخفاؤها أكثر الا أن فى النجاسة رواية أخرى أن صلاة الإمام تصح أيضا إذا نسيها)<sup>(١)</sup>.

#### الرأى الثالث :

ذهب فقهاء الحنفية<sup>(٢)</sup> إلى القول بوجوب الإعادة إذا ظهر أن أمامه محدث أو فى ثوبه أو بدنه نجاسة لأن الاقتداء ببناء والبناء على المعدوم معدوم محال .

#### الرأى الرابع :

ذهب فقهاء المالكية<sup>(٣)</sup> إلى القول فى المشهور بعدم وجوب الإعادة . وفى رواية يعيد فى الوقت .

ويمكن إيجاز هذه الأقوال بعد تفصيلها فيما يلى :

- ١ - القول بوجوب الإعادة : وهو مذهب الحنفية .
- ٢ - القول بعدم وجوب الإعادة : وهو مذهب المالكية والحنابلة .
- ٣ - التفرقة بين الظاهرة والخفية وهو مذهب الشافعية .

#### الأدلة :

استدل أصحاب الرأى الأول على ماذهبوا إليه بقولهم : إن صلاه من صلى مع نجاسة لا يعلمها باطلة ، وأيضا قالوا : ببطان صلاة من اقتضى بمحدث ، كانت هذه مثلها لأنها قدوة بمن صلاته باطلة .

(١) المغنى : ج ٢ ، ص ١٠٠ .

(٢) تبين الحقائق ج ١ ، ص ١٤٤ ، وحاشية فتح الخالق على البحر الرائق

ج ١ ، ص ٣٨٨ ، والبحر الرائق ج ١ ، ص ٣٨٨ .

(٣) حاشية الخطاب على متن سيدى خليل ج ٢ ، ص ٩٦ ، قوانين الأحكام الشرعية ٨٤ .

واستدل أصحاب القول الثانى بحديث أبى سعيد الخدرى : أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى فخلع نعليه فخلع الناس نعالهم فلم ينصرف قال لهم : لم خلعتم ؟ قالوا : رأيناك خلعت فخلعنا فقال : إن جبريل أتانى فأخبرنى أن بها خبثا ، فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما ، فإن رأى خبثا فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيها<sup>(١)</sup> . ووجه الدلالة أنه عليه السلام لم يأمرهم بالإعادة ولم يعد .

واستدل أصحاب الرأى الثالث بهذا الحديث فى النجاسة الخفية ، فإن النجاسة التى فى النعل خفية ، وأما فى الظاهرة فهم يتمسكون بالأصل إذ لا يوجد عذر يدعو لاستثناء النجاسة الظاهرة ، وأما الحديث فهو فى الخفية ، وإذا كانت النجاسة ظاهرة ثم لم يرها فقد قصر وصار حكمه حكم من رآها .

#### الترجيح :

والذى يترجح لى هو أن الحديث يؤيد القول بالتفصيل فقد أمر بتفقد مظان النجاسة قبل الدخول فى الصلاة ، فإذا لم يتفقد فقد قصر ، ويكون مؤخذا هذا فى نفسه ومثله الإمام لارتباط صلاته بصلاته ولا يكون معذورا لرؤيته نجاسة ظاهرة - والله أعلم .

---

(١) مسند الإمام أحمد ج ١ ، ص ٤٦١ ، أبو داود ج ٣ ، ص ٢٠ تحقيق أحمد شاكر .

ثالثا : حكم ما اذا جهل أن الامام كافر ثم ظهر له ذلك :

قد يتظاهر الكافر بالإسلام ، ويخالط المسلمين لغرض من الأغراض ، وقد يتظاهر بالصلاح والتقوى والعلم فيؤمهم أيضا ، وقد يتصور أيضا أن يكون مسلما في الأصل ثم يعتنق مذهباً منحرفاً يوجب الكفر، أو يعتقد عقيدة فاسدة يكفر معتقدها فيكون في هذه الحالة مرتداً وإن أم الناس وعلمهم .

لكن ما حكم صلاة من اقتدى بمثل هذه الأشخاص ؟

الجواب عن ذلك أقول ومنه استمد العون والتوفيق :

القاعدة المقررة في هذا الأمر أن صلاة الكافر لا تصح والاقتداء به مع العلم بحاله كالاقتداء بغير المصلي ، وغنى عن البيان أن الاقتداء بغير المصلي يبطل الصلاة (١) .

وهذا الحكم إذا علم بكفره ، أما إذا كان جاهلاً بكفره فهذه

آراء الفقهاء في حكم الاقتداء به .

#### الرأي الأول :

ذهب الظاهرية (٢) إلى القول بصحة صلاة المقتدين به ، وعدم وجوب

الإعادة أو القضاء عليهم وهذا القول نقله صاحب المغنى ، كما قال

به المزنى ، وأبى شور (٣) .

---

(١) المحلى لابن حزم الظاهري ج ٤ ، ص ٧١ .

(٢) المحلى : ج ٤ ، ص ٧١ .

(٣) المغنى : ج ٢ ، ص ١٩٨ .

## الرأى الثانى :

ذهب فقهاء المالكية (١)، والشافعية (٢)، والحنابلة (٣) إلى القول بأن صلاة المقتدى به باطلة وتجب الإعادة أو القضاء وهذا الحكم هو القدر المشترك بين المذاهب ، ولهم تفصيلات فى كل مذهب ففقهـاء المالكية لهم ثلاثة أقوال (٤) . بيانها كما يلى :

القول الأول : تجب الإعادة مطلقا ولو كان زنديقا ، والزنديق هو الذى يخفى الكفر أو يعتقد عقيدة مكفرة . وطالت مدة صلاته بالناس إماما .

القول الثانى : لا يعيد مأمومه ما جهر فيه ويعيد ما أسر فيه .

القول الثالث : قيل إن كان آمنا - أى دخل دار الاسلام بأمان واستمر على إسلامه بحيث طالت مدة صلاته إماما بالناس فالصلاة التى صليت خلفه صحيحة ولا إعادة للمشقة .

وأما فقهاء الشافعية : فقالوا تجب الإعادة ان كان الكافر معلنا كفره ، وأما إن كان مخفيا للكفر فلا تجب الإعادة فى الأصح لأن ذلك لا يوقف عليه إلا بالبحث ولم يكلف المقتدى (٥) بذلك وأما فقهاء الحنابلة فقد أطلقوا ولم يفصلوا (٦)

---

(٢) شرح المحلى على المنهاج: ج ١، ص ٣٢، والمجموع ج ٤، ص ١٥٠، والروضة ج ١، ص ٣٥٢.

(٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١، ص ٣٢٥.

(٣) المغنى : ج ٢، ص ١٩٨.

(٤) المرجع والموضع السابقين.

(٥) المرجع السابق .

(٦) المرجع السابق .

### الرأى الثالث :

ذهب فقهاء الحنفية (١) إلى القول بأنه إذا ظهر حدث إمامه وكذا كل مفسد فى رأى مقتد بطلت صلاته فيلزم إعادتها . ومقتضى هذا أن صلاة المقتدى بالكافر باطلة ، لكنهم قالوا : ولو زعم أنه كافر لم يقبل منه لأن الصلاة دليل الإسلام أى إنهم اعتبروا مجرد صلاته إسلاما فتصح القدوة به ، ويعاقب عقاب المرتد إذا عاد بعد ذلك إلى الكفر أو عمل مكفرا . واحتجوا بقول النبى صلى الله عليه وسلم : (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذى له ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم) (٢) .

### الأدلة :

احتج الظاهرية على مذهبهم بقولهم : إن المقتدى لم يكلفه الله تعالى معرفة ما فى قلوب الناس ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : (انى لم أؤمر أن أنقب على قلوب الناس ولا أشق بطونهم) (٣) وإنما كلفنا ظاهر أمرهم ، فأمرنا إذا حضرت الصلوات أن يؤم بعضنا - فى ظاهر أمره - فمن فعل ذلك فقد صلى كما أمر (٤) .

واحتج من أوجب الإعادة بقوله : إن المقتدى مؤتم بمن ليس من أهل الصلاة فلم تصح ، ولاتعتبر صلاته مجردة إسلاما (٥) . لقوله صلى الله

---

(١) تبين الحقائق ج ١ ، ص ١٤٤ ، البحر الرائق ج ١ ، ص ٣٨٨ .

(٢) البخارى ج ١ ، ص ١٠٨ .

(٣) البخارى ج ٥ ، ص ٢٠٧ ، ومسلم ج ٢ ، ص ٧٤٢ .

(٤) المحلى ج ٤ ، ص ٧١ .

(٥) المجموع ج ٤ ، ص ١٥٠ .

عليه وسلم : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله) <sup>(١)</sup> وحجة فقهاء الحنفية أنه صار بالصلاة مسلماً كما سبق بيان ذلك .

#### المناقشة والترجيح :

بالتأمل في الآراء السابقة يظهر أن بعضها ينظر إلى حقيقة الأمر ، وهذا أمر يوجب بطلان صلاة المقتدى ، والبعض الآخر ينظر إلى ظاهر الأمر ، وهو موجب للصحة ، وإن كانت اعتباراتهم مختلفة ، فقهاء الحنفية حكموا بإسلامه وعاملوه بموجب ذلك ، والظاهرية ومن وافقهم لم يحكموا بإسلامه لكن اكتفوا بما تظاهر به والأحكام الشرعية مبناها على الظاهر ما لم يوجد ما يناقضه ، وبناء على هذا كل من صلى فالظاهر أنه مسلم ، والتفتيش عن القلوب لم نؤمر به لكن إذا وجد في ظاهره ما يدعو لريبة وجب على المقتدى أن يتحرى لأمر دينه ويحرص على صحة صلاته فلا يربطها بصلاة من تظهر عليه هيئة غير المسلمين ، فإن قصر في هذا كان مؤاخذاً يتحمل نتيجة تقصيره .

ومن ثم يبدو لي رجحان القول بالتفرقة بين من ظاهره الإسلام وبين من يدعو مظهره للريبة في إسلامه وبناء على هذا إذا حكمنا ببطلان الصلاة وجب قضاؤها أو إعادتها .

---

(١) مسلم : ج ١ ، ص ٥٣ في البخاري ج ١ ، ص ١٣ ، ج ٩ ، ص ١٣٨ ، الترمذي ج ١ ، ص ٢٤٤٨ .

**المسألة الرابعة :** حكم ما إذا جهل أن الإمام لاتصح القدوة به ثم  
علم بذلك ؟

سأبحث في هذه المسألة أمران في غاية الأهمية هما : حكم ما  
إذا ظهر أن الإمام فاسق ، وحكم ما إذا ظهر أنه أمي . ذلك لأن هذين  
الأمرين أكثر وقوعاً ، ولا غنى للمسلم المتدين من معرفتهما - وإليك  
البيان :

**الأمر الأول :** وهو حكم ما إذا جهل المأموم أن الإمام فاسق ثم انكشف  
الحال بعد ذلك ؟

والمراد بالفاسق في هذه الحالة هو صاحب البدعة أو المعصية  
المجاهر بها ، أما فعل الذنوب الصغائر بلا إصرار فلا يخلو منه أحد  
بعد الرسل عليهم السلام كما قال ابن حزم<sup>(١)</sup> وإن كانت الذنوب تختلف  
قلة وكثرة وكبرا وصغرا . ومن ثم فقد اختلف الفقهاء في حكم جواز  
الاقتداء بالفاسق وذلك على النحو التالي :

#### **الرأي الأول :**

ذهب فقهاء الحنفية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والظاهرية<sup>(٤)</sup> إلى القول  
بجواز القدوة بالفاسق ، وهذا الرأي هو المعتمد في فقه المالكية<sup>(٥)</sup>

---

(١) المحلى لابن حزم ج ٤ ، ص ٢٩٨ .

(٢) فتح القدير : ج ١ ، ص ٣٥٠ .

(٣) المجموع ج ٤ ، ص ١٥٢ وشرح المحلى على المنهاج ج ١ ، ص ٢٣٤ .

(٤) المحلى : ج ٤ ، ص ٢٩٨ .

(٥) الشرح الكبير ج ١ ، ص ٣٢٦ .



مالم يكن فسقه متعلقا بالصلاة كعدم إتمام أركانها، وهو رواية أيضا  
فى فقه الحنابلة (١).

#### الرأى الثانى :

ذهب فقهاء الحنابلة (٢) فى الرواية الأخرى إلى القول بأن  
القدوة بالفاسق والمبتدع لاتصح وهو قول فى المذهب المالكي (٣). لكن  
فقهاء الحنابلة استثنوا الجمع والأعياد فُقالوا تصح القدوة فيها  
بالفاسق ، لأنها من شعائر الإسلام الظاهرة .

#### الأدلة :

احتج أصحاب الرأى الأول على ماذهبوا إليه بما يلى (٤) :

١ - عن أبى ذر - رضى الله عنه - قال قال لى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم "كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن  
وقتها ؟ قال : قلت : فما تأمرنى ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ،  
فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة (٥) .  
وفى لفظ : فإن صليت لوقتها كانت نافلة ، وإلا كنت قد أخرت  
صلاتك ، وفى لفظ : فإن أدركت الصلاة معهم فصل ولا تقل إنى قد  
صليت فلا أصلى . وفى لفظ : فإنها زيادة خير (٦) .

---

(١) المغنى ج ٢ ، ص ١٨٥ - ١٨٨ .

(٢) المغنى ج ٢ ، ص ١٨٥ - ١٨٨ .

(٣) الشرح الكبير ج ١ ، ص ٣٢٦ .

(٤) مسلم ج ١ ، ص ٤٤٨ .

(٥) المحلى : ج ٤ ، ص ٣٠٠ ، والمجموع ج ٤ ، ص ١٥٣ ، والمغنى ج ٢ ، ص ٢٢ .

(٦) مسلم : ج ١ ، ص ٤٤٨ .

وجه الدلالة : أن تأخير الصلاة عن وقتها من غير رخصة فسق ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة معهم . ولو كانت لاتصح لما أمر بها .

۲ - قال صلى الله عليه وسلم : (صلوا خلف كل بر وفاجر . وصلوا على كل بر وفاجر وجهدوا مع كل بر وفاجر) (۱). وفى رواية أبى داود بلفظ (الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر) (۲).

٣ - قال صلى الله عليه وسلم (صلوا خلف من قال لا اله الا الله) (٣).  
٤ - فعل الصحابة (٤) فقد أثر عنهم الصلاة خلف بعض الفسقة والظالمين  
فقد أثر أن ابن عمر كان يصلى مع الخشبية والخوارج زمن ابن  
الزبير وهم يقتتلون ، ف قيل له : أتصلى مع هؤلاء ومع هؤلاء  
وبعضهم يقتل بعضا ؟ فقال : من قال : حى على الصلاة أجبته ، ومن  
قال : حى على الفلاح أجبته ومن قال حى على قتل أخيك المسلم ،  
وأخذ ماله قلت لا(٥) : وأثر أن ابن عمر - رضى الله عنه - كان  
يصلى خلف الحجاج ونجده ، ونجده خارجي ، والحجاج معروف . وكان  
الحسان - الإمام الحسن والإمام الحسين - رضى الله عنهما -  
وغيرهما من الصحابة يصلون مع مروان . وكان الصحابة الذين فى  
لاية زياد وابنه يصلون معهم(٦).

(١) سنن الدار قطنی : ج ٢ ، ص ٥٧ . (٥) سنن البيهقي ج ٣ ، ص ١٢٢ .

(٢) سنن أبي داود : ج ١ ، ص ١٤٠ . (٦) المغنى والموضع السابقين .

(۳) سنن الدار قطنی ج ۲، ص ۵۶.

(٤) المغنى : ج ٢ ، ص ١٨٦ - ١٨٨ .

واحتج ابن حزم على ماذهب إليه بما يلي: (١)

- ١ - عن ابن جريح قلت لعطاء : أرأيت إماما يؤخر الصلاة حتى يملئها مقرطاً فيها ؟ قال أملئ مع الجماعة أحب إلى ، قلت: وإن اضمزرت الشمس ولحقت برؤس الجبال ؟ قال نعم ما لم تغب (٢) . قلت لعطاء فالإمام لا يؤفئ الصلاة اعتزل الصلاة معه ؟ قال : بل صل معه وأوف ما استطعت الجماعة أحب إلى فإن رفع رأسه من الركوع ولم يؤف الركعة فأوف أنت ، فإن رفع رأسه من السجدة ولم يـوف فأوف أنت ، فإن قام وعجل عن التشهد فلا تعجل أنت وأوف وان قام (٣) .
- ٢ - عن أبي وائل : أنه كان يجمع - أى يملئ الجمعة - مع المختار الكذاب (٤) .
- ٣ - سأل أبو الأشعث يحيى بن أبي كثير فقال : يا أبا نصر كيف ترى الصلاة خلف هؤلاء - أى الخوارج - قال : القرآن أمامك صل معهم ما صلوها (٥) .
- ٤ - وعن إبراهيم النخعي قلت لعلقمة : إمامنا لا يتم الصلاة ، قال علقمة : لكننا نتمها يعني نصلى معه ونتمها (٦) .

---

(١) المحلى لابن حزم الظاهري ج ٤ ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) مصنف عبد الرزاق : ج ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٣) المرجع السابق ج ٢ ، ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ بالفاظ قريبة من هذا .

(٤) مصنف عبد الرزاق ج ٢ ، ص ٣٦٨ .

(٥) المرجع السابق ج ٢ ، ص ٣٨٧ .

(٦) مصنف عبد الرزاق ج ٢ ، ص ٣٨٨ .

وعين الحسن : لاتضر المؤمن صلاته. خلف المشافق ، ولاتنفع المنافق  
صلاته خلف المؤمن ، وقال قتادة لسعيد بن المسيب : أنصلي  
خلف الحجاج ؟ قال : إنا لنصلي خلف من هو شر منه .

قال ابن حزم : ما نعلم أحدا من الصحابة رضى الله عنهم امتنع  
من الصلاة خلف المختار وعبيد الله بن زياد والحجاج ، ولا فاسق  
أفسق من هؤلاء<sup>(١)</sup> . قال ابن قدامة : فصار هذا اجماعا<sup>(٢)</sup> .

٥ - واستدل ابن حزم بقوله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى  
وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)<sup>(٣)</sup> ولابر أبر من الصلاة وجمعها  
فى المساجد فمن دعا إليها ففرض إجابتة وعونه على البر والتقوى  
الذى دعا إليها ، ولا إثم بعد الكفر آثم من تعطيل الصلوات فى  
المساجد فحرام علينا أن نعين على ذلك<sup>(٤)</sup> .

٦ - واحتجوا أيضا من حيث المعنى بأنه رجل تصح صلاته لنفسه لأن  
فسقه لم يتعلق بما يبطل الصلاة وكل من صحت صلاته لنفسه صححت  
القدوة به<sup>(٥)</sup> .

واستدل أصحاب الرأى الثانى على ماذهبوا إليه بما يلى :

١ - ماروى عن جابر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
منبره يقول : (لاتؤمن امرأة رجلا ، ولايوم أعرابى مهاجرا ،

---

(١) المحلى ج ٤ ، ص ٣٠٢ .

(٢) المعنى لابن قدامة ج ٢ ، ص ١٨٧ .

(٣) آية رقم ٢ من سورة المائدة .

(٤) المحلى لابن حزم الظاهرى ج ٤ ، ص ٣٠٢ .

(٥) المرجع والموضع السابقين .

ولا يؤم فاجر مؤمنا إلا أن يقهره بسلطان يخاف سيفه وسوطه (١) .  
ووجه الاستدلال من هذا الحديث أنه خاص في موضع النزاع فيقدم  
على الأحاديث التي استشهد بها الفريق الأول لأنها عامة .  
٢ - سأل حبيب بن عمر الأنصاري وائلة بن الأسقع فقال : أصلى خلف  
القدرى ؟ قال : لا تصلى خلفه ، ثم قال أما أنا لو صليت خلفه  
لأعدت صلاتي (٢) .

مناقشة الأدلة والترجيح :

أولا : مناقشة أدلة الفريق الأول :

أما الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (ملوا خلف كل  
بر وفاجر) فهو منقطع وسبب الانقطاع أن مكحولا لم يسمع من أبي هريرة ،  
وقد روى هذا المعنى من عدة طرق ، وكلها مضعفة من قبل بعض الرواة .  
ومن ثم يرتقى هذا الحديث إلى درجة الحسن عند المحققين وهو الصواب  
كما قال الكمال ابن الهمام (٣) .

لكن ابن حجر قال في تلخيص الحبير (ليس في هذا المتن إسناد  
يثبت) (٤) ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه فقال ماسمعنا بهذا  
وقال الدارقطني : ليس فيها شيء يثبت ، وأصح ما فيه حديث مكحول عن  
أبي هريرة على إرساله ، وقال الحاكم : هذا حديث منكرو (٥) .

(١) سنن ابن ماجه ج ١ ، ص ٣٤٣ باب الإقامة .

(٢) المغنى لابن قدامة ج ٢ ، ص ١٨٦ .

(٣) فتح القدير ج ١ ، ص ٣٥١ .

(٤) تلخيص الحبير ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٥) فتح القدير المرجع السابق .

وأما حديث (صلوا خلف من قال لا إله إلا الله) فقد ذكر الزيلعي  
فى نصب الراية طرقه وبين ضعفها كلها (١) وكذا ابن حجر فى الدراية (٢)  
وفى تلخيص الحبير (٣).

#### ثانياً: مناقشة أدلة الطريق الثانى :

وأما أدلة الفريق الثانى ، فإن حديث جابر فى إسناد عبد الله  
بن محمد العدوى وهو تالف قال البخارى منكر الحديث وفى إسناد  
أيضا على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف (٤). وأما ما روى عن وائلة بن  
الأسقع فإن السؤال كان عن إمام قدرى ، ولعل وائلة بن الأسقع كان يرى  
كفر القدريّة لأنهم يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ، ولا يرون الكفر  
والمعاصى بتقدير الله تعالى (٥). ولهذا لم ير جواز الصلاة خلف من  
علم أن هذا حاله .

ومن ثم يظهر لى أن أصحاب الراى الثانى ليس لهم دليل يملح  
للاحتجاج به . وأما الفريق الأول فيكفى هذا التواتر من الصحابة رضوان  
الله تعالى عليهم ويؤيدهم الحديث الصحيح الذى رواه الإمام مسلم  
ولهذا يبدو لى رجحان القول بصحة الصلاة خلف الإمام الفاسق الذى  
لا يتعلق فسقه بالصلاة فلا يجب قضاء ما صلى خلفه ، لكن ليس معنى ذلك أن

---

(١) نصب الراية : ج ٢ ، ص ٢٧ .

(٢) الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ج ١ ، ص ١٦٩ .

(٣) تلخيص الحبير ج ٢ ، ص ٣٧ .

(٤) نيل الأوطار ج ٣ ، ص ١٨٥ ، تلخيص الحبير ج ٢ ، ص ٣٤ .

(٥) التعاريف للجرجانى ص ٢٢٢ ط دار الكتاب العربى .

نعمد إلى فاسق فنجعل إماما لكن لو ابتلى الإنسان بإمامة شخص  
يراه فاسقا فلا داعى لإعاده الصلاة ولا لقضاها لإشارة فتنة . وألا حظ  
فى هذه الأيام أن بعض الناس ينسى كل المعاصى والذنوب الموجودة فى  
المجتمع ويغض عينيه عن ذنوبه هو الظاهرة والباطنة ثم يأخذ  
بإشارة الشكوك حول بعض الأئمة لذنوب ما ، وينسى أن هذا يترتب عليه  
صرف الناس عن الجماعة وهى شعيرة من شعائر الإسلام ، وإشارة البلبلة  
بين صفوف الصفوة من المسلمين وهم رواد المساجد ولو تأسى بالسلف  
لدعى بجمع الكلمة تم شمع إمامه سرا ودعا له بالتوبة . والله أعلم  
الأمر الثانى : حكم ما إذا جهل المأموم أن الامام أمى ثم ظهر له .

الحال بعد ذلك ؟

بالبحث فى كتب الفقهاء على اختلاف مذاهبهم تبين لى أن هذه  
المسألة تبنى على حكم اقتداء القارىء بالأمى ، ومن ثم كان لزاما  
على بيان من هو الأمى ؟ ومن هو القارىء ؟ ثم ذكر خلاف العلماء  
فى هذه المسألة .

فأقول ومنه أستمد العون والمعونة .

من هو الأمى ؟ ومن هو القارىء ؟

الأمى لغة : هو الذى لا يحسن الكتابة فقل نسبة إلى الأم لأنه  
على ما ولدته أمه (١) .

---

(١) المصباح المنير ص ٢٣ ط دار المعارف .

**والأُمى شرعا :** فهو عند فقهاء الشافعية <sup>(١)</sup> والحنابلة <sup>(٢)</sup> ، من لا يحسن قراءة الفاتحة أو بعضها ، أو يخل بحرف منها وإن كان يحسن غيرها من القرآن .

ويظهر من هذا أن القارئ من يتقن قراءة الفاتحة ولا يخل بحرف منها ، ولا تشديد ، وذلك لأن قراءة الفاتحة في الصلاة متعينة عند الشافعية والحنابلة وذهب الإمام أبو حنيفة <sup>(٣)</sup> إلى القول بأن القارئ هو من أحسن قراءة آية من التنزيل ، وذهب صاحبان : إلى القول بأن القارئ هو من أحسن قراءة ثلاث آيات أو آية طويلة ، ومن ثم يعرف الأُمى عندهم وهو من لا يحسن قراءة آية من التنزيل عند الإمام أو هو من لا يحسن قراءة ثلاث آيات أو لا يحسن قراءة آية طويلة عند صاحبين <sup>(٤)</sup> . وأما عند فقهاء المالكية : فالأُمى هو العاجز عن الفاتحة <sup>(٥)</sup> وعرفه بعضهم بمن لا يحسن القرآن <sup>(٦)</sup> وبعضهم بمن لا يحسن القراءة <sup>(٧)</sup> .

ويعد بيان معنى الأُمى والقارئ أبين حكم ما إذا اقتضى مأموم يجهل أمية الإمام تم علم بعد ذلك أنه أُمى :

- 
- (١) المجموع ج٤ ص ١٦٩ ، شرح المحلى على المنهاج ج١ ص ٢٣٠ والروضة ج ١ ص ٣٥١ .
- (٢) منتهى الإرادات ج١ ص ١١٤ ، المفنى ج ٢ ص ١٩٥ .
- (٣) فتح القدير ج١ ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ والعناية ج١ ص ٣٧٥ .
- (٤) المرجع ، والموقع السابق .
- (٥) فتح الجليل ج١ ص ٢١٧ .
- (٦) المدونة ج١ ص ٨٤ .
- (٧) حاشية المدنى على كنون ج١ ص ٨٤ .



بالبحث فى كتب فقهاء المذاهب الأربعة تبين لى ما يلى :  
إتفق فقهاء الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والشافعية (٣)  
والحنابلة (٤) على أنه لا يجوز اقتداء القارئ بالامى وذلك للأُمر  
الآتية :

- ١ - أن القراءة ركن من أركان الصلاة والامى بالمعنى الذى سبـق  
بيانه عاجزا عن أداء هذا الركن أو بعضه ؟ والعجز عن البعض .  
مخل بالصلاة كالعجز عن الكل ، فلا يجوز للقارئ بالمعنى المتقدم  
أن يقتدى به لأنه أقدر منه على اكمال الصلاة فهو كالموشم  
بالعاجز عن الركوع أو السجود (٥) .
- ٢ - إن الامام يتحمل القراءة عن المأموم عند فقهاء الحنفية  
والمالكية والحنابلة ، والامى عاجز عن تحمل القراءة الواجبة  
على المأموم فلا يصح الاقتداء به لثلا يقضى إلى أن يصلى بغير  
قراءة ، وعند الشافعية ، والامام بصدد تحمل القراءة عن  
المأموم إذا كان مسبوqa (٦) . وبناء على هذا إذا اقتضى  
قارئ بمن لا يعلم حاله ثم تبين بعد الصلاة إنه امى فهل تجب  
الاعادة فى الوقت او القضاء بعده ؟

---

(١) العناية : ج١ ص ٣٧٥ ، فتح القدير : ج١ ص ٣٧٥

(٢) حاشية الدسوقي ج١ ص ٣٥٧ - ٣٢٩

(٣) المجموع ج٤ ص ١٦٩ ، الروضة ج١ ص ٣٥١

(٤) المغنى ج٢ ص ١٩٥ ، ومنتهى الإرادات ج١ ص ١١٤

(٥) ، (٦) المراجع والمواضع السابقة .

فالجواب عن هذا أقول : اتفق فقهاء الحنفية <sup>(١)</sup> ، والمالكية <sup>(٢)</sup> والشافعية <sup>(٣)</sup> والحنابلة <sup>(٤)</sup> على وجوب الإعادة إذا لم يخرج الوقت والقضاء إن خرج ، لأنه قد تبين بطلان الصلاة وعدم إخراجها . والله أعلم .

---

(١) فتح القدير : ج ١ ص ٣٧٥ ، العناية : ج ١ ص ٣٧٥

(٢) حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٢٧ ، ٣٢٩

(٣) المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ١٦٩ ، الروضة ج ١ ص ٣٥١ ، وشرح المحلى على المنهاج ج ١ ص ٢٣٠ .

(٤) المغنى : ج ٢ ص ١٩٥ ، ومنتهى الإرادات ج ١ ص ١١٤

## الفصل الثاني

### السكر وأثره في تخفيف الأحكام

تعريف السكر لغة وشرا :

تعريف السكر لغة :

السكر في اللغة مشتقة من سكر يسكر سكرا وسكرا ، وسكرا ، وسكرانا فهو سكر . والسكران خلاف الصالح : والسكر نقيض المحو والسكر ثلاثة : سكر الشباب ، وسكر المال وسكر السلطان . والأنثى سكرة وسكرى ، وسكرانة والاسم السكر . والجمع سكارى ، وسكارى ، وسكرى<sup>(١)</sup> .

تعريف السكر في الشرع :

السكر في الشرع : هي حالة تعرض للإنسان من امتلاء دماغه من الأبخرة المتصاعدة إليه فيتعطل معه عقله المميز بين الأمور الحسنة والقبیحة<sup>(٢)</sup> .

أو هو سرور يغلب على العقل بمباشرة بعض الأسباب الموجبة له فيمنع الإنسان عن العمل بموجب عقله من غير أن تزيلة . أو هو غفلة تلحق الإنسان مع فتور في الأعضاء بمباشرة بعض الأسباب الموجبة لها

---

(١) لسان العرب ج٣ ص ٢٠٤٧ ط سابقة ، تاج العروس ج٣ ص ٢٧٣ القاموس المحيط ج٤ ص ٦٨ ، المعجم الوسيط ج١ ص ٤٣٨ ، مختار الصحاح ص ٣٠٦ ط دار المعارف .

(٢) التلويح على التوضيح ج ٢ ص ١٨٥ ط سابقة .

من غير مرض وعلة . أو هو معنى يزول به العقل عند مباشرة  
بعض الأسباب المزيلة<sup>(١)</sup> .

أو السكر يكون من ماء التمر أى الرطب إذا غلى واشتد وقذف  
بالزبد والسكر عند أهل الحق هو غيبة بوارد قوى وهو يعطى الطرب  
والا لتذاذ ، وهو أقوى من الغيبة واثم منها<sup>(٢)</sup> . أو هو من لا يعرف  
الأرض من السماء والرجل من المرأة . وقيل من فى كلامه خلط  
وهذان<sup>(٣)</sup> .

العلاقة بين المعنى اللغوى والشرعى :

إذا تأملنا فى المعنى الشرعى الذى استعمل الشارع فيه كلمة  
السكر وما اشتق منها نجد أنه يتطابق مع المعنى الذى وضعه أهل  
اللغة لهذه الكلمة ، ذلك لأن المعنى الشرعى ينحصر فى فقد التمييز  
كلية أو جزئيا ، والمعنى اللغوى هو الدلالة على تغييب العقل كلية  
أو جزئيا . وقد ظلا كذلك إلى الآن بالرغم من التنوع والتطور اللذين  
أصابا أنواع المسكرات من وقت نزول القرآن حتى العصر الحاضر .

---

(١) كشف الأسرار ج ٤ ص ٣٥٢ .

(٢) التعريفات للجرجانى ص ١٥٩ ط سابقة

(٣) الاشباة والنظائر لابن نجيم ص ٣١١ ط مؤسسه الحلبي

## أنواع المسكرات :

تتنوع المسكرات إلى أنواع مختلفة بحسب اعتبارات متباينة

وها هو البيان : . . .

### أولا : أنواع المسكرات من حيث الصفة

تنقسم المسكرات بحسب الصفة إلى أنواع ثلاثة .

الأول : مسكرات سائلة تؤخذ عن طريق الفم ، ويطلق عليه عادة لفظ الخمر ، وهذا النوع يتنوع بحسب طريقة صناعة والمادة التي يؤخذ منها إلى ثلاثة أنواع : .

أ ( ) الخمر المعروفة وهى التى تنشأ من تعفين الفاكهة والأعشاب بتخميرها حتى تنبعث منها رائحة كريهة وهى دليل الاختمار .  
ب ( ) الخمر التى تنشأ من تعفين الحبوب النشوية كالحنطة والشعير ونحوها وهذا النوع يعرف باسم البيرة أو البوظة وكانت تسمى فى الجاهلية بالمذر .

ج ( ) الخمر المستقطرة من البيرة وتسمى بالويسكى أو من الأنبيذ الأخرى وتسمى كونيak أو نحو ذلك<sup>(١)</sup> .

الثانى : مسكرات سائلة تؤخذ عن طريق الحقن تحت الجلد أو فى الأوعية الدموية ، وهذا النوع وإن اشتهر بدخوله تحت اسم المخدرات إلا أنه لا يمتنع أن يكون قسما من أقسام المسكرات حسب اصطلاح جمهور

---

(١) آثر الخمر للدكتور أحمد غلوش ص ٦ ط الهنا .

الفقهاء ، لأن المشاهد من متعاطى هذه الحقن ، هو الخلط فى الكلام وعدم الاستقامة فى التصرفات وهو نفس أثر المسكرات عند الجمهور<sup>(١)</sup> كما اعتبر بعض الباحثين أن الخمر نوع من المخدرات لاشتمالها على عنصر الكحول<sup>(٢)</sup> .

الثالث : المسكرات غير السائلة ، وهى تشمل كل مسكر غير سائل سواء جامدا أم كان على شكل دقيق أو نحو ذلك .

ثانيا : أنواع المسكرات من حيث قطعية الحكم بالحرمة أو ظنية :  
فبهذا الاعتبار تتنوع المسكرات إلى نوعين  
الأول : ما ثبتت حرمة ثبوتا قطعيًا ، وهى الخمـر .  
الثانى: ما ثبت حرمة ثبوتا ظنياً ، وهى كل مشروب من غير الخمر وجدت فيه علة الاسكار<sup>(٣)</sup> .

ثالثا : أنواع السكر من حيث وسيلة الاسكار :  
يتنوع السكر بهذا الطريق إلى نوعين :  
الأول : سكر بطريق مباح مثل من أكره على شرب الخمر بالقتل، فإنه يحل له وكذلك المضطر إذا شرب منها ما يرد به العطش فسكر به وكذلك إذا شرب دواء فسكر به مثل البنج ونحوه أو شرب لبنا فسكر به .

---

(١) الزواجر لابن حجر ج١ ص ٢١٣ ط دار المعرفة ببيروت .  
(٢) المخدرات للنقيب أحمد محمود ص ٨ ط دار عكاظ للطباعة والنشر بجدة  
(٣) انظر المراجع والمواضع السابقة

الثانى : سكر مخلوط ، وهو السكر من كل شراب محرم كشرب  
الخمير فى الظروف العادية<sup>(١)</sup>

أثر السكر فى الأحكام الشرعية :

بالبحث تبين أن للسكر آثارا مختلفة ، بيانها فيما يلى :

أولا : أثر السكر على الطهارة

أجمع الفقهاء على أن الخمر نجسة ، لقوله تعالى : (رَجَسُ مِنْ عَمَلِ  
الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)<sup>(٢)</sup> .

ويترتب على هذا الحكم عدم جواز الطهارة بماء مخلوط<sup>(٣)</sup> بالخمير .

ثانيا : أثر المسكرات على الصلاة :

من الملاحظ أن الحق سبحانه - فى إحدى مراحل تحريم الخمر حرم  
على المؤمنين الاقتراب من الخمر قبل الصلاة بوقت كاف حتى يتلاشى  
أثرها قبل دخوله فى الصلاة وذلك لأن هناك منافاة بين حقيقة الخمر  
وحقيقة الصلاة ، فالصلاة تزكى النفس وتطهرها وتقربها من الله  
تعالى ، بينما الخمر تظلم النفس وتقتل العقل وتقترب الشخص من  
الشیطان إذ سماها الله رجسا من عمل الشيطان . لذلك فقد كان لها  
تأثير بعيد على قبول الصلاة من العبد فقد روى عن عمرو ابن العاص

(١) كشف الأسرار ج٤ ص ٣٥٢ ط السابعة .

(٢) الآية رقم ٩٠ من سورة المائدة .

(٣) فتح القدير للكمال ج٩ ص ٢٨ وشرح الزرقانى على مختصر خليل

ج١ ص ١٧ .

قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( لا يشرب الخمر رجل من امتي فيقبل الله منه صلاة أربعين )<sup>(١)</sup>

قال بعض العلماء فى حكمة ذلك : أنها تبقى فى عروقة وأعصابه أربعين يوما<sup>(٢)</sup> .

وعن مسروق - رحمه الله - قوله : ( من شرب الخمر كفر وكفره أن ليست له صلاة )<sup>(٣)</sup> ولعله رحمه الله يقصد أن المسلم الشارب للخمر مشابه للكافر بجامع عدم قبول الصلاة من كل منهما .

وقد أجمع العلماء على أن من غاب عقله بسكر أو جنون أو غيرهما لا تصح منه الصلاة ، إلا أن هناك فارقين من غاب عقله غلبة كالمجنون والمغمى عليه ، أو بسبب مباح كمن شرب لبنا فسكّر لسبب ما ، فهذا غير مكلف ، ولا يطالب بالصلاة ، إذا خرج وقتها وهو غائب العقل ، أما من زال عقله بشرب غير مباح من خمر أو حشيش أو نحوهما عالما مختاراً فإنه لا تصح صلاته إذا أداها حال سكره ، ولكنه يطالب بقضاؤها بعد زوال سكره<sup>(٤)</sup> .

وعن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( من ترك الصلاة سكر مرة واحدة فكانما كانت له الدنيا وما عليها فسلبها . ومن ترك الصلاة سكر أربع مرات كان حقا على الله أن يسقيه من طينه الخيال فليل : وما طينة الخيال ؟ قال عصارة أهل النار )<sup>(٥)</sup>

(١) سنن النسائي ج ٨ ص ٣١٤

(٢) حاشية السندى على النسائي ج ٨ ص ٣١٤

(٣) سنن النسائي ج ٨ ص ٣١٥

(٤) المجموع ج ٣ ص ٧ ، حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٣٩ ، شرح الزرقانى

ج ١ ص ١٦٩ .

(٥) السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ٢٨٧



وهذا أمر يدل على عظيم الذنب الذى اقتترفه السكران فى حق نفسه ، وترك السكران للصلاة أمر مؤكد اذ من أهم الآثار التى يرتبها الشيطان على الخمر الصد عن ذكر الله عامة وعن الصلاة خاصة قال تعالى : (يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (١) .

لذا قال عامة أهل العلم بعدم صحة الصلاة من السكران إذا أداها حال سكرة ، سواء كان سكره بخمر أو غيره وعليه أداؤها بعد إفاقتها (٢) .

#### ثالثا : أثر السكر على المعاملات

سأحاول فى هذه المسألة إلقاء بعض الضوء على تصرفات السكران من بيع وشراء وغير ذلك إذا وقعت منه أثناء سكره . ولقد تباينت آراء الفقهاء فى هذه المسألة تتباينا كبيرا ، وسبب ذلك هو قلّة النصوص الواردة فى هذه المسألة واعتماد الفقهاء على الاجتهاد بأنواعه ، وفيما يلى عرض موجز لأراء الفقهاء فى هذه المسألة .

#### أولا : رأى فقهاء الحنفية :

ذهب فقهاء الحنفية إلى القول بأن السكران ملزم ببيعه وشرائه وسائر عقودة إذا كان سكرة بطريق محرم وذلك لبقاء تكليفه ، إذا العقل

---

(١) الآية ٩٠ من سورة المائدة

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٣٩ ، الزرقانى ج ١ ص ١٦٤ ، المجموع

ج ٣ ص ٧ ط دار العلوم للطباعة والنشر .

قائم ، وإنما عرض فوات فهم الخطاب بمعصية فعلية أن يتحمل تبعات تصرفه (١)

ثانياً : رأى فقهاء المالكية :

ذهب فقهاء المالكية إلى القول بأن السكران إن كان سكره ناشئاً عن تناول شيء غير محرم فإن هذا شأنه شأن المجنون لا يمح عنه بيع أو شراء أو غيرهما من عقود المعارضات .  
أما إن كان سكره ناشئاً عن تناول شيء محرم ، كخمر أو حشيش أو غيرهما فهناك طريقتان .

الطريق الأول :

إن بيعه أو شراؤه أو رهنة وغيرهما من التصرفات لا تصح اتفاقاً .

الطريق الثانى :

إن هذه التصرفات لا تصح على المشهور وهذا الاختلاف فى عقود السكران الذى ليس عنده تمييز أملاً . أما إذا كان عنده نوع تمييز فلا خلاف فى انعقاد بيعه ، إلا أنهم قد اختلفوا فى لزومه والمعتمد عدم اللزوم . والعلة فى عدم اللزوم هى سد الزريعة اذ لو فتحنا هذا الباب مع شدة حرص الناس على أخذ ما بيده وكثرة وقوع البيع منه لادى إلى أنه لن يبقى له شيء (٢)

(١) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٣٩

(٢) كفاية الطالب الربانى مطبوع مع حاشية العدوى ج ٢ ص ١٢٦

### ثالثا : رأى فقهاء الشافعية :

قال النووي : المذهب الصحيح الذى جزم به أمحابتنا وغيرهم  
فى الأصول : أن السكران ليس مكلفا وعليه فلا يصح عقده . ونقل عن  
الجوينى وغيره أنه مكلف وعليه فيصح عقده (١)  
وحكى فى المجموع أن المذهب صحة بيعه وشراؤه وسائر عقود التى  
تفسر والتى تنفعه ، تم حكى قولين آخرين أحدهما : عدم صحة  
شئ منها .

ثانيهما : صحة ما عليه دون ماله ، ثم فسر ذلك بقوله : فعلى  
هذا يصح بيعه وهبته دون إيهابه ، وتصح رده دون إسلامه (٢) .

### رابعا : رأى فقهاء الحنابلة والظاهرية

ذهب فقهاء الحنابلة والظاهرية إلى القول بعدم صحة بيعه  
وشراؤه وإجارته وسائر عقود لأن العقد قول لا يتحقق إلا بالرضا  
والسكران رضا غير متحقق (٣) .

وقيل : إن السكران يؤخذ بأقواله وأفعاله (٤)

ومما سبق يتبين أن مجمل أقوال الفقهاء أن هناك رأيين

لجمهور أهل العلم .

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ج١ ص ١٥٠ إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة

(٢) المجموع ج٩ ص ١٤٢ شرح النووي على صحيح مسلم ج١ ص ٢٠٠ ط شائفة

دار الفكر بيروت .

(٣) كشف القناع ج٣ ص ١٥١ ، المحلى ج٩ ص ٦٣٤

(٤) كشف القناع ج ٥ ص ٢٣٤

### الرأى الاول :

ذهب أصحابه إلى القول بعدم صحة تصرفات السكران فيما يتعلق بالمعاوضات من بيع وإجارة ونحو ذلك وهو الظاهر من كلام فقهاء الشافعية والظاهرية والمالكية والحنابلة .

### الرأى الثانى :

ذهب أصحابه إلى القول بصحة هذه العقود وهو ما ذهب إليه فقهاء الحنفية ، والمحيح من مذهب الشافعية وهو قول فى المذهب الحنبلى .

الأدلة : استدل أصحاب الرأى الأول على ما ذهبوا إليه بما يلى .:

- ١ - قوله تعالى : ( لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ )<sup>(١)</sup> ووجه الدلالة أن الحق سبحانه وتعالى وصف السكران بأنه لا يدرى ما يقول ، والبيع عقد لا يصح إلا بالقول أو ما يقوم مقام القول ممن لا يقدر عليه كمن به آفة الخرس أو غيره فمن لا يدرى ما يقول لا يستطيع بيع أو شراء شئ ما<sup>(٢)</sup> .
- ٢ - قول حمزة بن عبد المطلب لرسول الله صلى الله عليه وسلم عندما ذهب إليه ليعاتبه وبعد أن شرب الخمر وبقر خواصر الشاربين : (وהל أنتم إلا عبيد لأبى) فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركه ولم يلزمه حكم تلك الكلمة مع أنه لو تلفظ بها فى حال صحوه لكان كافرا .

---

(١) من الآية رقم ٤٣ من سورة النساء

(٢) المحلى ج ٩ ص ٦٣٥

وقد أجيب عن هذا الاستدلال بأن هذه القصة وقعت قبل تحريم الخمر ، والخلاف الحاصل إنما هو بعد تحريمها (١) .

٣ - قياس السكران على المجنون بجامع غيبة العقل في كل . وقد قال صلى الله عليه وسلم : (رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق) وقد أشار النووي إلى صحة هذا الحديث من رواية عائشة رضي الله عنها (٢) .

وقد أجيب عن هذا الاستدلال بأنه يوجد فارق بين المقيس والمقيس عليه ، وهو عدم التحقيق من غيبة عقل السكران بخلاف المجنون . وقد أجيب عن هذه المناقشة ، بأن هذه العلة واردة أيضا على المقيس عليه إذ لا يعرف أن المجنون مجنون حقا . فلعله قد أظهر ذلك (٣) .

٤ - أن الله سبحانه وتعالى - جعل العقوبة على شارب الخمر الحد في الدنيا ، والشرب من عصاة أهل النار في الآخرة إلا أن يغفر الله له . فإذا ما حكم بحمى تصرفه المغبون فيه كان ذلك عقوبة زائدة ، وليس لأحد أن يلزمه بعقوبة زائدة عما أوجبه الله عليه (٤) .

---

(١) المجموع ج ٥ ص ٣٨٦

(٢) المجموع ج ٩ ص ١٤٢

(٣) المحلى ج ٩ ص ١٣٥

(٤) المحلى ج ٩ ص ١٣٥

- وأجيب عن هذا الاستدلال بأن الزام السكران بما ترتب على العقد الذى عقده فى حال سكره لا يعتبر عقوبة زائدة على ما عاقبه الله به . بل هو أحد الآثار المترتبة على السكر .

هـ - أجمع العلماء على أن من تعاطى مشروباً حلالاً كالبين ونحوه فسكّر منه لسبب من الأسباب - فإنه لا يصح تصرفه لزوال عقله - حكمه حكم المجنون سواء بسواء . لا شتراكهما فى غيبة العقل<sup>(١)</sup> .

وأجيب عن هذا الاستدلال بأن هناك فارقاً كبيراً بين الحالين فمن تعاطى المشروب الحلال وغاب عقله منه لسبب من الأسباب . فهذا مغلوب على أمره ، فهو فى حقه نوع من الابتلاء ، ولذا استحق العطف والرحمة بعدم إنقاذ تصرفه فى هذه الحالة .

أما من تناول السكر عالماً به ، فإنه قد غيب عقله بإرادته واختياره ، فاذا تحمل نتيجة عقوده فليس فى هذا ظلماً له .

أدلة أصحاب الرأى الثانى : واستدل أصحاب الرأى الثانى على ما ذهبوا إليه بما يلى:

١ - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى)<sup>(٢)</sup> ووجه الاستدلال أن الله تعالى خاطبهم حال سكرهم فلو لم يكونوا مكلفين ، لما كانوا أهلاً للخطاب وبما أنهم مكلفون فيجب أن تصح تصرفاتهم فى البيع والشراء والإجارة والرهن ونحو ذلك إذ من شروط صحة العقد التكليف وقد وجد .

---

(١) المحلى لابن حزم ج ٩ ص ١٣٥

(٢) من الآية رقم ٤٣ من سورة النساء

ويجاب عن هذا الاستدلال . بأن الخطاب لم يوجه إليهم حال سكرهم بل بعده ، والمعنى لا تقربوا الصلاة وأنت على مثل هذه الحال التي كنتم عليها ، ويدل على ذلك سبب النزول وهو ما روى عن علي - رضي الله عنه وكرم الله وجهه - قوله (دعانا رجل من الأنصار قبل أن تحرم الخمر فتقدم عبد الرحمن بن عوف وصلى بهم المغرب فقراً : (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ٥٠) فالتبس عليه فيها فنزلت (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) قال الحاكم بعد إخراج هذا الحديث : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (١) .

فهذا الحديث يدل بوضوح على أن الآية نزلت بعد واقعة الهذيان الحادث بسبب السكر أي أنه تعالى بيأمرهم ألا يعودوا إلى مثل هذه الحال بعد ذلك . والمراد أن يكفوا عن شرب الخمر قبل وجوب الصلاة بوقت كاف حتى لا يقربوها وهم في حال سكرهم .

٢ - روى عن الإمام علي - رضي الله عنه - حينما استشاره عمر - رضي الله عنه - في رفع حد الخمر - قال : (تري أنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري ، وعلى المفتري ثمانون جلده ، فأمر عمر فجلد ثمانين) (٢) .  
ووجه الاستدلال أنه لو لم يكن لكلام السكران حكم ، لما زيد في حده إلى ثمانين (٣) .

---

(١) المستدرک ج ٤ ، ص ١٤٢ .

(٢) السنن الكبرى ج ٨ ، ص ٣٢٠ .

(٣) تكملة المجموع ج ٥ ، ص ٣٨٤ .

وأجيب عن هذا الاستدلال ، بأن هذه الزيادة ليست لأجل الافتراء الحادث منه أثناء سكره ، بل لأجل أن تكون العقوبة رادعة بعد أن تحاقر الناس العقوبة التي كانت مطبقة من قبل<sup>(١)</sup> .

٣ - السكران عاص بفعله ، فلا يزول عنه الخطاب بالسكر ولا الإثم بدليل أنه يطالب بقضاء الصلوات وغيرها مما وجب عليه من قبل وقوعه في السكر<sup>(٢)</sup> .

وأجيب عن هذا الاستدلال بأن أحكام فاقده العقل تسوى بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره ، إذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسبب من الله أو من قبل نفسه ، كمن كسر رجل نفسه فانه يسقط عنه . فرض القيام<sup>(٣)</sup> .

والمراد بهذا الجواب . قياس السكران بإرادته ، والسكران غلبه على من فقد المقدرة على القيام في الصلاة .

وقد نوقشت هذه الاجابة بوجود الفارق بين الحالين : فان من عجز عن القيام . فإنه ينتقل الى بدل عنه ، وهو الصلاة من جلوس . وليس كذلك السكران<sup>(٤)</sup> .

#### الرأى الذى أرجعه :

بعد ذكر الرأيين وأدلتهما وذكر مناقشة كل رأى أرى نفسى تميل - والله أعلم - إلى أن الرأى القائل بعدم صحة تصرف السكران فى

(١) السنن الكبرى ج ٨ ، ص ٣٢٠ .

(٢) ، (٣) المجموع شرح المذهب ج ١٥ ، ص ٣٨٥ .

(٤) المراجع السابقة .



المعاوضات هو الذى ينبغى الأخذ به وذلك للأمور الآتية :

١ - اعتبر النبى صلى الله عليه وسلم شرب الخمر من الأمور المسقطه لبعض الأحكام أو تخفيفها، إذا ثبت أن الجرم قد ارتكب حال سكره .

٢ - السكر جنائية يقتربها الشخص فى حق نفسه ، حيث يعمل على تعطيل عقله فيشبه الحيوانات التى لا تعقل ، فهو بهذه المشابة يستحق ماتقرر فى حقه من النكال ، لكن القول بتصحيح عقوده وتصرفاته يعتبر عقوبة أخرى ، لا يقتصر أثرها على الجانى ، بل يمتد أثرها إلى أهله ومن يعولهم ، لأن المال الذى بيده ليس لـه وحده . بل تتعلق منافعه به وبأهله ، فنفاذ تصرفاته فيه حال سكره ، فيه ضياع لهم .

٣ - إن القاعدة المقررة أن فاقد العقل لا يؤخذ بما يصدر منه من أقوال وأفعال لحديث : (رفع القلم عن ثلاثة ، ولأن التكليف مناط بالعقل . والله أعلم .

رابعاً : أثر السكر على الجنائيات :

كما تعددت آراء الفقهاء فى تصرفات السكران فى المعاوضات ، كذلك تعددت هنا وسبب ذلك عدم ورود نصوص صريحة فى الموضوع ومن ثم كان هذا الأمر مسرحاً لاجتهاد الفقهاء ، ولذا فمن الأفضل فى مثل هذه الحالات ذكر آراء الفقهاء كل على حده ثم حصرها بعد ذلك فأقول ومنه أستمد العون والتوفيق .

١ - رأى فقهاء الحنفية :

ذهب فقهاء الحنفية إلى القول بأن السكران عندهم يؤخذ بجنايته من قتل أو إصابة حد إن حدث ذلك منه أثناء سكره ، واستثنوا من هذا الحكم العام بعض المسائل منها: ماله أقر بحد خالص فإنه لا يؤخذ بإقراره (١).

٢ - رأى فقهاء المالكية :

ذهب فقهاء المالكية إلى القول بأن من قتل حال سكره ، فإنه يقتل به سواء كان سكره طافحا أم نشوانا أى عنده شيء من التمييز - ونقل عن بعضهم بأن الطافح عليه الدية ، وتدفعها عاقلته عنه (٢).

٣ - رأى فقهاء الشافعية :

المصحيح عندهم . أنه يقتل إن حدث منه القتل أثناء سكره ، كما يقام عليه الحد . إذا ارتكب شيئا من الجنايات الموجبة للحد . ومقابل المصحح أنه لا يقتل به . كما لا يقام عليه الحد إن حدث شيء من ذلك أثناء سكره (٣).

٤ - رأى فقهاء الحنابلة :

فرق فقهاء الحنابلة بين من أقر بالزنا أو السرقة أو نحو ذلك من الجنايات حال سكره حيث يؤخذ بإقراره فيها . وبين ما إذا فعل

---

(١) حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ١٤٠ .

(٢) كفاية الطالب الربانى المعروف بشرح بن الحسن ج ٢ ، ص ٢٨٢ ، مع

حاشية العدوى وشرح الزرقانى على مختصر خليل ج ٨ ، ص ٢٠ .

(٣) تكملة المجموع ج ١٥ ، ص ١٧ ، ٢٢٩ .

شيئا من هذه الجنايات ونحوها حال سكره ، فإن أولى القولين عندهم أن يؤخذ بما فعل ، وتوقع عليه عقوبة الحد كالمأخوذ تماما ، ومقابل الأولى عدم حده ، لأنه غير عاقل فيكون السكر شبهة تدرأ الحد عنه (١) .

أما إذا قتل حال سكره ، فقال القاضي : بوجوب القصاص ، أما أبو الخطاب فقال : إن وجوب القصاص عليه مبنى على وقوع طلاقه وفيه روايتان : فيكون في وجوب القصاص عليه وجهان .

أحدهما : لا يجب عليه ، لأنه زائل العقل أشبه بالمجنون ولأنه غير مكلف ، أشبه بالمصبي والمجنون (٢) .

وبذلك يكون تأثير السكر على جنابة القتل عندهم كتأثيره على الجنايات المستوجبة للحدود .

#### ملخص الآراء :

ومما سبق يتلخص أن جمهور الفقهاء من المالكية ، والحنفية ، وهو أولى القولين عند الحنابلة ، وهو الصحيح عند الشافعية يقولون بوجوب القصاص من القاتل إن حدث منه القتل حال سكره المحرم . كما أوجبوا عليه الحد إذا ارتكب جنابة موجبة للحد كالزنا والسرقة حال سكره . ونقل هذا القول عن الزهري وربيعه ومقابل الصحيح عند الشافعية ، ومقابل الأولى عند الحنابلة وبعض المالكية - فيما إذا كان السكر

---

(١) المغنى ج ٩ ، ص ٢٧ ط مطبعة العاصمة بمصر .

(٢) المغنى ج ٩ ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ ط مطبعة الفجالة بمصر .

طافحا - أنه لا يقتض منهُ إذا حدث أن قتل حال السكر كما لا يقيم عليه الحد إن أصاب الجنابة الموجبة للحد حال سكره . كما نقل القول به عن ربيعة والليث وداود وأبو ثور والمزني . وقد قال بذلك أيضا ابن حزم إلا أنه يرى أن السكران لا يجب عليه دفع دية ولا غيرها بخلاف غيره من أنصار هذا الفريق . فإنهم وإن اسقطوا عنه القصاص إلا أنهم أوجبوا عليه الدية (١) .

#### الأدلة :

استدل أصحاب الفريق الأول على ما ذهبوا إليه بما يلي :

- ١ - إن السكران مكلف - أي بالغ عاقل مختار - لذلك كان أهلا للخطاب حال سكره . قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) .
- ٢ - قول الإمام على - رضي الله عنه وكرم الله وجهه - في الشارب (إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ٠٠ الخ) حيث اعتبر قوله حال سكره ، واعتبر هذا القول معيارا لتقييم عقوبة الشارب ، وإذا وجب عليه الحد وهو حق الله ، فأولى أن يجب عليه ما هو حتمسق للعبار وهو القصاص .
- ٣ - روى أن معاوية أقاد من السكران . قال أبو الزناد وكان القاتل محمد بن النعمان الأنصاري ، والمقتول عمارة ابن زيد بن ثابت (٢)

---

(١) المحلى ج ١١ ، ص ٦ ظ سابقة .

(٢) المرجع والموضع السابق .

٤ - لو لم يجب القصاص والحد على السكران ، لأفضى ذلك إلى أن من أراد أن يرتكب شيئاً من المعاصي ، ما عليه إلا أن يتنصّل ما يسكره ، ثم يقتل أو يزنّي أو يسرق وهو مطمئن إلى أنه لم يعاقب ، وبذلك تصير معصيته بتناول المسكر سبباً لسقوط العقوبة عنه . وقواعد الشريعة تنبئ ذلك (١) .

#### أدلة الطريق الثاني :

- استدل أصحاب الفريق الثاني على ما ذهبوا إليه بما يلي :
- ١ - ماروى من قيام حمزة بن عبد المطلب بيقر خواصر ناقته على وجه أسنمتها ثم رده على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يكره . كل ذلك وهو في حالة سكر . ولم يرتب الرسول صلى الله عليه وسلم على هذا التصرف حكماً ما .
  - ٢ - قوله صلى الله عليه وسلم : ( رفع القلم عن المصبي حتى يبلّغ وعن المجنون حتى يفيق ) الخ وقد تقدم تخريجه والاستدلال به .
  - ٣ - قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ) .
- فقوله تعالى : ( حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ) إشارة إلى أن السكران يقول ما لا يعلم . ومن كان كذلك فكيف يكون مكلفاً وهو غير فاهم ومعلوم أن الفهم شرط التكليف (٢) .

---

(١) المغنى ج ٨ ، ص ٢٨٥ .

(٢) تكملة المجموع ج ١٥ ، ص ٣٨٥ .

### الرأى الذى اختاره وأرجحه :

إن الرأى الذى اختاره وأرجحه وأرى نفسى تميل إليه هو القول  
بوجوب القصاص، وإقامة الحد إن حدث القتل أو إصابة الذنب الموجب  
للحد أثناء السكر وذلك لما يلى :

١ - إن عدم أخذ القاتل بالقصاص أو عدم إقامة الحد على من حدث منه  
الذنب أثناء سكره يعتبر تشجيعا للمجرمين على اقتراف الجرائم،  
لأن الجناة لو علموا ذلك لاتخذوه وسيلة لارتكاب جرائمهم.

٢ - إن الأمر هنا أخطر منه فى المعاضات ، لأنه هنا يتعلق ببقاء  
الأمة أو فنائها، قال الله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ  
يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (١). ومفهوم المخالفة للآية إن  
عدم القصاص فيه الهلاك والفناء ، بخلافه فى المعاضات التى  
تنحصر العلة فى أخذ الحيطة فى المحافظة على أموال السكران  
حرصا عليه وعلى أهله من الضياع ، دون أن يتضرر أحد مقابل ذلك.  
٣ - ليس فى الموضوع نص صريح من كتاب أو سنة حتى يمكن الاعتماد عليه  
والمصير إليه . لكن فيه أثرين عن الصحابة رضى الله عنهم ،  
وكلاهما يشهد للرأى الذى يقول بالقصاص والحد من السكران.

أحدهما : ما روى من قول على بن أبى طالب - رضى الله عنه -  
(إذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري ، وعلى المفتري ثمانون جلدة)

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ١٧٩.

فقد اعتبر رضى الله عنه القول الحادث منه أثناء سكره ، وهذا القول : هو جنابة القذف ، فيقاس على هذا كل جنابة حدثت منه أثناء سكره .

**ثانيهما :** ما روى عن معاوية - رضى الله عنه - من أنه أفاد ابن النعمان من عمارة بن زيد ، وهو نص فى الموضوع ، وإذا اعتبر فعل السكران فى الدماء وهى قسيمة الحدود فى الخطورة ، فإنه يعتبر كذلك فى الحدود .

٤ - هذا القول فيه زجر لمن تسول له نفسه الاقتراب من المسكرات لأنه لا يأم أن يحدث منه شيء موجب للقصاص أو الحد أثناء السكر فيؤخذ به .

#### حكم الإقرار من السكران بالقتل والحد :

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية ، والحنابلة ، ومن معهم إلى القول بأن السكران إذا أقر بجنابة قتل أو إصابة ذنب موجب للحد وحدث منه هذا الإقرار أثناء سكره . فإنه لا يعتد بهذا الإقرار ، لأنه صدر من شخص لا يدرك ما يقول فهو كالمجنون ومقابل قول الجمهور (١) - وهو الأصح عند الشافعية . فإنهم يرون أنه يؤخذ بإقراره فى القتل والحدود ، وهذا مبني على صحة أقوال السكران وأفعاله عندهم ، والإقرار ضرب من الأقوال فإنه يؤخذ بها (٢) .

(١) شرح الزرقانى على مختصر خليل ج ٥ ، ص ٨ ، المغنى ج ٩ ، ص ٧ ط العاصمة وحاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ١٤ .

(٢) شرح النووى على صحيح مسلم ج ١١ ، ص ٢٠٠ ط ثالثه - دار الفكر بيروت .

والمختار هو قول جمهور أهل العلم والله أعلم.

خامساً : أثر السكر على الطلاق :

بالبحث ظهر لى أن فى وقوع الطلاق من السكران رأيان للفقههاء  
بيانهما كالآتى :

الرأى الأول :

ذهب فقههاء الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والحنابلة (٣) والشافعية (٤)،  
فى أحد قوليه إلى أن من طلق زوجته حال سكره بمحرم عالماً مختاراً ،  
فإن طلاقه يعتد به ، ويعتبر نافذاً على زوجته كما ذهب إلى هذا القول  
عدد كبير من الصحابة والتابعين منهم : على وابن عباس وابن عمر  
ومجاهد والضحاك وسليمان بن يسار وزيد بن على ، وابن المسيب والحسن  
والنخعى والزهرى والشعبى (٥).

الرأى الثانى :

ذهب ابن حزم الظاهرى (٦)، والشافعى (٧) فى قوله الآخر، وهو رأى  
ربيعة والليث وداود وأبو شور والمزنى ، وعثمان وجابر بن زيد وفسى  
رواية عن ابن عباس وعطاء ، وطاوس وغيرهم (٨).

---

(١) حاشية ابن عابدين ج ٦ ، ص ٤٥٥ ، ٤٥٧ .

(٢) شرح الزرقانى على مختصر خليل ج ٤ ، ص ٨٤ ط دار الفكر .

(٣) كشف القناع ج ٥ ، ص ٢٣٤ .

(٤) الأم ج ٥ ، ص ٢٣٥ ، المجموع ج ٢٥ ، ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٥) المجموع المرجع السابق (٦) المحلى ج ١٢ ، ص ٦ .

(٧) الأم والمجموع المرجعين السابقين .

(٨) المحلى المرجع السابق .



## الادلة :

استدل أصحاب الرأي الأول على ماذهبوا إليه بما يلي :

١ - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ) (١) ووجه الاستدلال من هذه الآية أن الله خاطبهم في حال سكرهم مما يدل على أن السكران مكلف يؤخذ بأقواله وأفعاله ومنها الطلاق .

وقد نوقش هذا الاستدلال ، وأجيب عن هذه المناقشة فيما تقدم .

٢ - اعتبار الصحابة - رضی الله عنهم ما يقع من السكران حال سكره من أقوال وأفعال . ومؤاخذته به ، وذلك في قصة استشارة عمر الصحابة في زيادة حد الخمر، وقول على - رضی الله عنه - نرى أنه إذا سكر هذى وإذا هذى افتري ... الخ .

وقد مضى هذا الاستدلال والمناقشات التي وردت عليه .

٣ - عدم وقوع الطلاق من السكران مخالف للمقاصد الشرعية لأنه إذا فعل حراما واحدا لزمه حكمه ، فإذا تضاعف جرمه بالسكر وفعل المحرم الآخر سقط عنه الحكم ، فعلى سبيل المثال إذا ارتد بغير سكر لزمه حكم الردة . فإذا جمع بين السكر والردة لم يلزمه حكم الردة لأجل السكر .

وأجيب عن هذا الاستدلال بأنه لم يسقط عنه حكم المعصية الواقعة منه حال السكر لنفس فعله المحرم الآخر وهو السكر وإنما سقط عنه حكم الصاحي . فلم يكن فعله لمعصية الشراب هو المسقط (٢) .

---

(١) سبق تحريجها .

(٢) تكملة المجموع ج ١٥ ، ص ٣٨٦ .

ويمكن الجواب عن هذا الاستدلال بأن عدم لزوم حكم الردة للسكران لا لأجل السكر المحرم بل لغيبه العقل إذا تكلم بما يفيد الردة . وهو لا يدري ما يقول . فيستوى في هذه الحالة السكران بحرام السكران بحلال والمجنون لتغيب العقل عند الجميع .

٤ - ربط الأحكام بأسبابها أصل من أصول الشريعة ، والتطبيق سبب للطلاق فينبغى ترتبه عليه . وربطه به وعدم الاعتداد بالسكر كما فى الجنائيات . والمراد بهذا هو أن لفظ الخلاق جعله الله حلالا لرابطة الزواج ، فإذا تلفظ به السكران ترتب عليه أثره وهو التطلاق ، من باب ربط الأسباب بأسبابها .

وأجيب عن ذلك . بأن الطلاق إن كان يترتب على مجرد إيقاع لفظه بدون النظر إلى حالة من وقع منه فإنه يلزم القول بوقوع طلاق السكران بحلال وطلاق المجنون والنائم .

أما إذا كان إيقاع الطلاق ينظر فيه إلى حالة الشخص الذى أوقعه هل هو يدري ما يقول أم لا ؟ ومن ثم فإن وقوعه من السكران لا يعتد به لأنه غير عاقل (١) .

واستدل أصحاب الرأى الثانى على ماذهبوا إليه بما يلى :

- ١ - ما جاء فى قصة حمزة وعدم مؤاخذه الرسول صلى الله عليه وسلم له بسبب التصرفات التى حدثت منه أثناء سكره .
- ٢ - حديث رفع القلم عن ثلاثة - حيث عد منها المجنون حتى يفيق ، فيقاس عليه السكران بجامع غيبة العقل فى كل .

---

(١) تكملة المجموع ج ١٥ ، ص ٣٨٦ .

٣ - ماروى عن ابن حزم عن عثمان وصحه : (إن السكران لا يلزمه طلاق)<sup>(١)</sup> ووجه الاستدلال عدم اعتبار عثمان لطلاق السكران فيه إشارة لمساواته بالمجنون .  
ونوقش هذا بما روى عن ابن عباس وغيره من القول بوقوع الطلاق وإذا اختلف قول الصحابة فى حكم فلا حجة فى قول أحدهما على الآخر .

#### الرأى الذى أرجحه :

بعد استعراض الأدلة التى استدلت بها أصحاب الرأىين لوحظ أن كل الأدلة قد وردت عليها مناقشات ولم يسلم منها دليل يمكن التعويل عليه ، إلا أننا ألاحظ بعض القرائن يمكن على أساسها ترجيح القول بعدم وقوع طلاق السكران ... منها .

١ - قوله تعالى : ( لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ) ففى هذه الآية أمرهم الله سبحانه وتعالى ألا يدخلوا فى الصلاة ما داموا فى حالة سكر ، ففى هذا النهى إشارة إلى أن ما يقوله السكران غير معتد به لأنه حدث منه بدون قصد ، ومن ثم فحمله على سبق اللسان أولى من حمله على الحقيقة .  
٢ - قوله تعالى : ( لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفَوِّ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ )

---

(١) المرجع والموضع السابق .

ولا شك أن الطلاق يمين ، ولا يعتد بها إلا إذا كانت صادرة عن عزيمة  
وقصد وطلاق السكران صادر لا عن عزيمة وقصد ولا يقصد حل رابطة  
الزوجية ، فحمل ما تلفظ به على اللفو أولى ، والمؤاخذة  
مرفوعة عن أيما اللفو بنص القرآن الكريم .

٣ - يقصد بالقول بوقوع الطلاق من السكران معاقبته ، لكن هذه  
العقوبة لن يقتصر ضرورها عليه وحده ، بل إن أثرها يشمل زوجته  
أو زوجاته وأولاده من هذه الزوجة أو الزوجات بسبب الضياع الذي  
سيتعرض له معظم أفراد هذه الأسرة .  
٤ - ليس في الموضوع نص صريح والأصل بقاء ما كان على ما كان حتى  
يأتي دليل يرفع حكم الأصل .

والله أعلم ، ،

### الفصل الثالث

#### الهزل وأثره في تخفيف الأحكام

##### تعريف الهزل في اللغة :

الهزل : نقيض الجد ، هزل يهزل هزلا ، وهزل الرجل في الأمر إذا لم يجد ، وهو من باب ضرب يضرب ، وتمغير اللفظة هزيمة . وفـلى التنزيل : ( وَمَا هُوَ بِالْهَـزِلِ ) ، والهزلة : الفكاهة . والهزل : مسوت استرخاء الكلام وتفنينه والهزال : نقيض السمن ، والهزل : مسوت مواشى الرجل ، والهزل : الفقر ، والمهازل : الجدوب : و أهزل القوم حسبوا أموالهم عن شدة وتضييق (١) .

##### تعريف الهزل في الشرع :

الهزل شرعا : أن لا يراد باللفظ معناه لا الحقيقي ولا المجازي وهو ضد الجد (٢) .

أو هو يراد بالشئ مالم يوضع له . والمراد وضع الشرع أو العقل لا الوضع اللغوي . فإن الكلام موضوع عقلا لإفادة معناه حقيقة كان أو مجازا . والتصرف الشرعي موضوع لإفادة حكمه ، فإذا أريد بالكلام غير موضوعه العقلي وهو عدم إفادة معناه أصلا أريد بالتصرف غير موضوعه الشرعي وهو عدم إفادته الحكم أصلا فهو الهزل . وهو

---

(١) لسان العرب ج٦ ص ٤٦٦٣ وما بعدها المعجم الوسيط ج٢ ص ٩٨٥ ، تاج

العروس ج٨ ص ١٦٧ القاموس المحيط ج٤ ص ٦٨١ ، مختار الصحاح ص ٦٩٥ .

(٢) التعريفات للجرجاني ص ٣٢٠ ، التوضيح على متن التلخيص ج٢ ص ١٨٧ .

ضد الجد . وهو أن يراد بالشئ ما وضع له . أو هو اللغب وهو ما يفيد فائدة أصلا . أو هو ما لا يراد به معنى . أو هو كلام لا يقصد به ما صلح له الكلام بطريق الحقيقة ولا ما صلح له بطريق المجاز وهو مخالف للمجاز وخالف للحقيقة لأن مقابل المجاز الحقيقة ومقابل الهزل الجد ، والمجاز داخل فى الجد كالحقيقة فكان الهزل مخالفا لهما ولهذا جاز المجاز فى كلام صاحب الشرع ولا يجوز الهزل فيه لاستلزامه خلوه عن الإفادة وهو باطل<sup>(١)</sup> .

#### الفرق بين الهزل والتلجئة :

التلجئة ، والهزل مترادفان ، وهيل أن التلجئة هي أن تلجئك إلى أن تأتي أمرا باطنه خلاف ظاهره ، وبناء على هذا تكون التلجئة نوعا من الهزل ، والهزل أعم منها لأن اشتراطه قد يكون سابقا على العقد وقد يكون مقارنا له بأن تقول بعثك هازلا . واشتراط التلجئة لا يكون إلا سابقا على العقد . وقيل معنى التلجئة الاضطرار فقولك أنا ملجأ إلى ما أباشره معك من عمل ولست بقاض حقيقة .

#### شرط الهزل :

لا يثبت الهزل بدلالة الحال ، بل لابد أن يكون مشروطا باللسان صريحا قبل العقد أنهما هازلان فى العقد . ولا يستتدركه فى العقد

---

(١) كشف الأسرار ج ٤ ص ٣٥٧ ط السابقة .

(٢) كشف الاسرار ج ٤ ص ٣٥٧ ط سابقة

لأنه لو ذكر في العقد لما حصل مقصودهما ، لأن غرضهما من البيع هازلان يعتقد الناس بيعا وهو ليس ببيع في الحقيقة (١).

حكم الهزل :

الهزل لا ينافي أهلية الوجوب وأهلية الأداء ، ولا اختصار المباشرة والرضا بها ولكنه ينافي اختيار الحكم والرضا به .  
فالهزل يتكلم بصيغة العقد مثلا باختياره ورضا لـ لكنه لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه .

والاختيار : هو القصد إلى الشيء وإرادته .  
والرضا : هو إيثار الشيء واستحسانه (٢).

أثر الهزل في تخفيف الأحكام الشرعية :

التصرفات أما أن تكون انشاءات أو أخبارات أو عقائد فان كانت أحداث حكم شرعي فهي انشاء وان كان القصد منها راحة الي بيان الواقع فهي أخبارات والافهي عقائد وهما الايمان والردة . والانشاء اما ان يحتمل الفسخ أولا ، والاوّل وهو ما يحتمل الفسخ . اما ان يتوابع المتعاقدان على أصل العقد - أي يتوافقا على شيء - أو الثمن بحسب قدره أو جنسه وعلى هذه التقادير الثلاثة : اما أن يتفق المتعاقدان على الاعراض عن الهزل والمواضعة أو يتفقا على بناء العقد عليها أو كان الحال أنهما لم يحضرا شيء وإمّا أن

---

(١) كشف الأثرار ج٤ ص ٣٥٨ ، مرآة الأصول ص ٣٥٠

(٢) كشف الأثرار ج٤ ص ٣٥٨ مرآة الأصول ص ٣٥٠

لا يتفقاً على شيء من ذلك . وجينئذ إما أن يدعى أحدهما الإعراض  
والآخر البناء على الهزل أو عدم حضور شيء أو يدعى أحدهما البناء  
والآخر عدم الحضور وتوضيح ذلك فيما يلي :.....

أولاً : دخول الهزل فى الانشاءات :

إذا دخل الهزل فيما يحتمل النقص والفسخ مثل البيع والإجارة  
ونحو ذلك ، فيكون على ثلاثة أوجه .

الوجه الأول :

أن يكون الهزل فى أصل العقد وذلك بأن يتفقاً أى المتعاقداً  
على الإعراض، وذلك بأن يقول قبل البيع أننا نتكلم بلفظ البيع عند  
الناس ولا يريد البيع ، و يقولاً بعد البيع إنما قد أعرضنا وقت البيع  
عن الهزل ويعنا بيعاً جاداً صحيحاً نافذاً ففى هذه الحالة يصح البيع  
بالمثل المذكور وبطل الهزل لاتفاقهما على الإعراض .

وإن اتفقنا على بناء العقد على الهزل والمواضعة صار كخيار  
الشرط بمصفة مؤبدة لوجود الرضى بالمباشرة لا الحكم وهو الملك وهذا  
يفسد به العقد كما يفسد فى الخيار المؤبد ولا يملك المبيع بالقبض  
كما فى سائر البيوع الفاسدة لعدم اختيار أثر العقد. (١)

---

(١) كشف الأسرار ج ٤ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩



### الوجه الثانى والثالث :

أن يتواضعا فى قدر البذل أو فى جنسة ، إذا كان الاتفاق بيمين  
العاقدين على التواضع فى قدر البذل بأن يتفقا مثلا على البيع بـ ألف  
درهم على أن يكون الثمن ألف جنبة حقيفة .  
أو يتواضعا مثلا على البيع بمائة جنبة على أن يكون الثمن مائة  
ريال مثلا . وفى حكم هاتين الحالتين وجد خلاف بين الإمام وصاحبيه  
وبيانه فيما يلى .

رأى الإمام أبى حنيفة : يرى الإمام أبو حنيفة أن العبرة بظاهر  
العقد سواء فى التواضع فى قدر البذل أو فى الجنس ، وبناء على  
هذا فلو اتفقا على الإعلان فى صورة العقد أن الثمن ألفان وفى  
الحقيقة أن الثمن ألف فإن الثمن ألفان عند الإمام رحمه الله وكذلك  
الحكم عنده إذا كان الاختلاف فى الجنس .

رأى صاحبين : يرى صاحبان أنه ينعقد البيع بألف أى أن  
العبرة عندهما إذا كان التواضع فى قدر البذل هو بالمواضعة إلا أن  
يتفقا على الإعراض ، لأن اعتبار الهزل فى حالة المواضعة فى قدر البذل  
فاعتبار الهزل فى هذه الحالة لا يوجب بطلان العقد لتمكن العمل بالجد  
بعد اعتبار المواضعة بتصحيح العقد بما بقى من المسمى ثمننا وهو  
الألف فوجب العمل بهما .

أما إذا كان الهزل فى جنس البذل فالعمل بالمواضعة فى العقد  
وهى أن ينعقد العقد صحيحا ، وهذا أولى لأن العقد أصل والثمن تبع

ولا يمكن العمل بالتسمية ولذلك انعقد البيع على المسمى لا على غير المسمى (١) .

#### حكم الهزل فيما لا يحتمل الفسخ والنقص :

العقد الذى لا يحتمل الفسخ إما ان يكون مال أو لا يكون والأول إما ان يكون المال فيه تبعاً أو مقصوداً فكانت الأقسام ثلاثة : .

##### القسم الأول :

التصرفات التى لا مال فيها كالطلاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر . مثال ذلك أن يقع الاتفاق بين الزوج وزوجته بأن يطلقها ولا يكون الطلاق مرادهما ، وحكم هذا النوع من تصرفات الهزال وإنشاءاته أنها تقع صحيحة والهزل باطل .

##### القسم الثانى :

التصرفات التى لا تحتمل الفسخ والمال فيها تبعاً : . ومثاله عقد النكاح فهو تصرف لا يحتمل الفسخ ولا الرد بالاقالة وفيها آثار مالية ، لكن المال ليس مقصوداً بهذه التصرفات بل هو تبع لها وأثر من آثارها ، والهزل فى هذا العقد إما أن يكون فى الأصل أو فى قدر البذل أو فى جنس البذل .

فمثال الهزل فى الأصل أن يتوافعا على أن يتناكحا ولا يكون

بينهما نكاح وهذا التصرف لازم أى ان العقد صحيح .

أما الهزل فى مقدار البذل فى النكاح وذلك بأن يقول لامرأة

(١) المرجع والموضع السابقين .

ووليها إنى أريد أن أتزوجك بألف درهم وأظهر فى العلانية ألفيين وأجابه الولى أو المرأة إلى ذلك فتزوجها على ألفين علانية ، فإن النكاح جائز بكل حال والمهر ألفان إن اتفقا على الإعراض . وألف درهم إن اتفقا على البناء لأنهما قصدا الهزل بذكر أحد الألفيين ، والمال مع الهزل لا يجب .

#### القسم الثالث :

إذا وقع التصرف فى أصل التصرف أو فى البديل المذكور فإنه أو فى جنسة ، وكان التصرف لا يقبل النقص وكان المال الواجب فيه لا يثبت إلا إذا ذكر ونص عليه أثناء التصرف وذلك كالخلع أو الطلاق على مال أو العتق على مال أو الصلح عن دم العمد . وهذا النوع من التصرف قد يقع الهزل فى أصله أو فى البديل المذكور فيه أو فى جنس البديل ثم قد يعرض عن الهزل أو يتفقا على البناء عليه وقد يتفقا على أنهما لم يحضرا شئ أو يختلفا فى ذلك .

فإذا اتفقا على الإعراض أو على عدم الحضور أو اختلفا فى الإعراض أو البناء على الهزل فإن الطلاق يقع ويلزم المال المذكور أثناء إنشاء التصرف .

فلو كان الخلع بطريق الهزل بان قال الزوجان نخالغ ولم يكن بيننا خلع ، أو خالغ على ألفين مع المواضعة على أن المال ألف ،

أو خالع على مائه دينار على أن المال ألف درهم ، وكذا في الطلاق على مال والعتق على مال ونحوها ثم اتفقا على الإعراض عن الهزل أو اتفقا على عدم حضور أي شيء من الإعراض والبناء أو اختلفا فــــ على الإعراض عن الهزل أو البناء عليه فإن الطلاق يلزم وكذا المــــال بالاتفاق بين الإمام وصاحبيه (١) .

حكم إقرار الهازل وإخباراته :

الهزل يبطل الإقرار سواء أكان إقرارا بما يحتمل الفسخ أو بما لا يحتمله ، لأن الإقرار : هو خبر يحتمل الصدق والكذب فإذا تبين أن المخبر به ليس صحيحا وذلك بالهزل فقد أصبح المخبر به محتمــــلا للنقض لأنه لم ينعقد ولم يوجد أصلا لأن الهزل يدل على عدم المخبر به في الماضي فيمنع إنعاده أصلا ، فصار الإقرار في هذه الحالة بأــــمـــــور تحتل الفسخ أو لا تحتلها هو إقرار بجنس ما يحتمل النقص من حيث أن الجميع يعتمد وجود المخبر به فيؤثر الهزل في الكل .

ألتري أن الإقرار بما لا يحتمل الفسخ ولا النقص إذا حصل في ظل إكراه ملجئ فإنه يبطل بالإكراه ، فمن أقر بطلاق زوجته أو بعثق عبده في ظل الإكراه بطل هذا الإقرار وظلت المرأة زوجه للمقر كما كانت ، والعبد ملكا للمولى المقر كما كان لأن الإقرار خبر متردد بين الصدق

---

(١) كشف الأسرار ج٤ ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ وما بعدها ، مرآة الأصول ص ٣٥٤ ، ٣٥٥

والكذب والاكراه دليل ظاهر على أنه كاذب فيما يقربه قاصد إلى دفع الشر عن نفسه ، فكما يبطل الإكراه بالكراه عليه سواء كان إقرارا بما يحتمل النقض أو إقرارا بما لا يحتمله فكذلك الهزل يبطل به الإقرار لأنه دليل ظاهر على أنه كاذب فيه إذ لو لم يكن كاذبا لما كان الإقرار منه هزلا وكان الإقرار من الهزل باطلا بطلانا لا يحتمل الإجازة لأن الإجازة إنما تلحق الشيء المنعقد المحتمل للصحة والبطلان وإقرار الهزل ليس فيه هذه الصفات أبدا فهو إقرار لم ينعقد موجبا لشيء أصلا لكونه كاذبا ، وبالإجازة لا يصير الكذب صدقا بوجه ما فكان كبيع الحر بخلاف البيع أو الإجازة هزلا ، لأن البيع والإجازة كلاهما إنشاء يعتمد انعقاده على أهلية المتكلم به وصحة عبارته (١) .

---

(١) يراجع ، المرأة ص ٣٥١ لملاخسرو ، وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى ج ٤ ص ٣٦٧ وما بعدها .

## الفصل الرابع

### السفه وأثره في تخفيف الأحكام

#### تعريف السفه في اللغة :

السفه : خفة الحلم . وأصله : الخفة والحركة وقيل الجهل . وهو قريب بعضه من بعض . وقد يأتى السفه بمعنى الهلاك ، يقال : سفه نفسه أى أهلك نفسه وأوبقها . ومعنى السفه الخفيف العقل . والسفه : أن تجهل الحق وتستخف به والايراه على ما هو عليه من الرجحان والرزائفة . ويجمع على سفهاء وسفاه ، والأنثى سفهة . وسفه الرجل : جعله سفها ، وسفهه نسبه إلى السفه ، وسفه الجهل : حلمه : أطاشه وأخفه . قال تعالى : (وَلَا تُؤْتُوا السَّفَهَاءَ آمَوَالَكُمُ) <sup>(١)</sup> قيل : إنهم النساء والصبيان والصغار لأنهم جهال بموضع النفقة . وتقول : تسفهن الرياح اضطربت وتسفهن الرياح الغصون حركتها واستخفتها <sup>(٢)</sup> .

#### تعريف السفه اصطلاحاً :

السفه : عبارة عن خفة تعرض للإنسان من الفرح والغضب فتحمله على العمل ، بخلاف طور العقل وموجب الشرع <sup>(٣)</sup> . أو هو خفة تعتري

---

(١) الآية رقم ٥ من سورة النساء .

(٢) يراجع : لسان العرب لابن منظور ج ٣ ص ٢٠٣٢ ط دار المعارف ، مختار الصحاح ص ٣٠٣ ط دار المعارف القاموس المحيط ج ٤ ص ١٨٥ ط الحلبي تاج العروس ج ٩ ص ٣٩٠ ط سابقة ، المعجم الوسيط ج ١ ص ٤٣٤ ط سابقة .

(٣) التعريفات للجرجاني ص ١٥٨ ط سابقة كشف الأسرار ج ٤ ص ٣٦٩ .

الإنسان فتبعثه على العمل بخلاف موجب العقل . أو هو العمل بخلاف موجب الشرع من وجه واتباع الهوى وخلاف دلالة العقل<sup>(١)</sup> .

لكن تعريف صاحب كشف الأسرار يتناول إرتكاب جميع المحظورات فإن ارتكابها من السفه حقيقة ، لكن البزدوى قال : من وجه لأن هذا الاسم غلب على تبذير المال وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع ولم يفهم عند إطلاقه إرتكاب معصية أخرى مثل شرب الخمر والزنا والسرقة وإن كان ذلك سفها حقيقة فكأنه يذكر هذا القيد يشير إلى أن غرضه تعريف السفه المصطلح الذى تكلم الفقهاء فيه وتعلق الأحكام به من منع المال ووجوب الحجر لاجميع أنواع السفه<sup>(٢)</sup> .

والسفه هو السرف والتبذير والسرف والإسراف مجاوزة الحد والتبذير وهو تفريق المال إسرافاً<sup>(٣)</sup> .

#### أثر السفه على الأهلية :

السفه لا ينافى الأهلية بنوعيتها ، لأن السفه كامل العقل ، وإن كان مغلوباً بهواه ، فتتوجه إليه كل التكاليف ويؤخذ بأفعاله وإنما يتبين أثر السفه فى الناحية المالية فقط ، فلا يسلم إليه ماله حتى يرشد وتصرفاته القولية كتصرفات الصبى المميز .

---

(١) التوضيح على متن التنقيح ج٢ ص ١٩١ ط سابقة وأصول فخر الإسلام ج٤ ص ٣٦٩ ط سابقة .

(٢) كشف الأسرار ج٤ ص ٣٣٩ ط سابقة .

(٣) نظرية الحكم ومصادر التشريع فى أصول الفقه الإسلامى ص ٣٥٤ ط مكتبة الكليات الأزهرية .

الضارة ضررا محضا باطلة، والنافعة نفعا محضا صحيحة نافذة ، والدائرة بين النفع والضرر موقوفة على إجازة وليه (١) . ومعنى ذلك أن السفه لا يوجب خلا في الأهلية لانه لا يخل بالقدرة ظاهرا لسلامة التركيب وبقاء القوى الغريزية على حالها ، ولا يخل بالقدرة باطنا لبقاء نور العقل بكماله ، إلا أن السفه يكابر عقله في عمله ولهذا يبقى السفه أهلا للتكليف لأنه مخاطب شرعا بتحمل أمانة الله عز وجل ووجوب حقوقه ويبقى أهلا في حقوق العباد وهي التصرفات بالطريق الأولى لأن حقوق الله أعظم . فإنها لاتحمل إلا على من هو كامل الحال . فمن تجب عليه حقوق الله يمكنه تحمل حقوق العباد بالطريق الأولى (٢) .

فالصبي أهل للتصرفات مع أنه ليس أهلا لايجاب حقوق الله عز وجل وتحمل أمانته ، فمن كان أهلا لتحمل أمانته جل وعلا أولى أن يكون أهلا للتصرفات (٣) .

فالسفه لا يمنع أحكام الشرع ولا يجب سقوط الخطاب عن السفه بحال، سواء منع منه المال أو لم يمنع ، حجر عليه أو لم يحجر .

والسفه يمنع ماله في أول ما يبلغ لقوله تعالى : (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ) (٤)

(١) أصول التشريع الإسلامي للأستاذ علي حسب الله ص ٤٠٩ ط سادسه سنة ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .

(٢) أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٧١ ط دار الفكر العربي .

(٣) أصول التشريع الإسلامي ص ٤٩ للأستاذ علي حسب الله ط سابقة .

(٤) الآية رقم ٥ من سورة النساء .



أى لاتَوَتُوا المبذرين أموالهم التى ينفقونها فيما لاينبغى بل تظلل  
فى أيديكم . وعلق الإيتاء بايناس الرشد أى بإبصاره فقال سبحانه :  
"فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رَشَدًا" (١) . أى عرفتكم ورأيتم فيهم صلاحا فى العقل  
وحفظا فى المال فادفعوا إليهم أموالهم .

الوقت الذى يسلم المال فيه إلى السفه :

رأى الإمام أبو حنيفة :

قال الإمام أبو حنيفة : إذا بلغ الإنسان سفيها وامتد به الزمن  
كذلك حتى بلغ السفه سن خمس وعشرين سنة ولم يؤنس منه الرشد فإنه  
يدفع إليه ماله لأن هذا ليس يَأْثُرُ للصبا فلا يمنع منه المال .

رأى صاحبين :

قال صاحبان : لايدفع إلى السفه ماله مالم يؤنس منه الرشد  
لأنه تعالى علق الإيتاء بايناس الرشد فلا يجوز قبله لأن المعلق بالشرط  
معدوم قبل وجود الشرط (٢) .

بم تتحقق مصلحة السفه ؟

اختلف الإمام أبو حنيفة مع صاحبيه فى المصلحة للسفيه هل تكون  
بالحجر عليه ومنعه من التصرفات القولية وإثبات الولاية للغير على  
ماله صونا لماله من الضياع كما وجب للصبي والمجنون .

---

(١) من الآية رقم ٦ سورة النساء .

(٢) كشف الأسرار ج ٤ ، ص ٣٧٤ وما بعدها ، المرأة ص ٣٥٠ وما بعدها .

### رأى أبى حنيفة :

يرى أبو حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز الحجر على السفه ومنعه من التصرفات لأنه حر مخاطب فيكون مطلق التصرف في ماله كالرشيد لأن كونه مخاطباً بحقوق الله مكلفاً يقتضى أن تثبت له أهلية التصرف إذ التصرف كلام ملزم وأهلية الكلام أساسها التمييز والكلام الملزم يعتمد على التكليف وبالحرية تثبت له المالكية ويكون المال خالص ملكه تثبت المحليه ، وإذا أصبح السفه البالغ إذا تصرف فتصرفه صحيح لأنه تصرف صدر من أهله في محله ، ولا يمتنع نفوذه إلا لمانع . والسفه لا يصلح مانعاً من نفوذ التصرف لأن بالسفه لا ينتقض العقل ، ولكن السفه يكاير عقله في التبذير مع علمه بقبحه وفساد عاقبته فلم يجز أن يكون السفه سبباً للنظر لكونه معصية (١) .

وأيضا فإن النصوص الواردة بوجوب الوفاء بالعقود ، فلو جاز الحجر على السفه لكان معناه أنه ليس له أن يوفى بعقوده التي يعقدها مع أنه مخاطب بهذا الوفاء بمقتضى أنه مكلف كل التكليفات الشرعية فالحجر عليه منع من أعمال النص .

وأهلية الأداء مناط كما لها العقل ، وأن العقل ثبت كاملاً بدليل أنه مخاطب بكل التكليفات الشرعية ، وإذا ثبت العقل كاملاً فأهلية الاداء تكون كاملة . ولا توجد مصلحة في الحجر عليه لا لنفسه ، ولا للمجتمع

---

(١) نظرية الحكم ومصادر التشريع في أصول الفقه الإسلامى ص ٣٥٧ ط مكتبة الكليات الأزهرية .

أما منافاة الحجر لمصلحة نفسه ، فلأنه إهدار لحريته ولكلامه ولأدميته ،  
وخير له أن يضيع ماله كله من أن يهدر قوله ، وتهدر معه آدميته  
وحريته ولا مصلحة للمجتمع في ذلك ، لأنه خير للمجتمع أن ينتقل  
المال من يد رعناء لا تستطيع التصرف فيه وتنميته إلى يد أخرى  
تستطيع تنميته والانتاج به ، وإن أموال الهجور عليهم تكون في أكثر  
أحوالها غير منتجة بل تكون كالماء الراكد ، ولا يقال إن الحجر  
لمصلحة ورثته ، فإن حقهم لم يتعلق بماله مادام صحيحا قويا ، فلا وجه  
لأن يحجر على شخص لحق وهمى لغيره (١) .

#### رأى الصاحبين ومن والاهم في الحجر على السفية ::

أجاز الصاحبان رحمهما الله تعالى الحجر بسبب السفه وذلك  
في التصرفات المحتملة للفسخ وهي الأمور التي يبطلها الهزل أما ما  
لا يبطله الهزل كالنكاح والطلاق ونحوهما فلا يجوز . والعلة في جواز الحجر  
على السفية عند الصاحبين في هذه الحالة هو النظر له . بينما قال  
الشافعي بجواز الحجر على السفية لكن على سبيل الزجر والعقوبة .

وتظهر ثمرة الخلاف في علة الحجر على السفية في حكم الحجر على  
الفاسق فعند الإمام الشافعي يحجر عليه زجرا وعقوبة وعند الصاحبين  
لا يجوز الحجر على الفاسق (٢) .

---

(١) أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٧٢ ط سابقه .  
(٢) نظريه الحكم ومصادر التشريع في أصول الفقه الإسلامى للدكتور  
أحمد الحمري ص ٣٥٨ ط سابقه .

واستدل صاحبان ومن معهم بما يلي :

١ - قوله تعالى : (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ، وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا) (١) .

ويقوله تعالى : (فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمِلَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ) (٢) فدللت الآيتان على أنه لا يدفع إلى السفه ماله . بل إن له وليا يتولى عنه العقود ، وليس الحجر إلا هذا .

٢ - إن المصلحة المالية للسفيه في الحجر عليه حتى لا يضيع ماله ويتكفف الناس ، ويعيش كلا على غيره (٣) .

#### أنواع الحجر للسفيه :

للحجر بسبب النظر عند صاحبين أنواع :

١ - حجر بسبب السفه مطلقا ، سواء كان السفه أصليا أو عارضا وهذا النوع لا يحتاج عند الإمام محمد إلى قضاء القاض بالحجر بسببه ، لأن الدلالة قد قامت على أن السفه في ثبوت الحجر به كثبوت الحجر بالجنون والعتة والمفر ، والحجر بهذه الأمور يثبت بها من غير حاجة إلى قضاء القاض فكذا الحجر بالسفه في هذه الحالة .

---

(١) الآية رقم ٥ من سورة النساء .

(٢) الآية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٣) أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ط سابعة ، نظرية الحكم ومصادر التشريع ص ٣٦٣ ط سابعه .

بينما يرى الشيخ أبو يوسف أن الحجر بسبب السفه لا يصح  
إلا بقضاء القاضى به لأن الحجر على السفه هو لمعنى النظر له وهو  
متردد بين النظر والضرر ففى إبقاء الملك للمحجور عليه نظر، وفى  
إهدار قوله بالحجر عليه ضرر ومثل هذا لا يترجح أحد الجانبين منه  
إلا بقضاء القاضى .

والحجر بسبب السفه مختلف فيه بين العلماء فلا يثبت الا بقضاء  
القاضى كالحجر بسبب الدين .

#### ثمرة الخلال :

وتظهر ثمرة الخلاف فيمن أدرك سفيها فلم يرفع أمره الى القاضى  
حتى باع شيئا من تركته والده وأقر بديون وغيرها فإن هذه التصرفات  
كلها تقع صحيحة عند الشيخ أبى يوسف لصدورها من أهلها فى محلها .  
بينما يرى الإمام محمد أنها غير صحيحة لأنه محجور عليه بسبب  
السفه .

٢ - الحجر بسبب الديون : فى هذه المسألة خلاف بين الإمام وصاحبيه<sup>(١)</sup>  
رأى الإمام : ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنه لا يباع على المكلف الحر  
ماله بسبب قضاء الدين الا أحد النكدين بالآخر استحسانا . واستدل رحمه  
الله تعالى : بقوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ  
تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)<sup>(٢)</sup> ووجه الاستدلال أن النص قد نهى عن أكل

(١) كشف الاسرار ج ٤ ، ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، مرآة الاصول ص ٣٥٠ .

(٢) الآية رقم (٢٩) من سورة النساء .

الأموال بالباطل ، وبين طريق حلها وهو طريق التجارة القائمة على التراضي ، فأخذ المال بدون رضا صاحبه هو أكل للمال بالباطل. وبيع المال على المديون بغير رضاه ليس بتجارة عن تراض فهو داخل تحت الخطر المشمول بالنهي عن أكل الأموال بالباطل .

وأيضاً فإن بيع المال غير مستحق على المديون بل المستحق عليه هو قضاء الدين ، وبيع المال غير متعين لقضاء الدين فإنه يتمكن من قضائه بالاستيهاب والاستقراض وسؤال الصدقة من الناس فلا يكون للقاضي تعيين هذه الجهة عليه بمباشرة بيع ماله عند امتناعه كالأجيرة والتزويج.

رأى الصاهبين : ذهب الصاحبان إلى أنه إذا امتنع المديون عن بيع ماله لقضاء الدين باع القاضي عليه أمواله عروضاً كان أو عقاراً ، واستدل الصاحبان بحديث معاذ رضي الله عنه فإنه ركبته الديون فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله وقسم ثمنه بين غرمائه بالحصص ، واستدلاً أيضاً بقول سيدنا عمر - رضي الله عنه - (إياكم والدين فإن أوله هم وآخره حزن) وأيضاً فإن بيع ماله لقضاء الدين من ثمنه مستحق عليه بدليل أنه يحبس إذا امتنع منه وهو ماتجرى فيه النيابة فيثوب القاضي عنه منابه كالذمي إذا أسلم عبده فأبى أن يبيعه بآعه القاضي ، والعين بعد مضي المدة إذا أبى أن يفارق زوجته ويطلقها ناب القاضي منابه في التفريق بينهما .

### رد الامام على حجة الصاهبين :

أما حديث معاذ رضى الله عنه يفيد أنه عليه الصلاة والسلام إنما باع مال معاذ بسؤال معاذ ذلك لأنه لم يكن وفاء بدينه فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتولى بيع ماله لينال ماله بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصير وفاء بدينه ، وأما عبد الذمى إذا أسلم وأمر مولاه على البقاء على الشرك فإن إخراج العبد المسلم عن ملكه مستحق عليه فينوب القاضى منابه وكذلك العنين لما تحقق عجزه عن الإمساك بمعروف استحق عليه التسريح بعينه .

وأما مبادلة أحد النقدين بالآخر بأن كان عليه دراهم وماله دنانير ففى القياس ليس للقاضى أن يباشر هذه المصارفة لأن هذا الطريق غير متعين لقضاء ما هو مستحق على المديون من دين . لكن استحسن أن يفعل ذلك القاضى فالدراهم والدنانير جنسان صورة وهما جنس واحد معنى ولهذا يضم أحدهما إلى الآخر فى حكم الزكاة<sup>(١)</sup> .

٣ - الحجر على المدين على ماتحت يده من مال :

النوع الثالث : أن يتم الحجر على المدين خشية أن يلجأ أمواله ببيع أو إقرار فيحجر عليه فى حدود أن لا يصح تصرفه إلا مع هؤلاء الغرماء وهو فى هذه الحالة غير سفيه . إلا أن الإمام أبو حنيفة يرى أنه لا يجوز الحجر على المدين خشية أن يلجأ ماله بإقرار أو بيع أو ما أشبه ذلك . بينما جوز الصاحبان الحكم عليه بالحجر بناء على

---

(١) المصدرين والموضعين السابقين .

طلب الغرماء إلا أنه بعد الحجر لا ينفذ تصرفات المجور عليه في المال الذي كان في يده عند الحجر عليه ، وينفذ تصرفاته فيما يكتسب من المال بعده وذلك لمصلحة المسلمين.

بينما لا يرى الإمام جواز أن يحكم القاضي بالحجر على المدين بناء على طلب غرمائه خوفا من أن يتصرف فيما تحت يده من مال تصرفا يضر بهم فإنه كما لا يجوز عنده أن يحجر على المدين نظرا له فإنه لا يحجر عليه نظرا للغرماء في الحيلولة بينه وبين التصرفات في ماله لما في ذلك من الضرر به ، وإنما يجوز النظر لغرمائه بطريق لا يكون فيه إلحاق الضرر به إلا بقدر ماورد به الشرع . وهو حبسه في الدين لأجل ظلمه الذي تحقق بالامتناع عن قضاء الدين مع تمكنه منه وخوف التلجئة ظلم موهوم منه فلا يجعل كالظلم المتحقق . وأيضا فإن الضرر في إهدار قول المدين بالحجر على تصرفاته هو ضرر فوق الضرر في حبسه ولا يستدل بثبوت الأعلى بثبوت الأدنى كما في منع المال من السفه مع الحجر (١) .

---

(١) المرجعين والموضعين السابقين .



## الطعن الخامس

### السفر وأثره في تخفيف الأحكام

#### تعريف السفر في اللغة :

السفر قطع المسافة، والجمع الأسفار والمسفر : الكثير الأسفار القوي عليها، والأنتى مسفرة، وسمى المسافرين مسافرا لكشفه قناع الكن عن وجهه ، ومنازل الحضر عن مكانه، ومنزل الخفض عن نفسه ، وبروزه إلى الأرض الفضاء، وسمى السفر سفرا لأنه يسفر عن وجوه المسافرين وأخلاقهم، فيظهر ما كان خافيا منها، والأصل في معناه الكشف . يقال: سفر البيت : كنهه، وسفرت الريح القيم: فرقته فتفرق . والسفير : ماسقط من ورق الشجر ونخات والسفر خلاف الحضر وهو مشتق من ذلك لما فيه من الذهاب والمجيء والسفر : جمع سافر والمسافرون: جمع مسافر والسفر والمسافرون بمعنى . والسفر الأثر يبقى على جلد الإنسان وغيره، وجمعه سفور؛ والسفرة : طعام يتخذ للمسافر، وبه سميت سفرة الجلد . والسفر : بياض النهار، وسفر الصبح وأسفر أضاء وسفرت المرأة وجهها إذا كشفت النقاب عن وجهها تسفر سفورا، والسفير الرسول والمصلح بين القوم . والجمع سفراء . والسفر : الكتاب، والسفرة الكتبة . والسافرة أمة من الروم . وسفار : اسم ماء، وأسم بئر (١) .

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ج ٣، ص ٢٠٢٤ ومابعدهما، مختار الصحاح ص ٣٠١ ط دار المعارف . القاموس المحيط ج ٢، ص ٤٩ ط الحلبي . المعجم الوسيط ج ١، ص ٤٣٢ ط سابقة، تاج العروس ج ٣، ص ٢٦٩ ط مكتبة الحياة بيروت .

### تعريف السفر فى الاصطلاح :

السفر : هو الخروج عن عمرات الوطن على قصد مسير بمتسدد ثلاثة أيام ولياليها فما فوقها يسير الإبل ومشى الأقدام<sup>(١)</sup> .  
أو هو الخروج على قصد المسير إلى موضع بينه وبين ذلك الموضع مسيرة ثلاثة أيام فوقها يسير الإبل ومشى الأقدام<sup>(٢)</sup> .  
والسفر عند أهل الحقيقة هو عبارة عن سير القلب عند أخذه فى التوجه إلى الحق بالذكر<sup>(٣)</sup> .

### رخص السفر :

من رخص السفر : ما يختص بالطويل قطعاً وهو القصر، والفطر ،  
والمسح أكثر من يوم وليله . ومنها : ما يختص به قطعاً وهو أكل الميتة  
وترك الجمعة ومنها ما فيه خلاف : والأصح إختصاصه به وهو الجمع ومنها :  
ما فيه خلاف والأصح عدم إختصاصه به وهو التنقل على الدابة، وإسقاط  
الغرض بالتيمم<sup>(٤)</sup> .

ومن أحكام السفر : سقوط الجمعة والعیدین والأضحية وتكبيرة  
التشريق . ومن أحكامه حرمة على المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان  
واجباً، ومن ثم كان وجود أحدهما شرطاً لوجوب الحج عليها . ومن أحكامه  
منع الولد منه إلا برضاء أبويه إلا فى الحج إذا استغنيا عنه وتحريمه

---

(١) التلويح على التوضيح ج ٢، ص ١٩٣ ط سابقة .

(٢) كشف الاسرار ج ٤، ص ٣٧٦ .

(٣) التعريفات ص ١٥٧ ط سابقة .

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٨٥ ط دار إحياء الكتب العربية ،

الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٦٨ وما بعدها .

على المديون إلا بأذن الدائن إلا إذا كان مؤجلاً .  
ويختص بركوب البحر بأحكام : منها سقوط الحج إذا غلبه الهلاك وتحريم  
السفر فيه . وضمان المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصى ومنها  
فيما إذا غزى في البحر ومعه فرس فإنه يستحق سهم الفارس<sup>(١)</sup> .  
والمشفة تجلب التيسير لقوله تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ  
وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ)<sup>(٢)</sup> ولقوله سبحانه (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ  
حَرَجٍ)<sup>(٣)</sup> .

#### أثر السفه على الأهلية :

السفر لا ينافي الأهلية لا أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء، لكنه  
سبب للتخفيف . لأن المسافر معرض لمشاق السفر . قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : (السفر قطعة من العذاب)<sup>(٤)</sup> ولذا خفف الله عنه ولم  
يكلفه بما كلف به المقيمين فأذن له بقصر الصلاة وتأخير الصوم إلى  
حين الإقامه . ومن ثم قال صاحب كشف الأسرار .  
(وهو لا ينافي شيئاً من الأهلية ولا يمنع شيئاً من الأحكام نحو الصلاة  
والزكاة والصوم والحج وغيرها لكنه جعل في الشرع من أسباب التخفيف  
بنفسه من غير نظر إلى كونه موجبا للمشقة أم غير موجب لها لأنه من  
أسباب المشقة في الغالب حتى لو تنزه سلطان من يستأن إلى بستان في

(١) الاشباه والنظائر المرجعين السابقين .

(٢) من الآية رقم (١٨٥) سورة البقرة .

(٣) آية ٧٨ من سورة الحج .

(٤) رواه البخاري ٣، ص ١٠، ٤، ص ٧١، ورواه مسلم ٣، ص ١٥٢٦ .

خدمة وأعوانه لحقه مشقه بالنسبة إلى حال إقامته فلذلك اعتبر نفس السفر سببا للرخص وأقيم مقام المتنقة (١).

#### مدى رخصة الفطر في السفر :

ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بأن الفطر في السفر رخصة عامة سواء حضر المسلم بداية شهر رمضان مقيما أو مسافرا (٢).

وحجتهم على ما ذهبوا إليه ما يلي :

١ - قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) ووجه الاستدلال أن الله سبحانه وتعالى قد أعطى الإذن في الفطر لكل مريض أو مسافر على أن يقضى الأيام التي أفطرها بعد ذلك .

٢ - روى عن حمزة بن عمرو الأسلمي - رضى الله عنه - أنه قال يا رسول الله أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم : (هي رخصة من الله ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه) (٤).

وجه الاستدلال : قوله صلى الله عليه وسلم : هي رخصة .. إلى آخر الحديث يفيد العموم ، لأن الشأن في الرخصة العموم كما أنه غير بمن المفيدة للعموم في جانب المكلفين .

---

(١) كشف الأسرار ج ٤ ، ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، أصول التشريع الإسلامي ص ٤٠٩ .

(٢) المجموع ج ٦ ، ص ٢١٦ ط مطبعة المدنى بالقاهرة .

(٣) آية رقم ١٨٦ من سورة البقرة .

(٤) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤٥ ط دار التحرير ، القاهرة .

٣ - عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (خرج إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ الكديد أقططر فأفطر الناس)<sup>(١)</sup> ووجه الاستدلال أن الرسول صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة خلال شهر رمضان أي بعد أن أستهل عليه الشهر وهو مقيم صائم بالمدينة المنورة ومع ذلك أفطر في بعض مراحل سفره .

#### الرأي الثاني :

وذهب بعض التابعين كما نقل عن أبي مجلز أن من أدركه الشهر مقيما فعليه أن يتمه مقيما صائما ولا يسافر في أثناءه ، فإنه إن سافر لزمه الصوم وحرم عليه الفطر<sup>(٢)</sup> . وعن عبيدة السلماني قال : من سافر في رمضان وقد كان صام أو به مقيما فليصم آخره إلا تسمع أن الله يقول (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)<sup>(٣)</sup> .

وعن أم ذر دخلت على السيدة عائشة - رضى الله عنها - تسلم عليها وذلك في رمضان فقالت لها عائشة : (أتسافرين في رمضان ؟ ما أحب أن أسافر في رمضان . ولو أدركنى وأنا مسافرة لأقمت)<sup>(٤)</sup> .

وقال الإمام على : لا أرى الصوم عليه أى على من بدأه مقيما صائما إلا واجبا . قال تعالى : (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) وقال

---

(١) صحيح البخارى ج ١١ ، ص ٤٥ ط دار الفكر بيروت مع شرحه عمدة القارىء .

(٢) المجموع ج ٦ ، ص ٢١٦ ط سابقه .

(٣) سورة البقرة الآية رقم ١٧٥ .

(٤) المصنف لعبد الرزاق ج ٤ ، ص ٢٧٠ ط أولى .

ابن عباس - رضى الله عنهما من شاء صام ومن شاء أفطر<sup>(١)</sup> وبالنظر إلى أقوال أصحاب الرأى المخالف يتضح أن عمدتهم في حجتهم قوله تعالى : (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) .<sup>(٢)</sup>

وجه الاستدلال : أن من شهد الشهر حاضرا مقيما وجب عليه صومه ، ولفظ الشهر يطلق على الكل وعلى البعض ، ومن ثم يكون المعنى فمن شهد منكم الشهر كله أو بعضه حاضرا مقيما صائما فإنه يجب عليه تكملة صيامه سواء أكمله حاضرا أم مسافرا<sup>(٣)</sup> ولكن معنى الآية عند جمهور العلماء أن من ادرك الشهر أى حضره كله حاضرا غير مسافر وجب عليه صومه ، وأما المسافر فله حكم آخر جاء به الجزء الثانى من الآية وهو قوله تعالى : ( وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ )<sup>(٤)</sup> ولكن يرى أستاذنا الدكتور أحمد على طه ريان أن معنى الآية أن كل من شهد الشهر وجب عليه صومه سواء شاهده مقيما أو مسافرا ، صحيحا أو مريضا . ثم استثنى الله سبحانه وتعالى من هذا العموم المريض والمسافر واختصهما بحكم خاص بهما ، وهو إباحة الفطر لمن شاء منهما على أن يقضيه بعد ذلك فى أيام آخر ، ثم قال: هذا المعنى وإن كان يتفق مع المعنى الذى قصده الجمهور<sup>(٥)</sup> لكنه يختلف عنه من حيث الدلالة فإن الآية على تقدير الجمهور : نزلت بحكمين مختلفين كل جزء

---

(١) المصنف المرجع والموضع السابق .

(٢) آيه ١٧٥ من سورة البقرة

(٣) السنن الكبرى للبيهقى ج٤ ص ٢٤٦ ط دار الفكر .

(٤) آيه ١٧٥ من سورة البقرة .

(٥) تفسير فتح القدير ج١ ص ١٨٢ دار المعرفة بيروت

منها نزل بحكم خاص منقطع الصلة عن الجزء الآخر ، الجزء الأول نزل بحكم للمقيم والصحيح . والجزء الآخر نزل بحكم للمسافر والمريض مع أن لفظ (من) في قوله تعالى : ( فَمَنْ شَهِدَ ) يفيد العموم (شَهِدَ اشْهَرُ) بمعنى أدركه ، وكل من موجود يدرك هذا الشهر لافرق بين مقيم وصحيح ومريض . وتقدير أستاذنا هذا يتوافق وسياق الآية ، فإن سياقها يقضى بأن كل من شهد الشهر وجب عليه صومه إلا المسافر والمريض فقد رخص لهما في فطره ، وإعمال لفظ العموم في الآية أولى من إهماله والرسول صلى الله عليه وسلم بين المراد منها بقوله في غزوة الفتح إذ صام أول الشهر با لمدينه وخرج منها صائما حتى بلغ الكدير ثم أفطر . وفعله صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح يعتبر مسـنـن التشريعات غير المنسوخة وهو أمر يقطع كل احتمال يتوهمه البعض من الآية وترفع كل لبس قد يحوم حول دلالتها على عموم الرخصة لذا كان هو الرأي المختار . **والله أعلم**

وما نقل عن الإمام على وما نقل عن عبدة السلماني فهذا لعنه كان اجتهدا منهما . وما نقل عن السيدة عائشة - رضى الله عنها - من كراهتها للسفر في رمضان فلما في صومه من عظيم الثواب وما في قيام ليله من المغفرة والرحمة ، وهذا مما ينبغى الحرص عليه .

---

(١) من أبحاث فقه السنه بعنوان رخصة الفطر في سفر رمضان وما يترتب عليها من آثار للدكتور: أحمد على طه ريان ص ١٤ وما بعدها.

#### أثر السفر في تخفيف الأحكام :

العبادة التي يعذر المكلف بتأخرها عن وقتها بسبب السفر هي الصيام وفيما يلي نتكلم عن أحكام فواتها بهذا العذر . والإفطار في رمضان بسبب السفر من موجبات القضاء لقوله تعالى : (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (١) وعملا بهذا النص القرآني فقد اتفق الفقهاء على أن للمسافر أن يفطر في رمضان وعليه القضاء بعد ذلك .

لكن ما هو مقدار المسافر في السفر المرخص فيه بالفطر ؟ وهل صيام المسافر بعد رمضان قضاء أم أداء ؟ وهل الفطر في السفر رخصة أم عزيمة ؟ وهل الصيام أفضل أم الفطر ؟ وما مدى شمول الرخصة لأنواع السفر ؟ وهل من نوى الصيام في السفر هل يباح له الفطر أثناء النهار ؟ وهل يجب التتابع في قضاء الأيام التي أفطرها في سفره ؟ وهل يجب الإطعام على من فرط في قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر ؟ وما حكم من شغل عن القضاء حتى مات ؟ تلك أهم المسائل الفقهية التي تتعلق بالسفر والتي كان لزاما على بحثها مسألة بعد مسألة ومنه أستمد العون والتوفيق .

---

(١) الآية رقم ١٧٥ من سورة البقرة .



المسألة الأولى : مقدار المسافة في السفر المرخص فيه بالفطر ؟  
بالنظر إلى آراء الفقهاء في بيان هذه المسألة بعد نقل المادة  
العلمية من كتبهم المعتمدة ظهر لي أن في هذه المسألة أعنى فسى  
مقدار المسافة في السفر المرخص فيه بالفطر آراء متعددة ؛  
وبيانها كالتالى :

#### الرأى الأول :

ذهب فقهاء الحنفية إلى القول : بان المسافة تقدر بالزمن وهو  
ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام السنة ويكفى أن يسافر كل يوم فيها  
من الصباح إلى الزوال ، والمعتبر السير الوسط أى سير الإبل ومشى  
الأقدام ولا عبرة لتقديرها بالفراخ على المعتمد .  
بينما يرى الكمال ابن الهمام أن الرخصة تتعلق بالمسافة  
لا بالمسافة فلو قطع مسافر في يوم ما يقطع بسير الإبل ومشى الأقدام  
في ثلاثة أيام لم يترخص برخص السفر .  
ونص على أنه لو قطع رجل من أهل الكرامات في ساعة مسيرة  
ثلاثة أيام فليس له أن يترخص أيضا .  
وعلى ذلك بانتفاء مظنة المشقة وهى العلة يعنى التقدير بسير ثلاثة  
أيام (١) .

ومعنى ذلك أن الحكمة من رخص السفر هى وجود المشقة والمشقة  
أمر خفى فعلى الحكم بامر ظاهر منضبط أى العلة وهو مسيرة ثلاثة أيام  
فمن قطعها فى لحظة لم تنله مشقة ولا سار ثلاثة أيام .

---

(١) فتح القدير ج٢ ص ٢٩ .

وبالتأمل فى قول الكمال ألاحظ أن المسافر فى الوقت الحاضر وفى وسائل النقل الحديثة يقطع المسافات الشاسعة فى أقل من يوم ولييلة فهل يعد مقيما لا يترخص برخص المسافرين ؟

#### الرأى الثانى :

ذهب فقهاء المالكية (١)، والشافعية (٢)، والحنابلة (٣) إلى القول بأن السفر الذى يباح فيه الفطر تقصر فيه الصلاة ما كان مسيرة يوم وليله يسير الإبل المحملة بالأثقال سيرا معتادا أو يمين بلا ليلة. وأيضا فلا ملاحظ على رأى فقهاء المالكية ومن وافقهم أن هذه المسافة تقطع اليوم خلال ساعة فى وسيلة النقل العادية فهل يعد من قطعها مسافرا يرخص له أن يفطر ويقتصر الصلاة ؟ فلعل ترك ذلك للعرف أولى فمن يعده العرف مسافرا يترخص ومن لا يعده مسافرا لا يترخص لاسيما وقد اختلفت آراء الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم فى تحديد مسافة السفر (٤).

#### الرأى الثالث :

رأى ابن حزم : يرى ابن حزم أن من سافر ميلا أو تجاوزه أو قاربه فإنه يجب عليه الفطر. وقد بطل مومه بمجرد بلوغه نهاية الميل (٥).

(١) حاشية الدسوقي ج ١ ، ص ٣٥٩ .

(٢) شرح المنهاج للمحلى ج ١ ، ص ٢٥٩ .

(٣) المغنى لابن قدامة ج ٢ ، ص ٢٥٦ .

(٤) نيل الأوطار للشوكانى ج ٣ ، ص ٣٣٤ ، المغنى ج ٢ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٨ .

(٥) المحلى لابن حزم ج ٦ ، ص ٣٦٤ .

واحتج بقوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)<sup>(١)</sup> ووجه الدلالة أن لفظ السفر في الآية الكريمة مطلق غير محدد . وكذلك أيضا لفظ السفر مطلق في الأحاديث التي وردت عن المعصوم صلى الله عليه وسلم ، وكل ما يستفاد من الأحاديث هو جواز القصر في هذه المسافات ، وليس فيها ما يفيد المنع من الفطر أو القصر في أقل من هذه المسافات<sup>(٢)</sup> ونوقش مستند ابن حزم هذا بأن لفظ السفر وإن ورد مطلقا في الكتاب الكريم وفي السنة المطهرة إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوضح المراد منه في منعه المرأة من السفر بدون زوج أو محرم ثلاثة أيام حسب ما جاء في بعض الروايات، وبناء على ذلك فإن أدنى مسافة يطلق عليها لفظ السفر هي مسيرة هذه المدة من الزمن.

**رأى الظاهرية ماعدا ابن حزم ؛ يرى الظاهرية ماعدا ابن حزم**  
أن المسافة التي تتحقق بها الرخصة في الفطر والقصر مقدارها ثلاثة أميال<sup>(٤)</sup>.

وقد استندوا في هذا على ما روى عن أنس - رضي الله عنه - (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين شعيه الشال)<sup>(٥)</sup>.

- (١) الآية رقم ١٨٤ من سورة البقرة .
- (٢) المحلى لابن حزم ج ٦ ، ص ٣٦٤ .
- (٣) مصنف عبد الرزاق ج ٢ ، ص ٥٢٦ .
- (٤) نيل الأوطار ج ٣ ، ص ٢٣٤ .
- (٥) المصنف ج ٢ ، ص ٥٢٩ .

واستدلوا أيضا بما روى عن أبي سعيد - رضى الله عنه - قال  
(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر فرسخا نزل يقصص  
الصلاة) لكن نوقش احتجاج الظاهرية بهذين الحديثين بأن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان إذا بدأ سفرا بعيدا ابتداءً القصر بعد مسيرة  
ثلاثة أميال قينا على هذا يكون التحديد بهذا المقدار كان بداية  
العمل بالرخصه (١).

حجة المالكية على ما ذهبوا إليه : ومستندهم هو حديث أبي  
هريرة - رضى الله عنه - قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم :  
(لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة  
ليس معها حرمة) (٢) ووجه ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق  
السفر على مسيرة يوم وليلة .

ونوقش الاستدلال بهذا الحديث بأن هذا الحديث وارد فى حـق  
المرأة إذا عازمت على السفر مسيرة يوم وليلة ، فإنه لا يحق لها  
الشروع فى ذلك إلا إذا صاحبها زوجها أو محرم .

بينما المستدل عليه هو تحديد مسافة السفر الذى شرع فيه الفطر  
والقصر وفرق بين الأمرين : فخرج المرأة منفردة فى مثل هذه المسافة  
يترتب عليه مفساد كثيرة نظرا لأنها ستتم بطريق منقطعة ، كما أنها  
ستضطر للمبيت فى بعض الطريق وفى هذا ما فيه .

(١) رخصة الفطر فى سفر رمضان وما يترتب عليها من آثار ص ٢٦ د/أحمد  
على طه ريان ط ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

(٢) صحيح البخارى ج ٧ ، ص ١٢٩ مع شرح عمدة القارىء .

أما المسافر فقد شرع له الفطر والقصر دفعا للمشقة الحاصلة من السفر، والمشقة قد تحصل بدون ذلك<sup>(١)</sup>.

واستدل للإمام الشافعي على رأيه بحديث أبي سعيد (لاتسافر المرأة يومين من الدهر الا ومعها ذو محرم منها أو زوجها)<sup>(٢)</sup>. والاستدلال به لا يتم لأنه وارد في منع المرأة من السفر بدون محرم لها أو زوج مدة يومين بينما المستدل عليه هو السفر المباح للفطر، وهناك فارق كبير بين الأمرين .

واستدل الحنفية على التحديد بثلاثة أيام بالتوقيت الوارد في المسح على الخفين فقد روى عن الإمام على بن أبي طالب - رضي الله عنه - سئل عن ذلك فقال : (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر يوم وليلة للمقيم)<sup>(٣)</sup> فتحديد الرسول صلى الله عليه وسلم لرخصة المسح في السفر بثلاثة أيام يلزم منه أن تكون هذه المدة هي المعيار الشرعي في السفر لكل رخصة سواء كان للمسح أو للقصر أو للفطر أو لغير ذلك ، والجامع في ذلك مشقة السفر في كل . ونوقش استدلال فقهاء الحنفية : بأنه من باب القياس والقياس لا يلجأ إليه إلا عند عدم وجود النص والنص موجود إذن فلا قياس .

وأیضا فتمسك الحنفية بالتحديد الزمني دون وضع معيار شابست بالمقادير المساحية كالأميال وغيرها يقلل الفائدة من العمل بهذه

---

(١) رخصة الفطر المرجع السابق ص ٢٩.

(٢) صحيح مسلم ج ٤ ، ص ١٠٢.

(٣) صحيح مسلم ج ١ ، ص ٧٦٥.

الرخمة ، وخصوصا بعد تطور وسائل المواصلات .

الرأى المختار : هذه هى الأراء فى تقدير المسافة التى تحقق رخصة السفر من الفطر والقصر ، وبعد ذكرها وذكر مستندها تبين أن أقوى الأراء هو الرأى الذى يستند على حديث أنس : "كان النبی صلى الله عليه وسلم إذا سافر ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ رشك شعبه هللى ركعتين" اذ هو نص صريح صحيح فى الموضوع والتحديد بثلاثة فراسخ أولى اذ هو المتيقن . والله أعلم .

تعقيب : إن المسلمين فى العصر الحاضر الذى نعيش فيه فى حاجة ماسة إلى معرفة المسافة حسب المقياس المعلوم لدى أغلب المسلمين اليوم وهو القياس بالكيلو متر ومن ثم كان لزاما على أن أبين هذه المسافة فى هذا التعقيب فأقول ومنه أستمد العون والتوفيق .

البريد يقدر بأربعة فراسخ ، ويقدر الفرسخ بثلاثة أميال وقد اختلف العلماء فى تقدير الميل اختلافا كبيرا وهذه إشارة إلى أهم أقوال العلماء فى بيانه :

القول الأول : الميل : هو منتهى مد البصر من الأرض ،  
الشانى : أن ينظر إلى شخص بعيد يقف على أرض مستوية فلا يدرى أرجل هو أو امرأة .

الثالث : الميل : هو ستة آلاف ذراع ، والذراع أربعة وعشرون إصبعاً معترضة معتدلة .

الرابع : هو اثنا عشر ألف قدم بقدم الإنسان .

الخامس : هو أربعة آلاف ذراع .

السادس : الميل هو : ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع ومصححه بعض العلماء .  
السابع : الميل : ثلاثة آلاف ذراع . وقيل : ألفا ذراع وقيل :  
خمسمائة ذراع . ومصححه ابن عبد البر . (١)  
وبالرجوع إلى الأقوال المشهورة أو المصححه فإننى ألاحظ أن أقرب هذه  
الأقوال من حديث مطابقته للواقع هو القول السادس وذلك لما يلى :  
أولا : الزراعان يقدران يمتر واحد ، وإن كل الف متر تقدر بكيلومتر-  
هو ١٢٧ كم . وهذا على ما قاله بعض العلماء .  
ثانيا : وطول المسافة هو ٨٤ كم على ما قاله البعض الآخر .  
ثالثا : وبناء على ما صححه ابن عبد البر يكون طول المسافة هو  
١٢ كم (٢) .

وإذا روجعت هذه الأطوال على العلامات المادية التى ضبطت عليها  
المسافة التى انضبطت بها الرخصة ، وهى من مكة إلى جدة ومن مكة  
إلى الطائف ، ومن مكة إلى عسّان فإن الملاحظ أن المسافة مقدرة الآن  
بين مكة وجدة ب ٧٥ كم وبين مكة وعسّان بحوالى ٨٠ كم ، وبين مكة  
والطائف من ٨٠ إلى ٨٥ كم ومن ثم إذا لوحظ زحف العمران إلى الطريق  
الموصل بينهما تبين أن أفضل الأقوال هنا فى تحديد مقدار الميل هو  
القول السادس ومن ثم فيمكن القول بأن المسافة التى تناط بها رخصة  
الفطر والقصر هى ٨٤ كم أو مايقاربها والله أعلم .

- 
- (١) نيل الأوطار ج٣، ص ٢٢٣ ط مصطفى الحلبي ط أخيره، المجموع ج٤ ص ١٩٠ .  
(٢) رخصة الفطر فى سفر رمضان وما يترتب عليها من آثار ص ٤١ .

المسألة الثانية : هل صيام المسافر بعد رمضان قضاء أم أداء ؟

بالبحث فى كتب أهل العلم تبين لى أن فى الجواب عن هـذا

التساؤل يوجد رأيان :

الرأى الأول : ذهب جمهور الفقهاء إلى القول : بأن صيام المسافر بعد رمضان يعتبر قضاء وليس أداء (١) .  
الرأى الثانى : ذهب ابن حزم الظاهرى إلى القول بأن صيام المسافر بعد رمضان يعتبر أداء وليس قضاء (٢) .

منشأ الخلاف : وسبب اختلافهم يرجع إلى الخلاف فى مسألة أخرى وهى ، هل يجوز للمسافر أن يصوم فى رمضان عن الفريضة أم لا ؟ فمن قال يجوز ، عد صيامه فى السفر أداء فيكون صيامه بعد ذلك قضاء لأنه وقع بعد الوقت المحدد . ومن قال : لايجوز رأى أن فريضة الصيام انتقلت فى المسافر إلى ما بعد رمضان فيكون صيامه بعد أداء ، ومن ثم يجب أن نبدأ بالمسألة الأصلية وهى . هل يجوز الصيام فى السفر ؟ للإجابة عن هذا أقول : اختلف الفقهاء فى جواز صيام المسافر رمضان على رأيين : وبيانهما فيما يلى :

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية (٣) ، والمالكية (٤) ، والشافعية (٥) ، والحنابلة (٦) إلى القول بأن المسافر فى رمضان يجوز له أن يصوم

(١) فتح القدير ج٢، ص ٣٥١ ، الشرح الكبير ج١ ، ص ٥٣٤ ، المجموع ج٦ ، ص ٢٨٦ ،

المغنى ج ٣ ، ص ٩٩ . (٢) المحلى لابن حزم ج ٦ ، ص ٣٦٤ .

(٣) فتح القدير: ج٢، ص ٣٥١ . (٤) الشرح الكبير ج١ ص ٥٣٤ .

(٥) المجموع : ج ٦ ، ص ٢٨٦ .

(٦) المغنى لابن قدامة ج ٣ ، ص ٩٩ .



بنية الفريضة لكنهم اختلفوا : هل الصيام أفضل أم الفطر كما يأتى بعد ذلك ؟ .

الرأى الثانى : ذهب بن حزم إلى القول بأن المسافر لايجوز له أن يصوم رمضان عن الفريضة ، ويجوز له أن يصوم رمضان بنية النافلة (١) .

الأدلة : استدل الجمهور على قولهم بمايلى :

(١) قوله تعالى : "فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" (٢) ووجه الاستدلال من هذه الآية أن المعنى ومن كان مريضا أو على سفر فأفطر فعليه عدة ممن أيام أخر (٣) .

(٢) عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فى شهر رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر وأفطر الناس (٤) .

(٣) سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الصيام فى السفر فقال : إن شئت فصم ، وإن شئت فافطر (٥) ، وفى لفظ (٦) : قال السائل : أجد قوة على الصيام فى السفر فهل على جناح ؟ قال صلى الله عليه وسلم : "هى رخصة الله فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه" (٧) .

---

(١) المحلى : ج ٦ ، ص ٣٦٤ . (٢) آية رقم ١٨٥ سورة البقرة .

(٣) فتح القدير ج ٢ ص ٣٥٣ ، المجموع ج ٦ ، ص ٢٨٦ .

(٤) البخارى ج ٣ ص ٤٣ ، مسلم ج ٢ ، ص ٧٨٥ .

(٥) البخارى ج ٣ ، ص ٤٣ ، مسلم ج ٢ ، ص ٧٨٩ (٦) النسائى ص ٣٦٢ من الطبعة الهندية .

(٧) مسلم ج ٢ ، ص ٧٩٠ .

- (٤) عن أنس - رضى الله عنه - كنا نسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم - فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم (١) .
- (٥) عن أبي الدرداء - رضى الله عنه - قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شهر رمضان فى حر شديد ما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة (٢) .
- (٦) عن أبي سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قال : كنا نغزوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان فمنا الصائم ، ومنا المفطر ، فلا يجد الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفا فأفطر فإن ذلك حسن (٣) .
- (٧) وعن أبي سعيد الخدرى ، وجابر - رضى الله عنهما قالا : سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيصوم الصائم ويفطر المفطر ولا يعيب بعضنا على بعض (٤) .
- (٨) وعن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام يوما فى سبيل الله عز وجل ياعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا (٥) . ووجه الاستدلال أن المجاهد مسافر فى الغالب ، ومع ذلك فرسول الله صلى الله عليه وسلم يبحث على الصيام فإن كان فرضا فالامر واضح ، وإن كان نفلا فالفريضة أولى .

- 
- (١) البخارى ج ٣ ، ص ٤٤ ، مسلم ج ٥ ، ص ٧٨٧ .
- (٢) صحيح البخارى ج ٣ ، ص ٤٤ ، ومسلم ج ٢ ، ص ٧٩٠ .
- (٣) صحيح مسلم ج ٢ ، ص ٧٨٧ .
- (٤) صحيح مسلم ج ٢ ، ص ٢٨٧ ، البخارى ج ٣ ، ص ٤٤ .
- (٥) البخارى ج ٣ ، ص ٤٤ ، مسلم ج ٢ ، ص ٨٠٨ .

(٩) وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : "سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان حتى بلغ عسقلان ثم دعا بإناء من ماء فشرب نهاراً ليلاً . الناس فأفطر حتى قدم مسكة فكان ابن عباس يقول صام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السفر وأفطر فمن شاء صام ومن شاء أفطر (١) .

(١٠) عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عمرة رمضان ، فأفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم . وصمت وقصر وأتممت ، فقلت بأبى أنت وأمى يارسول الله . أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال : أحسنت يا عائشة (٢) .

واحتج ابن حزم على ماذهب إليه بما يلى :

(١) قول الله عز وجل : "فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" (٣) ووجه الاستدلال بها أن الآية جعلت صيام الشهر فريضة عن كل من شهده ، ثم أخرجت من هذا العموم المريض والمسافر ، وجعلت فرضهم صيام آخر فمن صام منهما فيه فقد صام قبل الوقت ولم يصح صيامه (٤) .

(٢) روى عن جابر بن عبد الله - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح الى مكة فى رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم

- 
- (١) البخارى ج ٣ ، ص ٤٤ ، مسلم ج ٢ ، ص ٧٨٥ .  
(٢) سنن البيهقى ج ٣ ، ص ١٤٢ ، سنن النسائى ج ١ ، ص ٢١٣ ، سنن الدراقطنى ج ٢ ، ص ١٨٨ .  
(٣) الآية رقم ١٨٥ سورة البقرة .  
(٤) المحلى على المنهاج ج ٦ ، ص ٣٨٥ .

فصام الناس ثم دعا بقدح من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه  
ثم شرب فقليل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال : أولئك  
العصاة أولئك العصاة (١) .

وجه الاستدلال أن صيامه عليه الصلاة والسلام إما أن يكون عن  
فرض رمضان فيكون قوله - أولئك العصاة - وفعله - أى الإفطار  
فى هذا الحديث ناسخا لما كان عليه الأمر من جواز الصوم ،  
ولا ناسخ لهذا الحكم فوجب العمل به .

وأما إن كان صيامه نفلا فهذا دليل أوضح على منع صيام المسافرين  
فى رمضان بنية الفريضة (٢) .

(٣) وعن جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فى سفر فرأى رجلا قد ظل عليه فسأل عنه فقليل : هائم  
فقال : "ليس من البر الصوم فى السفر" (٣) .

وفى رواية أخرى : "ليس من البر أن تصوموا فى السفر" (٤) .

وهذا اللفظ عام فيجب أن يحمل على عموميه فيشمل الصوم فى رمضان .

(٤) عن كعب بن عاصم الأشعري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول : "ليس من البر الصيام فى السفر" (٥) .

---

(١) صحيح مسلم : ج ٢ ، ص ٧٨٥ .

(٢) المحلى ج ٦ ، ص ٣٨٣ .

(٣) البخارى ج ٣ ، ص ٤٤ .

(٤) صحيح مسلم ج ٢ ، ص ٧٨٦ .

(٥) أبو داود ج ١ ، ص ٥٦١ ، والإمام أحمد فى مسنده ج ٥ ، ص ٤٣٤ .

وقال ابن حجر متفق عليه . تلخيص الحبير ج ٢ ، ص ٢٨٦ .

(٥) عن أبي أمية الضمري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وقد دعاه إلى الغداء : ( أخبرك عن المسافرين أن الله وضع عنه الصيام ونصف الصلاة ) (١) .

(٦) وعن عبد الله بن الشخير : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ودعاه إلى الغداء : أتدرى ما وضع الله عن المسافرين ؟ قلت : ما وضع الله عن المسافرين ؟ قال : الصوم وشر الصلاة (٢) " .

(٧) وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل في ظل يرش عليه الماء فسأل عنه فأخبر أنه صائم فقال : ليس من البر أن تصوموا في السفروعلحكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها (٣) .

وجه الاستدلال أنه عليه الصلاة والسلام أمر بقبول الرخصة ، وأمره عليه السلام يفيد الوجوب .

**مناقشة الأدلة :** كان ماسبق أهم الأدلة التي استدلت بها الفريقان لكن ألاحظ أن كلا منهما استدلت بالآية ، لكن الفريق الأول حملها على المجاز لأنه قدر محذوفاً وهو "فأفطر" وهذا جائز إذا وجد ما يدل عليه ، والثاني حملها على الحقيقة ، والأصل أن يحمل الكلام على الحقيقة لكن لا ينكر جواز المجاز إذا كان له مسوغ يسوغه ، ومن ثم

(١) سنن الترمذي : ج ٣ ، ص ٩٤ ، سنن أبو داود ج ١ ، ص ٥٦٢ .

(٢) الترمذي ج ٣ ، ص ٩٤ ، النسائي ج ١ ، ص ٣١٦ ويراجع المحلى ج ٦ ص ٣٨٤ .

(٣) سنن النسائي ج ١ ، ص ٣١٤ .

فإن الفصل فى هذه المسألة هو ما ورد فيها من السنة (١) .

فأولا : بالنسبة للأحاديث التى استدلت بها الجمهور فهى صحيحة السند (٢) ولا اشكال فيها على مذهبهم وقد جمعوا بينها وبين الآية من جهة وبينها من جهة أخرى ، ولانسخ فيها ولاتأويل ، ومن ثم فهى واضحة الدلالة على مدلولها .

ثانيا : ما استدلت به ابن حزم منقوض بالأحاديث الصحيحة ، ولو كان مافهمه ابن حزم هو المراد لما صام صلى الله عليه وسلم عام الفتح فى رمضان ثم حاول بن حزم التخلص باحتمالات عجيبة مضمونها مايلى :

١ - قال يحتمل أنه عليه الصلاة والسلام كان صائما نفلا . وهذا مردود فقد صام صلى الله عليه وسلم تسعة أيام من رمضان فى المدينة ثم خرج فى العاشر صائما واستمر فى صيامه أياما حتى بلغ عسقا (٣) .

٢ - قال ابن حزم أيضا / يحتمل أن يكون صيامه صلى الله عليه وسلم عن رمضان ويكون بذلك قد نسخ حكم الآية . ثم لما أفطر نسخ الحكم الثانى وعاد إلى الحكم الأول الذى بينته الآية .

٣ - قال : ويحتمل أن الآية لم تكن نزلت بعد ، وإنما فرض الصيام بغيرها من الوحي ثم نزلت هذه الحادثة مؤكدة ما استقر عليه

---

(١) بداية المجتهد : ج ١ ، ص ٢٥٠ .

(٢) تلخيص الحبير : ج ٢ ، ص ٤٦ .

(٣) المحلى ج ٦ ، ص ٣٨٦ .

الحكم وعلى هذا يكون صيامه فى السفر منسوخا بإفطاره والآية وهذان الاحتمالان غير مسلمين ، لأن النسخ إنما يمار إليه عند التعارض ، وعندما يكون الجمع متعذرا ، وهنا لاتعارض والجمع غير متعذر كما جمع الجمهور بين الأدله كما سبق بيانه .

وأما دعوى نسخ الآية ثم نسخ الناسخ والعودة إلى الأول فهذا تكلف لى ينصر ابن حزم مذهبه - وأيضا دعوى تأخر نزول الآية فهمى دعوى بعيدة لادليل عليها بل هى مردودة لأن الصيام فرض فى العام الثانى(١) ، وغزوة الفتح فى العام الثامن .

ثالثا: أما قوله صلى الله عليه وسلم : "أوليك العصاة" هذا وعيد لأنهم لم يأخذوا بالرخصة لأنهم صاموا ، وفرق بين النسخ وبين الأمر بالترخص ، وهذا مؤيد بما روى عن طريق أخرى كما سبق بيانه : اذن فقد قال عنهم "عصاة" لإصرارهم على الصيام مع المشقة .(٢)

رابعا: وأما حديث "ليس من البر أن تصوموا فى السفر"(٣) . فهذا وارد فى حق من أجهده الصوم حتى كادت نفسه أن تتلف وحمل الحديث على هذا أولى من حمله على صوم رمضان خاصة وهذا هو ماذهب إليه الجمهور .

خامسا: وحديث "إن الله وضع عن المسافر الصيام ونصف الصلاة" محمول على الرخصة لأن نصف الصلاة الموضوع لا يطالب به المكلف فيما

---

(١) نيل الأوطار ج ٤ ، ص ٢٠٩ .

(٢) صحيح مسلم ج ٢ ، ص ٧٨٦ ، الفتح الربانى ج ١٠ ، ص ١٠٢ ، وسننا

ابى داود ج ١ ، ص ٥٦١ .

(٣) البخارى ج ٣ ، ص ٤٤ .

بعد والصيام ليس كذلك ، وهذا المعنى متعين جمعا بين النصوص .

سادسا : وأما حديث (عليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها" فهو إرشاد إلى الأخذ بالرخصة ، ولا دليل فيه يؤيد ما رآه ابن حزم ومن ثم : فيظهر لى من كل ماتقدم - والله أعلم رجحان مذهب الجمهور وأن المسافرين يجوز له أن يصوم فى رمضان عن الفريضة ويرخص له أن يفطر وإذا أجهده الصيام فالفطر أولى . قال صاحب المغنى : وعامة "أهل العلم على خلاف هذا القول أى وجوب الإفطار على المسافرين (١) .

إذا ظهر هذا فقد ثبت رجحان القول بأن صيام المسافرين بعد السفر وبعد انتهاء رمضان هو قضاء وليس بآداء . والله أعلم .

المسألة الثالثة : هل الفطر فى السفر رخصة أم غزيمة ؟

لتلاجابة عن هذا التساؤل وجد رأيان لأهل العلم بيانهما فيمايلي:  
الرأى الأول : ذهب فريق من العلماء إلى القول بأن الفطر فى السفر عزيمة فمن خالفها وصام فقد اقترف اثما ولا يعتد بما صامه شرعا ، ويجب عليه قضاء هذه الأيام بعد انتهاء رمضان وانقضاء سفره (٢) .

---

(١) يراجع فى هذا الرأى : السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٤٥ ، المجموع ج ٦ ، ص ٢١٧ ، والنسائى ج ٤ ، ص ١٨٣ ط احياء التراث ، المصنف ج ٤ ، ص ٢٧٠ ، تحفة الأخوذى ج ٣ ، ص ٢٩٧ ، المحلى ج ٦ ، ص ٣٦ ، نيسل الأوطار ج ٤ ، ص ٥١ .



الرأى الثانى : ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بأن الفطر فى السفر خلال شهر رمضان رخصة يجوز الأخذ بها ويجوز تركها والصيام عملاً بالعزيمة (١).

الأدلة : استدل أصحاب الرأى الاول على ماذهبوا إليه بما يلى :

١ - قوله تعالى : "فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَا كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" (٢).

ووجه الاستدلال أن هذه الآية قد أوجبت الصيام على من شهد الشهر صحيحاً مقيماً، وعلى من شهد الشهر وكان مريضاً أو مسافراً ، عدة من أيام أخر ، ووجوب قضاء أيام السفر بعد رمضان يستلزم وجوب الفطر فى رمضان أثناء السفر، وحتى لو عاند وخالف وصام فإنه لا يعتد بذلك الصيام ، بل يجب عليه قضاء هذه الأيام التى صامها ، والآية محكمة لم يرد عليها نسخ ولا تخصيص (٣).

ونوقش هذا الاستدلال بأن الآية قد تضمنت دلالة اقتضاء وهو تقدير بعض الألفاظ التى لا يتضح المعنى بدونها ، والمقدر هنا : عبارة "فأفطر" فىكون المعنى الاجمالى ومن كان مريضاً أو على سفر - فأفطر" فعدة من أيام أخر ، وقد أوضحت السنة هذا المعنى بجلاء فى أكثر من حديث (٤).

---

(١) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤٥ ، عون المعبود شرح سنن أبى داود ج ٧ ، ص ٤٠ .

السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٤٢١ ، المستدرک ج ١ ، ص ٤٣٣ ، المحلى ج ٦ ، ص ٣٨٤ ، نيل الأوطار ج ٣ ، ص ٢٣٠ ، المجموع ج ٦ ، ص ٢١٨ ، فتح البارى ج ٥ ، ص ٨٧ .

(٢) الآية رقم ١٨٥ من سورة البقرة .

(٣) المحلى ج ٦ ، ص ٣٨١ . (٤) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤٥ .

٢ - روى عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب ، فقبل له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة ، أولئك العصاة (١) .

وجه الاستدلال : أنه صلى الله عليه وسلم ، وصف الصائمين في السفر بالعصاة ، وهذا يقتضى أنهم آثمون ، وإذا كانوا آثمين يكون صومهم غير مجزئ ، ومن ثم فيجب عليهم القضاء .

ونوقش هذا الاستدلال بأن وصف الصائمين بالعصيان لا يلزم منه أن يكون الوصف منصبا على الصوم ، بل قد يكون منصبا على مخالفتهم

أمره صلى الله عليه وسلم بالفطر وقد أمر الله بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم "وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا" (٢) وقال تعالى : "فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" (٣) . إلا أنه يلاحظ أن

سبب تشديد الرسول عليه الصلاة والسلام في أمر الفطر ووصف التاركين بالعصيان إنما كان بسبب ملاقات الأعداء ، والقضاء يحتاج إلى قوة ، والفطر يساعد عليها (٤) .

(١) مسلم ج ٣ ، ص ١٤٢ .

(٢) الآية رقم ٧ من سورة الحشر .

(٣) آية رقم ٦٣ من سورة النور .

(٤) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤٤ .

٣ - روى عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنهما - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فرأى رجلا قد اجتمع الناس عليه وقد ظلل عليه فقال : ماله ؟ قالوا : رجل صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ليس البر أن تصوموا فى السفر) (١) .

وجه الدلالة : أن النبى صلى الله عليه وسلم نفى البر وهو الطاعة والعبادة عن الصيام فى السفر، وإذا انتفى كون الصيام فى السفر من البر، فإن من خالف وصام فإنه يكون آثما ومن ثم فالصيام لا يجزى عنه .

وقد أجيب بأن المقصود بلفظه شخص معين ، ونوقشت هذه الإجابة بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

وردت هذه المناقشة بأن الحديث واقعة عين وهى لا يستدل بها على عموم الأحكام ، ودليل ذلك ما روى من الأحاديث (٢) .

٤ - ما روى عن عمرو بن أمية الضمري ، قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم من سفر فقال : "انتظر الغداء يا أبا أمية" فقلت : إني صائم ، فقال تعال أدن منى حتى أخبرك عن المسافرين إن الله عز وجل وضع عنه الصيام ونصف الصلاة" (٣) .

- 
- (١) البخارى ج ١١، ص ٤٨، مسلم ج ٣، ص ١٤٢ .  
(٢) صحيح مسلم ج ٢، ص ١٤٥، عمدة القارىء ج ١١، ص ٤٩، عون المعبود ج ٦، ص ٤٩، المحلى ج ٦، ص ٣٩٣ .  
(٣) النسائى ج ٤، ص ١٧٩ من المجتبى .

ونوقش هذا الاستدلال من وجهين :

الأول : اختلف في سند هذا الحديث اختلافا كثيرا (١).

الثاني: يفسر لفظ وضع في الحديث بمعنيين ، أولهما : وضع بمعنى أسقط بلا مقابل . والثاني : إن وضع بمعنى أسقط الوجوب في الحال مع القضاء في المستقبل وهو بالنسبة للصوم للمسافر والمرفع والحامل ، وإنما كان الأمر كذلك للإجماع على أن المسافر والمرفع والحامل إن أفطر كل منهم في رمضان وجب عليه القضاء بعد زوال عذره ، فإسقاط الصوم هنا عن المسافر ليس بإطلاق ، بل هو إسقاط للوجوب الفوري مع وجوب القضاء بعد ذلك إن أفطر عملا بالرخصة أي أن إسقاط الوجوب الفوري هنا رخصة فمن شاء أخذ بها وأفطر ومن شاء عمل بالعزيمة وترك العمل بالرخصة ، وهذا هو مدلول الرخصة ، وقد فسرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : "هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه" (٢).

٥ - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فمام حتى بلغ الكديد ثم أفطر . قال وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره - وفي رواية وكان الفطر آخر الأمرين ، وإنما يؤخذ من أمر رسول الله بالآخر فالآخر ، وفي لفظ قال ابن شهاب

(١) النسائي ج ٤ ، ص ١٧٩ ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ج ٦ ، ص ٤٥ ،

ص ٤٧ ، تحفة الأحوذى ج ٣ ، ص ٤٠٢ .

(٢) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤٥ .

"فكانوا يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره ويرونه الناسخ المحكم (١)  
وواضح من الحديث أن الفطر كان آخر الأمرين وأنه قد نسخ حكم  
جواز الصيام فيه الذي كان موجودا قبل ذلك .

ونوقش هذا الاستدلال : أن عبارة : فكان الفطر آخر الأمرين من  
قول ابن شهاب ، ومراد الزهري من الأمرين هما عزيمة الصيام في السفر  
والرخصة في الفطر فيه ، وإذا حمل الأمران على عزيمة الفطر والصيام  
فإنه ينقضه فهم ابن عباس راوى الحديث فهو أدل على فهم فعل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وأدق من فهم ابن شهاب وأولى بالاعتبار .

واستدل أصحاب الرأي الثاني على ما ذهبوا إليه بما يلي :

١ - قوله تعالى : "وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ  
أُخْرٍ" (٢) وتقدير هذه الآية على هذا الرأي ، ومن كان مريضًا

أو على سفر - فافطر فعليه عدة من أيام أخر .

٢ - حديث ابن عباس المتقدم في صيام رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في غزوة الفتح حتى بلغ الكديد ثم أفطر ولقد سبق القول  
في تخريجه ووجه الدلالة فيه من وجهين :

الأول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدأ السفر صائما  
واستمر كذلك حتى لم يبق على انتهاء الرحلة الا مرحلتين ، فلو  
لم يك الصوم في السفر جائزا لما فعله رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من أول سفره حتى بلوغه عسفان أو ما حولها .

---

(١) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤١ .

(٢) آية رقم ١٨٥ من سورة البقرة .

الثانى : أن السفر كان ديدنه صلى الله عليه وسلم قبل هذه الرحلة ويعددها .

٣ - بيانه صلى الله عليه وسلم أن الفطر فى السفر رخصة ، وأن الرخصة يجوز الأخذ بها ويجوز تركها والأخذ بالعزيمة وذلك كما سبق بيانه ، فقد جاء فى حديث ابن عمرو الأسلمى "هى رخصة من الله ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه" ووجه الدلالة من هذا الحديث واضح .

٤ - عدم إنكاره صلى الله عليه وسلم على من كان يصوم فى سفره معه فقد جاء فى حديث أبى سعيد قوله : "كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان فما يعاب على الصائم صومه ولا على المفطر إفطاره<sup>(١)</sup> . وجه الدلالة : أن القصد من ذكر المعية هنا وإيراد : يعاب بصيغة البناء للمجهول ، تأكيد اطلاع الرسول عليه الصلاة والسلام على حالهم وأنه مع ذلك لم يعب على الصائم صومه ولا على المفطر إفطاره .

٥ - إن الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - فهموا أن رخصة الفطر فى رمضان تعنى الإباحة لا الوجوب سواء فى عهده صلى الله عليه وسلم أم بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى<sup>(٢)</sup> .

---

(١) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤٣ .

(٢) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤٣ .

- ٦ - قالت عائشه : خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة رمضان فأفطر وصمت وقصر وأتممت ، فقال أحسنت يا عائشة (١) .
- ٧ - آثار كثيرة رويت عن الصحابة والتابعين منها :-
- ١- خطب مسلمة بن عبد الملك ، فقال : من صام رمضان في السفر فليقضه فسألت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لو صمت ثم صمت حتى عد عشرة لم أقضه" (٢) .
- ٢- قال أنس بن مالك : لقد أمرت غلامي أن يصوم قال : قلت له : فأين هذه الآية - فعدة من أيام آخر - فقال : "إنها نزلت ونحن نرتحل جياعا وننزل على غير شبع وأما اليوم فنرتحل شياعا وننزل على شبع" (٣) .
- ٣- عن عثمان بن أبي العاصي قال : الصوم في السفر أحب إلى (٤) .
- ٤- قال مجاهد : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ويفطر (٥) .
- ٥- عن الحسن قال : إذا أهل الرجل رمضان في أهله وصام منه أياما ثم سافر فإن شاء صام وإن شاء أفطر (٦) .

- 
- (١) النسائي، ج ٣، ص ١٢٢، ومنتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار ج ٣، ص ٢٣٠، المجموع ج ٦، ص ٢١٨ .
- (٢) السنن الكبرى ج ٤، ص ٢٤٤ .
- (٣) فتح الباري ج ٥، ص ٨٧ .
- (٤) السنن الكبرى ج ٤، ص ٢٤٥ .
- (٥) سنن النسائي ج ٤، ص ١٨٤ .
- (٦) مصنف عبد الرزاق ج ٤، ص ٢٦٩ .

(١) فتح القدير ج ٢، ص ٣٥١ ظ مصطفی الحلبي .  
(٢) الزرقاني على مختصر خليل ج ٢، ص ١٩٧ .



والشافعي (١) وغيرهم (٢).

الرأى الثانى : ذهب الإمام أحمد ومن وافقه كالأوزاعى وإسحاق وعبد الملك بن الماجشون المالكى إلى القول بأن الفطر فى السور أفضل من الصوم (٣).

الرأى الثالث : ذهب فريق من الفقهاء إلى القول بأن الأفضل هو أيسر الأمرين ، فإن كان الفطر أيسر كان أفضل ، وإن كان الصيام أيسر فهو أفضل . وممن قال بذلك مجاهد وعمر ابن عبد العزيز وقتاده (٤).

الرأى الرابع : ذهب بعض العلماء إلى أن الصوم أولى فى السفر إذا لم تصحبه آفة من الآفات المحيطة لفعله ، كالرياء والسمعة أو العجب ونحو ذلك فإن خشى دخول شيء عليه من هذه الآفات فإن الفطر فى حقـــــــــــــــــه أولى (٥).

الادلة : احتج أصحاب الرأى الأول على ما ذهبوا إليه بما يلى :

١ - حديث أبى الدرداء - رضى الله عنه - وفيه : "خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شهر رمضان فى حر شديد حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعبد الله بن رواحه" (٦).

(١) المجموع ج ٢ ، ص ٢١٩ .

(٢) السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، نيل الأوطار ج ٤ ، ص ٢٥٢ .

(٣) انظر المواضع والمراجع السابقة .

(٤) نيل الأوطار ج ٤ ، ص ٢٥٢ ، المجموع ج ٦ ، ص ٢١٩ .

(٥) فتح البارى ج ٥ ، ص ٨٦ ، نيل الأوطار ج ٤ ، ص ٢٥٣ .

(٦) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤٥ .

ووجه الدلالة أن إدامة الرسول صلى الله عليه وسلم الصيام في السفر مع وجود الرخصة في الفطر إرشاد إلى أفضلية الصيام لمن قدر عليه بدون ضرر.

ونوقش هذا الاستدلال بأن المراد بالسفر في هذا الحديث كان قبل غزوة الفتح ، وأجيب عن المناقشة بأنه يكفي في ثبوت الاستدلال وجود الرخصة في الفطر التي أخذ بها كل الأصحاب ماعدا عبد الله بن رواحة

٢ - حديث أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - الذي جاء فيه : "لقد رأيتنا تصوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر" (١).

ووجه الاستدلال أن أبا سعيد يشير باستثناف الصيام بعد غزوة الفتح إلى أن الفطر فيها كان لظروف خاصة ، وبعد أن زالت هذه الظروف فانهم رجعوا إلى الصيام في السفر وهذا يدل على أفضلية الصوم على الفطر في السفر.

٣ - إذا كان ولا بد من الصيام أدا في رمضان أو قضاء في غيره فإداؤه في رمضان أفضل من قضاؤه في غيره ، وذلك لأفضلية الاداء على القضاء بصفة عامة ، ولأفضلية شهر رمضان ولا يدري ما يحدث (٢).

---

(١) صحيح الامام مسلم ج ٣ ، ص ١٤٤ .

(٢) فتح القدير ج ٢ ، ص ٣٥١ .

واحتج أصحاب الرأي الثانى على رأيهم بما يلى :

١ - حديث جابر المتقدم. والذى جاء فيه "ثم دعا يقدح من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب . فقليل له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام . فقال : أولئك العصاة أولئك العصاة" (١) .

ووجه الاستدلال أن فطره صلى الله عليه وسلم بمراى من الناس ثم وصفه بعد ذلك للصائمين بالعصاة يشعر بأفضلية الفطر على الصوم فى السفر. ونوقش هذا ، بأن فطره فى هذه الواقعة كان لظروف خاصة كما سبق بيانه . وأما وصف الصائمين بالعصاة فانما كان للمخالفة فى تنفيذ أمر الفطر الذى أصدره صلى الله عليه وسلم (٢) .

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم : " ليس البر أن تصوموا فى السفر" (٣) فنفى الرسول صلى الله عليه وسلم البر عن الصيام فى السفر فيفيد أن الفطر أفضل منه .

ونوقش هذا بأن الصوم المنفى عنه البر : هو الذى يقوم به شخص لا يقدر عليه فمثل هذا يكون الفطر فى حقه أفضل ، وليس المراد نفى البر عن عموم الصوم فى السفر .

٣ - حديث ابن عباس : رضى الله عنهما - وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح فى رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم

---

(١) لقد سبق تخريجه .

(٢) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤٤ .

(٣) لقد سبق تخريجه .

أفطر . قال : "وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره (١) . ووجه الدلالة أن الفطر كان أحدث الأمرين وهو أفضل من الصوم في السفر .

ونوقش كما نوقش الدليل السابق وأجيب عنها بما أجيب هناك .

٤ - حديث حمزه الذى جاء فيه قوله صلى الله عليه وسلم : "هى رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه" (٢) . فتحسينه لجانب الفطر ونصه على نفي الجناح عن الصوم إشارة إلى أفضلية الفطر على الصوم .

ونوقش هذا الاستدلال بأن التحسين لمن كان لا يتيسر له الصيام بحيث يشعر معه بمشقة أو ضرر ، فمثل هذا الفطر فى حقه حسن ، أما من كان يحتمله مع شيء من المشقة ومع ذلك ترك الرخصة وصام فإنه لا جناح عليه .

٥ - ما جاء فى حديث جابر بلفظ "عليكم برخصة الله الذى رخص لكم" فهذا أمر إرشاد من الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أفضلية الأخذ بالرخصة التى تقتضى الفطر . ونوقش الاستدلال بهذه الزيادة بأنها غير محفوظة وأجيب عن هذه المناقشة بأنها رويت باستاد حسن متصل (٣) .

---

(١) صحيح مسلم : ج ٣ ، ص ١٤١ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) النسائى ج ٤ ، ص ١٧٦ من المجتبى ، المحلى : ج ٦ ، ص ٣٨٤ ، نيل الأوطار ج ٤ ، ص ٢٥٢ .

واستدل أصحاب الرأي الثالث على ماذهبوا إليه بما يلي :

١ - عن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - "كنا نغزوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان ، فمنا الصائم ، ومننا المفطر ، فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام ، فان ذلك حسن ، ويرون أن من وجد ضعفا فأفطر حسن" (١). ووجه الدلالة من الحديث واضح حيث وصف الأمرين بالحسن .

٢ - عن أبي سعيد - رضى الله عنه - قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على نهر من ماء السماء والناس صيام فى يوم صائف مشاء ، ونبى الله صلى الله عليه وسلم على بغلة له ، فقال : اشربوا أيها الناس ، قال : فأبوا ، قال : انى لست مثلكم انى أيسركم ، انى راكب ، فأبوا فثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذه فنزل فشرب وشرب الناس ، وما كان يريد أن يشرب" (٢). ووجه الدلالة : أن الرسول صلى الله عليه وسلم علل امتناعه عن الفطر بأن الصيام كان ميسرا له ، كما علل أمره لهم بالفطر بوجود المشقة لديهم .

٣ - قال تعالى : " وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ " (٣).

---

(١) صحيح مسلم : ج ٣ ، ص ١٤٣ .

(٢) نيل الأوطار : ج ٤ ، ص ٢٥٤ .

(٣) آية رقم ١٨٥ من سورة البقرة .

ووجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة أن الله عز وجل علل رخصة  
الفطر بالتيسير على المسلمين ، ومن كان الصيام أيسر له ،  
فان الأفضل له الصيام .

واحتج أصحاب الرأي الرابع على ماذهبوا إليه بما يلي :

١ - عن أنس : رضى الله عنه - قال : "كنا مع النبي صلى الله عليه  
وسلم فى السفر فمنا الصائم ومنا المفطر ، قال : فنزلنا منزلا  
فى يوم حار أكثرنا ظلا صاحب الكساء ، ومنا من يتقى الشمس  
بيده قال : فسقط الصوم وقام المفطرون فضربوا الأبنية وسقوا  
الركاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ذهب المفطرون  
اليوم بالأجر"(١) .

٢ - عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : إذا سافرت فلا تصم ،  
فانك إن تصم ، قال أصحابك : اكفوا الصائم إرفعوا للصائم  
وقاموا بأمرك . وقالوا : فلان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب  
أجرك(٢) . ووجه الاستدلال من حديث أنس وأثر ابن عمر أن هذه  
الآفات أشرت على الصيام لكل من الممكن السلامة من ذلك اذا خدم  
الإنسان نفسه وأخلص نيته فى صيامه .

---

(١) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٤٤ .

(٢) فتح البارى ج ٥ ، ص ٨٦ .

الرأى الذى أرجعه وأميل إليه :

وبعد ذكر الأراء وأدلتها ومناقشتها أرى نفسى تميل إلى اختيار  
الرأى الذى يذهب إلى أن الأيسر هو الأفضل وذلك للأمور الآتية :

١ - إن الأخذ بهذا الرأى يحقق الحكمة التى من أجلها شرعت الرخصة

وهو اليسر .

٢ - إن الأخذ بهذا الرأى يتطابق وأحوال وظروف الناس ، فالشريعة

لكل الناس وليست لطائفة دون أخرى .

٣ - إن الأخذ بهذا الرأى يحقق المرونة التى هى سمة أساسية من سمات

الشريعة الإسلامية حيث وكل أمر الفطر أو الصوم إلى شعور الشخص

نفسه إذ هو المكلف وهو أمين نفسه .

وأیضا فالأخذ به يتناسب مع ظروف المواصلات وتنوعها فى هـذا

العصر والله أعلم .

المسألة الخامسة : مامدى شمول الرخصة لأنواع السفر ؟

بالبحث فى كتب أهل العلم بالفقه الإسلامى والأحاديث تبين لى

أن فى هذه المسألة ثلاثة آراء أساسية فى الموضوع ، بيانها كما يلى :

الرأى الاول : ذهب الامام أبو حنيفة ومن وافقه إلى القول ، بأن

رخصة الفطر تشمل كل مسافر سواء كان سفره سفر طاعة أو سفر

معصية (١) .

---

(١) فتح القدير ج ٢ ، ص ٤٧ ، المحلى ج ٦ ، ص ٣٦٤ .

الرأى الثانى : ذهب بعض الفقهاء - كما نقل عن ابن مسعود - رضى الله عنهما - وكما حكى عنه عبد الرازق - إن رخصة الفطر لا تكون إلا فى سفر حج أو غزو (١).

الرأى الثالث : ذهب الامام مالك ومن وافقه إلى أن الرخصة لا تكون فى سفر المعصية ، بل تكون فى سفر واجب أو سنة أو مندوب أو مباح (٢).

الأدلة : استدل أصحاب الرأى الاول على ما ذهبوا إليه بما يلى :  
١ - قوله تعالى : "وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" (٣)  
٢ - قوله صلى الله عليه وسلم : "يُسمح للمسافر ثلاثة أيام ولياليها" ولفظ مسلم : "جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر و . . . وليله للمقيم" (٤).

وجه الدلالة من الآية والحديث واضح حيث ورد الدليل مطلقا فوجب إعمالها مطلقا كما وردت .  
٣ - إن السفر فى ذاته ليس بمعصية ، لكن المعصية تأتى بعده لذلك صلح السفر لتعلق الرخصة به (٥).  
٤ - هناك إجماع على أن من قطع الطريق أو ضارب قوما ظالما لهم مريدا قتلهم وأخذ أموالهم ، فدافعوه عن أنفسهم واشتغلوا

---

(١) مصنف عبد الرازق ج ٢ ، ص ٥٢١ ، المجموع ج ٤ ، ص ٢٠٢ .

(٢) المجموع ج ٤ ، ص ٢٠٢ .

(٣) سبق تخريجها .

(٤) صحيح مسلم ج ١ ، ص ١٦٠ ، ط دار التحرير بالقاهرة .

(٥) فتح القدير المرجع والموضع السابقين .



ضرباً في تلك المدافعة حتى أوهنوه ، فمرض من ذلك لا يقدر معه على الصوم ولا على الصلاة قائماً ، فإنه يفطر ويصلي قاعداً . ويقصر ، فأى فرق بين مرض المعصية وسفر المعصية (١) . ونوقش هذا الاستدلال بأن الاستدلال بعموم النص غير مفيد لأن شمول الرخصة للعمامة فيه مساعدة لهم على اقتراح بعض المأثم . وفي هذا مخالفة صريحة لأوامر الشرع ونواهيه .

وأجيب أيضاً عن القول بصلاحيّة تعلق الرخصة بذات السفر ، بأن السفر هنا وسيلة إلى ارتكاب المعصية فيكون في ذاته معصية . وأجيب عن قياس العاصي بسفره على المريض الذي نشأ مرضه من جراء المعصية فإنه قياس مع الفارق لأن الفطر فيه قوة للمسافر العاصي بسفره بخلاف إباحة الفطر للمريض فليس فيها تقوية على ارتكاب معصية مستقبلية .

واستدل أصحاب الرأي الثاني على ما ذهبوا إليه بأن النصوص المفيدة للرخصة عامة تشمل كل سفر ، لكن فعله صلى الله عليه وسلم وفعل أصحابه بعده قد خصص هذا العموم بما إذا كان السفر في حج أو عمرة أو غزوة ، فينبغي أن يقتصر العمل بالرخصة على هذه الأنواع فقط (٢) .

واحتج أصحاب الرأي الثالث على ما ذهبوا إليه بما يلي :

١ - قال تعالى : "فَمِنْ أَضْطَرٍّ فِيْ مُخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ" ووجه الاستدلال أن الله سبحانه وتعالى قد رخص في

(١) المحلى : ج ٦ ، ص ٣٦٤ .

(٢) آية رقم ٣ من سورة المائدة .

الميتة للمضطر بشرط ألا يكون عاصيا بسفره سواء تعلقت معصيته  
ببغيه على غيره أو كانت بسبب تجاوزه ما أحل له من الميتة (١).  
٢ - أن الترخيص للعاصي بسفره بالفطر في رمضان ، فيه إعانة له  
على المعصية ، وأوامر الشريعة ونواهيها إنما جاءت لمنـع  
المعصية لا للمساعدة عليها.

الرأى الذى أرجحه :

بعد أن استعرضنا وجهة كل فريق أرى أن الرأى الذى تميل إليه  
النفس وتطمئن هو رأى الفريق الذى يرى حل استعمال الرخصة فى كل  
أنواع السفر ماعدا سفر المعصية والله أعلم.

المسألة السادسة : هل من نوى الصيام فى السفر هل يباح له التطهر  
أثناء النهار أم لا ؟

بيان ذلك ، إذا أخذ المسلم بالعزيمة وصام من بداية سفره  
أو من بعض مراحل الطريق ، ثم بداله فى يوم ما وهو صائم أن يفطر  
فى أثناء النهار ، فقد اختلف الفقهاء فى حكم ذلك وبيانه فيما يلى:  
الرأى الأول : أجاز له الشافعى وأحمد الإفطار بدون حرج وعليه أن  
يقضى هذا اليوم بيوم آخر بعد انتهاء السفر (٢). وذلك لحديث ابن  
عباس المتقدم "سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان فصام  
حتى بلغ غسقاً ثم دعا باناء فيه شراب فشرب نهارة ليراه الناس ثم

(١) فتح القدير للشوكانى ج ٢ ص ١١ ط دار المعرفة بيروت .

(٢) المجموع ج ٦ ، ص ٢١٤ ، المغنى ج ٢ ، ص ١١٨ .

أفطر حتى دخل مكة" (١). ووجه الاستدلال واضح ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم ابتداء يومه صائما ثم أفطر في أثناء رمضان".

**الرأي الثاني :** ذهب فقهاء الحنفية الى القول بأنه لايجوز له الفطر ابتداء ولكن لو أفطر ، فلا كفارة عليه ، لأن السبب المبيح وهو السعر قائم فأورث شبهة ، وبها تندفع الكفارة (٢).

**الرأي الثالث :** ذهب فقهاء المالكية الى القول بوجوب الكفارة على من نوى الصيام في سفره ، ثم أفطر بعد ذلك في نفس اليوم وفي قول لابن يونس : بوجوب القضاء فقط (٣).

وجه من أوجب الكفارة : ان المسافرين مخيرون بين الصوم والفطر ، فلما اختار الصيام وترك الرخصة ، صار من أهل الصيام ، وعلى ذلك يجب عليه ما يجب على أهل الصيام من الكفارة (٤).

وقد استدل فقهاء الحنفية والمالكية بقوله تعالى : "وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ" (٥) وجه ذلك أن المسلم الذي اختار أن يعمل عملا من أعمال العبادة وابتدأه بالفعل ، فيجب عليه أن يتمه والمختار هو رأى من يقول بجواز الفطر لمن كان عزم على الصيام من طلوع الفجر سواء كان ذلك بعذر أم لا . والله أعلم .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) فتح القدير للكمال ج ٢ ، ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٣) شرح الزرقاني ج ٢ ، ص ٢١٤ .

(٤) المرجع السابق شرح الزرقاني .

(٥) آية رقم ٣٣ من سورة محمد عليه الصلاة والسلام .

المسألة السابعة : هل يجب التتابع في قضاء الأيام التي أفطرها في سفره ؟

اختلف العلماء في وجوب التتابع في قضاء الأيام التي أفطرها على رأيين :

**الرأي الأول :** ذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بوجوب التتابع في القضاء وممن قال بهذا الرأي طائفة من العلماء منهم الحسن البصري وعروة بن الربير والنخعي ، وداود الظاهري (١).

**الرأي الثاني :** ذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بعدم وجوب التتابع في القضاء . وممن قال بهذا الرأي أبو حنيفة ، ومالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، والأوزاعي والثوري وابن عباس وأنس وغيرهم (٢).

**الادلة :** احتج أصحاب الرأي الأول على ماذهبوا إليه بما يلي :

١ - قال صلى الله عليه وسلم : "من كان عليه صوم رمضان فليسـرده ولايقطعه" (٣) وضعف رجال الحديث (٤) هذا الحديث لكن وشق رجاله آخرون (٥).

- 
- (١) المغنى ج ٣ ، ص ١٥٨ ، المجموع ج ٦ ، ص ٣٣٦ ، السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٩ .  
(٢) فتح القدير ج ٢ ، ص ٣٥٤ ، المجموع ج ٦ ، ص ٣٢٦ ، الزرقاني على خليل ج ٢ ، ص ٢١٥ .  
(٣) ، (٤) السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٩ .  
(٥) الجوهر التقى على هامش السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٩ .

- ٢ - قالت عائشة : نزلت : "فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ مُتَتَابِعَاتٍ" فسقطت مُتَتَابِعَاتٍ (١) ، فلفظ "متتابعات" الذي نزل متعلقا بأيام آخر يوضح الحالة التي ينبغي أن يكون عليها قضاء هذه الأيام الآخر : وهي أن يكون القضاء متتابعاً .
- ونوقش هذا الاستدلال بأنه روى به بالسند الذي روته قول السيدة عائشة تأويل قولها : سقطت بأنها تريد : نسخت . لا يصح لــــه تأويل غير ذلك (٢) .
- وأجيب عن هذه المناقشة بأن النسخ قد يكون للتلاوة دون الحكم أو يكون للحكم والتلاوة معا ، ولا يوجد ما يدل على إرادة أحد هذين الأمرين .
- ٣ - قال الإمام على - رضی اللہ عنہ - "قضاء رمضان متتابعات" (٣) . وروى عنه أيضا : "أنه كان لا يرى به متفرقا بأسا" (٤) ونوقش قول الإمام بأنه روى من طريق ضعيف .
- ٤ - القضاء يشبه الأداء ، فلما كان الأداء لا يصح الا متتابعاً فكذلك القضاء ، إذ لا فرق بينهما .
- ونوقش هذا الاستدلال ، بالفرق بين أمر الشارع بالأداء وبين أمره بالقضاء حيث جاء الأمر بالأداء مقروناً ببيان تحديد الوقت الذي

---

(١) السنن : ج ٤ ، ص ٢٥٨ .

(٢) السنن ج ٤ ، ص ٢٥٩ .

(٣) السنن ج ٤ ، ص ٢٥٩ .

(٤) السنن ج ٤ ، ص ٢٦٠ .

يجب فيه الصيام تحديداً واضحاً بخلاف أمره بالقضاء حيث جاء الأمر بصيغة النكرة الواقعة في سياق الإثبات .

واحتج أصحاب الرأي الثانى على ماذهبوا إليه بما يلى :

١ - قال تعالى : "وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" (١) .

ووجه الدلالة أن الله عز وجل أمر بقضاء أيام الفطر بسبب المرض والسفر فى أيام آخر بعد انتهاء رمضان دون قيده . ويرد على هذا الاستدلال قول السيدة عائشة المتقدم . ويجب بأن السقوط فسر بالنسخ وهو محتمل لنسخ الحكم والتلاوة أو التلاوة فقط كما سبق بيان ذلك ، والدليل اذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال فيناء على هذا بقيت الآية محكمة وقد فهمها الصحابة على هذا النحو .

فقد قال : أبو عبيدة بن الجراح بعد ما سئل عن قضاء رمضان . "إن الله لم يرخص لكم فى فطره وهو يريد أن يشق عليكم فى قضاائه فأحصى العدة واصنع ماشئت" (٢) . وقال مغاذ بن جبل - رضى الله عنه - "أحصى العدة وصم كيف شئت" (٣) .

الرأى المختار : هو قول من يرى عدم وجوب التتابع ، لأن الأمر فى الرخص مبنى على التخفيف والمسامحة ، وفهم الصحابة للآية أقصا من الاحتمالات الواردة فى حديث عائشة رضى الله عنها لكن الافضل هو

---

(١) سبق تخريجها .

(٢) السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٨ .

(٣) السنن ج ٤ ، ص ٢٥٨ ، المصنف ج ٤ ، ص ٢٤٤ .

التتابع جمعا بين الأدلة ، ومسارعة فى إسقاط الواجب من جهة أخرى .  
والله أعلم .

المسألة الثامنة : هل يجب الإطعام على من فرط فى قضاء رمضان حتى

#### أدركه رمضان الآخر ؟

قال أكثر العلماء : المسافر الذى أخذ بالرخصة فأفطر فى سفره  
خلال شهر رمضان ، ثم شغل عن الصوم بعذر من الأعذار كمرض أو نحوه  
حتى أدركه رمضان الثانى ، فإنه لا يجب عليه الإطعام ، وإنما يلزمه  
بعد زوال عذره أن يقضى رمضان السابق ثم التالى له بالترتيب وقد  
قال بهذا القول أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد وإسحاق وطاوس وغيرهم .  
واختاره البيهقى واستدل له بقوله "فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ" (١) .

وقد حكى عن ابن عباس وفريق من العلماء أنه يصوم رمضان الحاضر عن  
الحاضر ويفدى عن الغائب بإطعام كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه (٢) ،  
ويرد ما حكى عن ابن عباس قوله تعالى : "فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ" فهي  
عامّة توجب القضاء فى أيام آخر ولم يعين وقت لهذه الأيام الاخر فهي  
تشمل العمر كله . أما من زال عذره ، ولم يقضى الأيام التى أفطرها  
حتى أدركه رمضان آخر فذهب جمهور الفقهاء إلى القول بأنه يجب عليه  
حينما يقضى هذه الأيام من رمضان السابق - أن يطعم مع كل يوم مسكينا ،  
وقد قال بهذا القول طائفة من العلماء (٣) .

- (١) سبق تخريجها .
- (٢) المجموع ج ٦ ، ص ٣٣٦ ، والمصنف ج ٤ ، ص ٢٣٥ والسنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٣ .
- (٣) الزرقانى على خليل : ج ٢ ، ص ٢١٦ ، ومصنف عبد الرزاق ج ٤ ، ص ٢٣٤ ،  
ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٣ ، المجموع ج ٦ ، ص ٣٣٦ .

بينما ذهب بعض العلماء إلى القول بأن عليه القضاء بالصيام فقط ولا قدية عليه (١).

والعموم المستفاد من قوله تعالى : "فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ" يفيد جواز القضاء في أى أيام آخر قبل رمضان التالى وبعده . أما الاطعام فهو أمر زائد لاتثبت له الآية ولاتنفيه .

لكن التفرقة بين المحسن والمسن وعقاب المسن من قواعـد الشريعة وتأمـر به النصوص العامة فمن ثم أرى رأى الجمهور الذى فرق بين من شغل عن القضاة بعذر وبين من شغل عن القضاء بدور عذر . اذن فالقول بالاطعام مع القضاء هو الأولى بالقبول والله أعلم .

#### المسألة التاسعة : ما حكم من شغل عن القضاء حتى مات ؟

المسافر الذى أخذ بالرخمة فافطر ، واستمر في سفره حتى مات أو شغل عن القضاء بعذر كمرض أو نحوه حتى مات فيرى جمهور العلماء أنه لا شيء عليه ولا يصام عنه ولا يطعم (٢) . لقوله تعالى : "لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا" (٣) .

أما إذا عاد المسافر من سفره صحيحاً ، ولم يكن ثمة مانع من القضاء حتى مات فقال طائفة من العلماء منهم : مالك وأبو حنيفة واحمد والثورى والليث والشافعى ، إنه يطعم عنه عن كل يوم مد من

(١) صحيح البخارى ج ١١، ص ٥٤ مع عمدة القارىء، فتح القدير ج ٤، ص ٢٥٤، المجموع ج ٦، ص ٣٣٦، السنن ج ٤ ، ص ٢٥٣ .

(٢) المجموع ج ٦ ، ص ٣٤٣ .

(٣) آية رقم ٢٨٦ من سورة البقرة .



طعام من غالب قوت البلد ، الا أن فقهاء الحنفية يشترطون أن يوصى بالإطعام عنه قبل موته ولم يشترط باقى الأئمة ذلك ، لأن الإطعام عنه يعتبر عبادة والعبادة لابد فيها من النية ، ولذلك يخرج الإطعام عنه من ثلث ماله . ويعتبر بقية الفقهاء الإطعام من الحقوق المالية المتعلقة بديون العباد فلذا جازت فيها النيابة واحتج من قسّال بالإطعام : بقوله صلى الله عليه وسلم : " يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من يبر " (١) لكن قال البيهقي : هو من قول ابن عمر الذى قال مدا من حنطة (٢) . وبناء على هذا يكون الحديث ليس مرفوعا وإنما هو من قول ابن عمر . واحتجوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم : " من مرض فى رمضان فلم يزل مريضا حتى مات لم يطعم عنه ، وإن صح فلم يقضه حتى مات أطعم عنه " (٣) .

وضعف هذا بأن فيه مدلس فلا يحتج به (٤) .

وقال ابن عباس - رضى الله عنهما - ليس عليه شيء فإن صح فلم يصم حتى مات أطعم عنه كل يوم نصف صاع من حنطة (٥) .

والشخص المفطر فى القضاء حتى مات مثله مثل : الشيخ الفانسي الذى عجز عن الصيام فى آخر عمره فإنه يجب فى حقه الإطعام ويسقط عنه

---

(١) السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٠٤ ، وسنن الترمذى ج ١ ، ص ٤٠٥ مع شرحه تحفه ، الأبودى .

(٢) السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٤ .

(٣) المصنف ج ٤ ، ص ٢٣٧ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المصنف المرجع والموضع السابقين .

الصوم ، الا أن بعض الفقهاء يوجب الفدية فى حالة التفریط وبعضهم لا يوجبها (١) . والفدية عند أبى حنيفة مدان من البر أو أربعة من الشعير أو التمر ، وعند غيره مد من غالب قوت أهل البلد (٢) .

وذهب فريق من العلماء الى أن من فرط فى قضاء الصيام ، فإنه يصام عنه سواء قام بذلك وليه عنه أو استأجر من يصوم عنه أو أقام أجنبى بالصيام عنه من تلقاء نفسه (٣) .

واحتج هذا الفريق على مذهبه بما يلى :

- ١ - قوله صلى الله عليه وسلم : "من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه" (٤) وقد ضعف بعض العلماء هذا الحديث (٥) .
- ٢ - عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : "جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ان أمى ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها فقال : "لو كان على أمك دين أكنت قاضيــــــــه عنها ؟ قال : نعم : قال : فدين الله أحق أن يقضى (٦) . وقد ضعف بعض العلماء هذا الحديث (٧) .

---

(١) فتح القدير : ج ٢ ، ص ٣٥٤ .

(٢) فتح القدير ج ٢ ، ص ٣٥٧ .

(٣) المغنى ج ٣ ، ص ١٥٢ ، المجموع ج ٦ ، ص ٣٤٣ ، السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٥ ، المصنف ج ٤ ، ص ٢٤٩ .

(٤) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٥٥ ، صحيح البخارى ج ١١ ، ص ٥٨ مع شرحه عمدة القارى .

(٥) السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٧ .

(٦) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٥٦ .

(٧) السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٧ .

٣ - عن بريدة قال : بينما أنا جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم  
اذ أتته امرأة فقالت : يا رسول الله ، ان تصدقت على أمي  
بجارية ، وانها ماتت . فقال : وجب أجرك وردها عليك الميراث  
قالت : يا رسول الله ، انه كان عليها صوم شهر أفاصوم عنها ،  
قال : صومي عنها قالت : انها لم تحج قط أفأحج عنها ؟ قال  
حجى عنها (١) .

وذهب فريق آخر من العلماء الى أن مات وعليه صيام وقد فرط  
فيه فانه يصام عنه النذر ويطعم عن صيام رمضان (٢) .

واحتجوا على ماذهبوا إليه بما يلي :

١ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من مات وعليه صيام صام  
عنه وليه" (٣) . وموضع الشاهد هنا أن أبا داود بعد أن ذكر هذا  
الحديث في سننه عقبه بقوله : هذا في النذر وهو قول أحمد بن  
حنبل (٤) وهذا القول منه تخصيص بعموم الحديث .

٢ - عن ابن عباس - رض الله عنهما - قال : "جاء رجل الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ، ان أمي ماتت وعليها  
صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين اكننت

---

(١) صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٥٦ .

(٢) المجموع ج ٦ ، ص ٣٤٣ ، المغنى ج ٣ ، ص ١٥٢ ، السنن الكبرى ج ٤ ، ص ٢٥٥ .

(٣) سنن أبي داود ج ٧ ، ص ٤٠ - ٤١ مع شرحه عون المعبود .

(٤) سنن أبي داود - المرجع والموقع السابقين .

قاضيها عنها ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى<sup>(١)</sup> .  
والشاهد أن رواية البخاري جاءت مبنية لنوع الصوم الذي كان  
يسأل عنه وقد أمر بقضائه - وهو صوم النذر .

٣ - قال ابن عباس رضي الله عنهما - قال : إذا مرض الرجل في رمضان  
ثم مات ولم يصح ولم يصب ، أطلع عنه ولم يكن عليه قضاء ، وإن  
نذر نذرا قضى عنه وليه<sup>(٢)</sup> .

#### الرأي المختار :

أرى وأختار رأي الفريق الثالث الذي ذهب أصحابه إلى القول  
بأن من مات وعليه صيام رمضان فإنه يطعم عنه ، أما إن كان عليه  
صوم نذر فإنه يقضيه عنه وليه ، وذلك للجمع بين الأدلة . والله  
أعلم .

---

(١) صحيح البخاري ج ١١ ، ص ٦٤ مع شرحه عمدة القاري .

(٢) سنن أبي داود مع شرحها عون المعبود ج ٧ ، ص ٣٦ .

## الفصل السادس

### الخطأ وأثره في تخفيف الأحكام

#### تعريف الخطأ في اللغة :

الخطأ: ضد الصواب ، وأخطاء الطريق : عدل عنه . وأخطأ الرامي الغرض : لم يصبه والخطأة : أرض بخرطها المطر ويصيب أخرى قريبها . وخطيء الرجل أدب وخطاه أى نسيه الى الخطأ . وقال له : أخطأت . يقال ان أخطأت فخطئني ، وان أصبت فصوبني . والخطأ ما لم يتعمد . والخطء ما تعمد ، ويقال لمن أراد شيئاً ففعل غيرة أو فعل غير الصواب أخطأ والخطيئة : الذنب على عمد (١) .

#### تعريف الخطأ في الشرع :

وهو أن يفعل فعلاً من غير أن يقصده قصداً تاماً (٢) أو هو فعل أو قول يصدر عن الإنسان بغير قصد بسبب ترك التثبت عند مباشرة أمر مقصود سواه (٣) أو هو ما ليس للإنسان فيه قصد (٤) وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد ، ويصير شبه في العقوبة حتى

---

(١) لسان العرب لابن منظور ج٢ ص ١١٩٢ وما بعدها ط دار المعارف ، المعجم الوسيط ج١ ص ٢٤٢ ط سابقة ، تاج العروس ج١ ص ٦١ ط سابقة القاموس المحيط ج١ ص ١٣ ط سابقة .

(٢) التوضيح ج٢ ص ١٩٥ .

(٣) كشف الأسرار ج٤ ص ٣٨٠ .

(٤) التعريفات ص ١٣٤ ط سابقة .

لا يؤثم الخاطيء . ولا يؤاخذ بحد ولا قصاص ، ولم يجعل عذرا فـسـى  
حقوق العباد حتى وجب عليه ضمان العدوان ، ووجبت به الدية ، كما  
إذا رمى شخصا ظنه صيدا أو حربيا ، فإذا هو مسلم أو غرضا فاصاب  
آدميا ، وما جرى مجراه ، كالنائم ثم انقلب على رجل فقتله (١) .

#### أقسام الخطأ :

أولا : خطأ فى الفعل وذلك بأن يكون خطأ فى ذات الفعل بأن يقصد  
بفعله هدفا معينا ، فيخطئه ويصيب إنسانا فيقتله ومن ذلك  
أن ينطق بلفظ ، فيسبق إلى لسانه لفظ إطلاق .

ثانيا : خطأ فى القصد ، بأن يقصد إلى هدف يحسبه صيدا فيبين أنه  
إنسان فهذا خطأ فى القصد لأن الفعل اتجه إلى مقمده ، ولكن  
الخطأ فى أصل القصد .

ثالثا : خطأ فى التقدير ومن ذلك بعض أخطاء الأطباء ، وذلك على  
صور :

منها : أن يتعرف الداء ، ثم يصف الدواء ، ثم يتبين من  
بعد أن الداء غير ما وصف ، وأن الدواء فى غير  
موضعه فلو مات المريض نتيجة ذلك بعد أن بسـذل  
الطبيب أقصى جهده فإنه لأمسولية على الطبيب ، لأن  
الفعل فى الأصل مأذون فيه فلا موضع للضمان لأنه  
لا اعتداء .

---

(١) التعريفات للجرجاني ص ١٣٤ ط سابقة ، أصول التشريع الإسلامى ص ٤٠٩  
ط سادسة ١٩٨٢ م : ١٤٠٢ هـ

**ومنها :** أن يؤدي الخطأ التقدير إلى قطع طرف من الأطراف بأن يقول أنه أصابته الأكلة ثم يتبين أنه لم يكن شمة حاجة إلى القطع فلا تبطل في هذه الحالة أيضا لأنه لا اعتداء.

**ومنها :** أنه يقرر أنه لا علاج إلا بقطع عضو من الأعضاء لآفة فيه ثم يتبين أنه كان يمكن أن يعالج بغير قطع ويشترط أن يبذل أقصى جهد ، وكل ذلك بالنسبة للطبيب الحاذق المتخصص (١).

#### أثر الخطأ في تخفيف الأحكام :

الخطأ عذر لتخفيف الأحكام الشرعية ووجه العذر فيه أن صاحبه أراد فعل ما هو مشروع فوقع فيما هو محظور رغما عنه ، وبلا قصد منه . كمن تمضمض قسرى الماء إلى حلقه وهو صائم أو دفع زكاته إلى من ظنه مستحقا فتبين أنه غير مستحق وسرى ما يترتب على ذلك من أحكام . ومن ثم فسأبحث بمشيئة الله تعالى أهم المسائل التي يكون الخطأ عذرا محققا فيها ذلك لأن للعبادات شروط وأركان لا بد من مراعاتها لتصح العبادة كالتوجه إلى القبلة في الصلاة وغروب الشمس لجواز الإمطار من الميام ودفع الزكاة إلى فقير ونحو ذلك .

---

(١) أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٨١ - ٢٨٢ ط مطبعة دار الفكر العربي .

وهذه الأمور يكفى فيها غلبة الظن المبني على الاجتهاد<sup>(١)</sup> وقد يجتهد المكلف في تحقيق شرط ويؤدي العبادة ثم يكتشف بعد خروج الوقت أو قبل خروجه أنه كان مخطئاً في اجتهاده فهل تجب عليه الاعادة في الوقت أو القضاء بعد خروج الوقت ؟ مع العلم بأنه ليس آثماً بتأخير العبادة عن وقتها ولا بأدائها من غير تكامل شروطها ، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان<sup>(٢)</sup> وما استكروها عليه) .

وفيما يلي أهم المسائل التي يمكن أن يقع فيها الخطأ وآراء الفقهاء فيها .

أولاً : حكم فوات الصلاة بعذر الخطأ ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : حكم ما إذا اجتهد في دخول الوقت ثم تبين أنه صلى قبله .

من المعلوم أنه لا يصح أداء الصلاة قبل وقتها ، وقد جعل الله لهذه الأوقات علامات ظاهرة يعرف بها بداية كل وقت ونهايته . فوقت الصبح من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ووقت الظهر من الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله عدا ظل الزوال ، ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر حتى غروب الشمس ، ووقت المغرب من غروب الشمس إلى مغرب الشفق .

---

(١) الحاكم ج ٢ ص ١٩٨ ، ابن ماجه ج ١ ص ٦٥٩ .  
(٢)



الاحمر ، ووقت العشاء من مغيب الشفق الاحمر إلى طلوع الفجر ، ومن ثم فقد اتفق المسلمون على أن للصلوات الخمس أوقاتا خمسة هي شرط في صحة الصلاة (١) وذلك لقوله تعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) (٢) . لكن إذا حجب السماء بغيم أو غيرة أو تعذر رؤيتها لأنه محبوس أو أعمى أو نحو ذلك ، فالواجب عليه أن يجتهد في معرفة الوقت ، فإذا اجتهد فأصاب فلا إشكال ، وإن تبين أنه صلى بعد الوقت وقعت قضاء ، أما إذا تبين أنه صلى قبل الوقت فذهب جمهور أهل العلم على أن هذه الصلاة غير مجزية ويجب على صاحبها الإعادة أو القضاء ، لأن الصلاة قبل وقتها غير ماطلبه الله عز وجل ، وإذا وقعت قبل وقتها كانت نافلة ولا تجزئ عن الفريضة (٣) .

#### المسألة الثانية : حكم ما إذا اجتهد فأخطأ في القبلة

من كان يرى الكعبة وجب عليه التوجه إلى عيناها ، ومن غاب عنها وعلم جهتها بوسيلة ما كفاه ذلك ، ومن جهل جهتها فعليه أن يجتهد في معرفتها ، وإن كان لا يحسن الاجتهاد قلد من يحسنه ثم عمل بما أدى إليه اجتهاده أو اجتهد من قلده ، لكن إذا تبين بعد ذلك أنه أخطأ وإن صلاته كانت على غير القبلة فهل تجب عليه الإعادة أو القضاء ؟

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٨١ ، وفتح القدير ج ١ ص ٢١٩ ، ٢٢٢

(٢) آية رقم ١٠٣ من سورة النساء .

(٣) الأشباة والنظائر لابن نجيم ص ١٦٠ ، حاشية الدسوقي على الشرح

الكبير ج ١ ص ١٨١ ، مغنى المحتاج ج ٢ ص ١٢٧ ، شرح المحلى على

المنهاج ج ١ ص ١١٧ ، المغنى ج ٢ ص ٢٢٧ ، المحلى ج ٢ ص ٢٥٤ .

بالبحث ظهر لى أن فى حكم هذه المسألة رأيان :.

#### الرأى الاول :

ذهب فقهاء الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والحنابلة (٣) الى أن ملاته تجزئه ولا إعادته عليه ، ولا قضاء ، لكن قال فقهاء المالكية بنسب الإعادة فى الوقت ، وقال فقهاء الحنابلة إذا كان فى الحضر أعاد ، لأن الحضر ليس بمحل اجتهد.

#### الرأى الثانى :

ذهب فقهاء الشافعية (٤) إلى القول بوجوب الإعادة أو القضاء .

الأدلة : استدل أصحاب الرأى الأول على ما ذهبوا إليه بما يلى :

١ - روى عامر بن ربيعة عن أبيه قال : كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى سقر فى ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فولى كل رجل حياله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل قوله تعالى : (فَإَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ) (٥) .

٢ - عن جابر قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مسير فاصابنا غيم فتخبرنا فاختلفنا فى القبلة فولى كل رجل منا على حدة ، وجعل أحدنا يخط بين يديه لنعلم أمكنتنا فذكرنا ذلك

---

(١) فتح القدير ج١ ص ٢٧٢ ، كشف الأسرار : ج٤ ص ٢٦

(٢) حاشية الدسوقي ج١ ص ٢٢٧

(٣) المغنى ج١ ص ٤٤٩ ، ومنتهى الإرادات ج١ ص ٧١

(٤) المجموع ج٣ ص ٢٠٨ - ٢٠٩

(٥) ايه ١١٥ من سورة البقرة ، سنن ابن ماجه ج١ ص ٣٢٦ ، وسنن الترمذى

ج٢ ص ٢٧١ ، الدار قطنى ج١ ص ٢٧٢ .

للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأمرنا بالاعادة وقال : **قــــ**  
أجزأتكم صلاتكم<sup>(١)</sup>

٣ - حديث معاذ بلفظ صدينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فــــى  
يوم غيم فى السفر إلى غير القبلة فلما قضى الصلاة تجلت الشمس  
فقلنا يا رسول الله صلينا إلى غير القبلة ، فقال قد رفعــــت  
صلاتكم بحقتها إلى الله عز وجل . قال الشوكانى : وهذه الأحاديث  
يقوى بعضها بعضا فتصلح للاحتجاج بها<sup>(٢)</sup> .

٤ - روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى نحو بيت المقدس  
فنزلت : (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا  
فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)<sup>(٣)</sup> فمر رجل ببني سلمة وهم ركوع فى  
صلاه الفجر وقد صلوا ركعة فنادى ألا إن القبلة قد حولت فمالوا  
كما هم نحو القبلة<sup>(٤)</sup> ووجه الدلالة فى هذا الحديث أن مثل هذا  
لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يترك إنكاره إلا وهو  
جائز ، وقد صلوا قبل أن يتحولوا إلى الكعبة إلى غير الجهة  
الواجب التوجه إليها لاعتقادهم بأنها الجهة الواجب التوجه  
إليها ومع ذلك لم يؤمروا باستئناف الصلاة لأنهم صلوا بناء على  
اعتقادهم وإن كان مخالفا للواقع ، وهذا محل الشاهد .

(١) الدار قطنى ج١ ص ٢٧١

(٢) نيل الأوطار ج٢ ص ١٨٥ - ١٨٦

(٣) آية رقم ١٤٤ من سورة البقرة

(٤) مسلم ج١ ص ٣٧٤ - ٣٧٥ ، البخارى ج١ ص ١١٠

٥ - واستدلوا بالمعقول فقالوا : بأن من لا يعلم القبلة مطالب بالاجتهاد والعمل بما يؤدي إليه اجتهاده ، وليس له ترك الصلاة انتظاراً لليقين ، فإذا فعل فقد أدى ما وجب عليه فكيف يجب عليه مرة أخرى .

٦ - استدلوا بالقياس فقالوا : إن من شرط التوجه إلى الكعبة يسقط في حال الخوف فيقاس عليه حال الخطأ بجامع عدم التمكن .

٧ - إن القبلة قد تحولت من الشام إلى الكعبة حينها عند رؤيتها ثم إلى جهتها عند البعد عنها ، ثم إلى الجهة التي تغلب على الظن عند التحري والاشتباه ، وهذا بخلاف اشتراط الطهارة فإنه لم يثبت قبولها التحول . ولهذا لا يصح قياس هذه المسألة على مسألة الصلاة مع النجاسة أو عدم الطهارة من الحدث (١) .

واستدل فقهاء الشافعية على رأيهم بما يلي :

١ - إن الاجتهاد مبناه على الظن الغالب فإذا تبين خطؤه وعلم اليقين وجب ترك الظن إلى اليقين كالحاكم إذا حكم باجتهاده ثم وجد النص بخلافه وجب نقض الحكم ، وهنا علم خطأ الاجتهاد الأول فبطل ، وبطل ما بنى عليه وجب المصير إلى اليقين ، وإذا فات الوقت أمكن التدارك بالقضاء .

٢ - إن التوجه إلى الكعبة شرط لصحة الصلاة وقد ثبت عدم تحقيق هذا الشرط فتبين بطلان المشروط كما لو صلى مع وجود نجاسة على ثوبه أو بدنه أو مع الحدث (٢)

(١) المغنى ج١ ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ، فتح القدير ج١ ص ٢٧٢

(٢) المجموع ج٣ ص ٢٠٨

### مناقشة الأدلة والترجيح :

ألاحظ على أدلة أصحاب الرأي الأول مايلي :

١ - قال الشوكاني في الأحاديث الثلاثة الأولى رغم أنها ضعيفة إنها يقوى بعضها بعضا (١) .

٢ - يرى ابن حزم الظاهري أن قصة أهل قباء لاتصلح للاحتجاج وذكر كلاما طويلا في ذلك (٢) .

وأقوى ما يتمسك به أصحاب الرأي الأول هو أن من جهل القبلة لا يحل له ترك الصلاة بل هو مطالب بالاجتهاد والعمل بما أوصل إليه اجتهاده فكيف تطالبه بعمل لا يجزئه . وأقوى ما يتمسك به فقهاء الشافعية هو أن الأصل عدم أجزاء كل صلاة صليت إلى غير القبلة .

لكن يرجح الرأي الأول الأحاديث الواردة في الموضوع وهي عن عدد من الصحابة ، وضعفها لا يمنع من الاحتجاج بها عند أهل العلم (٣) ومن ثم يبدو لي رجحان القول بعدم وجوب الإعادة أو القضاء إذا أخطأ في القبلة عن اجتهاد .

ثانيا : حكم فوات الزكاة بعذر الخطأ :

لو دفع المكلف زكاة ماله إلى غير الأنصاف التي حددها الله تعالى في كتابه في قوله تعالى : " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ

---

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٢ ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) المحلى لابن حزم ج ٣ ، ص ٢٩٣ .

(٣) حلية الأولياء ج ١ ، ص ١٧٩ ، وابن ماجه ج ١ ، ص ١٦٥ ، السنن الكبرى

ج ٢ ، ص ١١٠ ، الحاكم ج ١ ، ص ٢٠٦ .

وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَفَةَ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ، وَفِي سَبِيلِ  
اللَّهِ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" (١).

لم يجزى عنه ولا يعتبر مذكيا، لكن لو دفع إلى شخص وهو يظن أنه  
مستحقا فبان غير مستحق فهل يجزى أم لا ؟

للفقهاء في هذه المسألة رأيان :

الرأى الأول : ذهب الامام أبو حنيفة والامام محمد (٢)، وفي رواية عن  
الامام أحمد (٣) إلى القول : بأنه يجزئه ذلك ولا تجب الإعادة .

الرأى الثانى : ذهب فقهاء المالكية (٤)، والشافعية (٥) إلى القول  
بأنه إذا كان الموزع صاحب مال لا يجزئه ، أما إذا دفع صاحب المال  
إلى الامام فوزع الامام وأخطأ أجزاء عن صاحب المال ، وهو قول  
الحنفية (٦) فيما إذا لم يشك في الاستحقاق ولم يتحرر ، وقول أبى يوسف  
على كلا الحالين (٧) ، وهى الرواية الثانية عن أحمد (٨) ، وإليه ذهب  
ابن حزم ولم يفصل (٩).

---

(١) آية رقم ٦٠ من سورة التوبة .

(٢) فتح القدير والعناية ج ٢ ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، والأشباه والنظائر لابن  
نجيم ص ١٦١ .

(٣) المغنى ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٤) الشرح الكبير ، وحاشية الدسوقي ج ١ ، ص ٥٠١ .

(٥) المجموع شرح المذهب ج ٦ ، ص ٢٤٩ ، الأشباه للسيوطى ص ٢٠٧ .

(٦) فتح القدير ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٠٧ ، فتح القدير والعناية ج ٢ ، ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .

(٨) المغنى والشرح الكبير ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٩) المحلى ج ٦ ، ص ٢٠٤ - ٢١١ .

**الادلة :** واستدل أصحاب الرأي الأول على ماذهبوا إليه بما يلي :

١ - عن معن بن يزيد قال : بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا وأبى وجدى وخطب على فأنكحني وخاصمت إليه ، وكان أبى يزيد أخرج دنانير يتمدق بها فوضعها عند رجل فى المسجد فجئست فأخذتها فأتيته بها فقال : والله ما أباك أردت ، فخاصمته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ( لك مانويت يايزيد ولك ماأخذت يامعن )<sup>(١)</sup> وموضع الاستدلال قوله صلى الله عليه وسلم لك مانويت .

٢ - روى أن النبى صلى الله عليه وسلم : أعطى الرجلين الجلدين وقال : إن شئتما أعطيتكما منها ولاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة أنه أعطاهما من الصدقة مع أنهما بحسب الظاهر لا يستحقانها ، ولو لم تكن مجزئة لما أعطاهما .

٣ - قال النبى صلى الله عليه وسلم : قال رجل لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها فى يد غنى ، فأتى فقيل له أما صدقتك فقد قبلت لعل الغنى يعتبر فينفق مما أعطاه الله<sup>(٣)</sup> .

وجه الاستدلال : أن الصدقة أعطيت لغنى وحسبت صدقة مقبولة نظرا لنية المعطى .

---

(١) البخارى ج ٢ ، ص ١٣٨ .

(٢) سنن أبى داود ج ١ ، ص ٣٧٩ .

(٣) البخارى ج ٢ ، ص ١٣٨ ، ومسلم ج ٤ ، ص ٧٠٩ .

٤ - واستدلوا بالمعقول فقالوا إن الوقوف على حقيقة المعطى لـه  
تمتع فاككتفى بظاهر الحال .

واستدل أصحاب الرأي الثانى على ماذهبوا إليه بما يلى :

- ١ - إن المزكى هنا قد فرط وقد كان يستطيع إبراء ذمته بيقين يدفعه  
إلى الامام فإذا لم يفعل فهو مفرط ويكون ضامنا (١) .
- ٢ - ان الله سبحانه وتعالى سماها لقوم خصهم بها قصار حقهم فيها ،  
فمن أعطى منها غيرهم فقد خالف ما أمر الله تعالى به . وقد  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من عمل عملا ليس عليه  
أمرنا فهو رد) (٢) فوجب على المعطى إيصال ما عليه إلى من هو  
له (٣) .

#### المناقشة والترحيع :

ألاحظ على مااستدل به أصحاب الرأي الأول مايلى :

- ١ - حديث معن، قال ابن حجر لا حجة فيه لأنها واقعة حال (٤) ولا دليل  
أن المراد بالصدقة المذكورة زكاة المال ، فلعلها صدقة تطوع  
وهي تجوز لمن لا تجوز عليه الزكاة ، والظاهر أن معن كان كبيرا  
لأن أباه أنكحه ، وكان فقيرا لأنه قبل الصدقة ، وأقره النبي صلى  
الله عليه وسلم على أخذها ومن ثم فلا يسلم الحديث للاحتجاج  
به .

---

(١) المذهب والمجموع ج ٦ ، ص ٢٤٩ .

(٢) مسلم ج ٣ ، ص ١٣٤٤ ، البخارى تعليقا ج ٩ ، ص ١٣٢ .

(٣) المحلى ج ٦ ، ص ٢١١ .

(٤) فتح البارى ج ٣ ، ص ٢٩٢ .



- ٢ - الاحتجاج بحديث الرجلين الجليدين فيه نظر ، وذلك لحل الزكاة للغارم والغارى ولو كانا قويين قادرين على الكسب والرسول صلى الله عليه وسلم لم يفتش عن حالهما ، بل قبل ظاهرهما وبين لهما أنها لا تحل للفقير والقادر على الكسب .
- ٣ - حديث المتصدق على الفنى ظاهر فى أنها كانت نافله وقد قبلت منه بحسب نيته .

أما أصحاب الرأى الثانى : فقد تمسكوا بالأصل ، لعدم وجود ما يوجب الانتقال عنه ، ومن ثم فيكون الإخراج مجزياً فى هذه الحالة . لهذا يبدو لى رجحان القول بعدم الإجزاء إذا دفعت إلى من لا يستحق خطأ بل عمداً . والله أعلم .

### ثالثاً : حكم فوت الصيام بعد الخطأ :

اتفق الفقهاء على أن مدة الصيام من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لقوله تعالى : "وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ" (١) .

لكن قد يلتبس على المصائم طلوع الفجر وغروب الشمس بسبب غيم ونحوه ، ومن ثم فلا بد من الاجتهاد لمعرفة الوقت . لكن لو أكل أو شرب بعد الفجر أو قبل الغروب فما هو الحكم ؟

بالبحث فى هذه المسألة وجد رأيان أساسيان ، بيانهما فيما يلى :

---

(١) آية رقم ١٨٧ من سورة البقرة .

الرأى الأول : ذهب فقهاء الحنفية (١)، والمالكية (٢)، والشافعية (٣)، والحنابلة (٤) إلى القول ببطلان الصيام ووجوب القضاء . ومن قال بهذا القول : عطاء ، ومجاهد ، والزهرى ، والثوري وغيرهم (٥) .

الرأى الثانى : ذهب ابن حزم إلى القول بأن الصيام صحيح ولا موجب للقضاء (٦) . وهو قول الحسن البصرى ومجاهد وداود الظاهرى وعطاء وغيرهم (٧) .

الأدلة : استدل أصحاب الرأى الأول بما يلى :

- ١ - قوله تعالى : "حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ..." الآية (٨) ووجه الدلالة أن مدة الصيام محددة بالآية فمن أكمل أو شرب فى هذه المدة لم يأت بالمطلوب . والحديث لم يستثنى المخطئ وإنما استثنى الناس ، فيبقى حكم المخطئ على الأصل (٩)
- ٢ - عن أسماء بنت الصديق - رضى الله عنهما - قالت : أفطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام راوى الحديث - فأمروا بالقضاء؟ قال: لا بد من القضاء (١٠) .

- 
- (١) فتح القدير : ج ٢ ، ص ٣٧٢ .
  - (٢) الشرح الكبير ج ١ ، ص ٢٥٦ .
  - (٣) المجموع : ج ٦ ، ص ٣٤٤ ، وشرح المحلى على المنهاج : ج ٢ ، ص ٥٩ .
  - (٤) المغنى ج ٣ ، ص ١٣٦ .
  - (٥) المجموع ج ٦ ، ص ٣٤٨ (٦) المحلى ج ٦ ، ص ٣٣١ .
  - (٧) المجموع ج ٦ ، ص ٣٤٨ ، المغنى ج ٣ ، ص ١٣٦ .
  - (٨) سبق تخريجها .
  - (٩) المجموع ج ٦ ، ص ٣٤٨ .
  - (١٠) البخارى ج ٣ ، ص ٤٧ ، وابن ماجه ج ١ ، ص ٥٣٥ .

٣ - سئل ابن مسعود عن رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلاً وقد طلّع الفجر فقال : من أكل أول النهار فليأكل من آخره (١) ومعناه فقد أفطر.

٤ - عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه أفطر فى رمضان فى يوم ذى غيم ، ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاء رجل فقال : يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس ، فقال عمر رضى الله عنه - الخطب يسير قد اجتهدنا ، قال مالك والشافعى ومعنى الخطب يسير قضاء يوم مكانه (٢). وفى رواية قال عمر - رضى الله عنه - "من كان أفطر فليصم يوماً مكانه" (٣) وفى رواية قال عمر : لانبأى والله نقض يوماً مكانه (٤).

واستدل أصحاب الراى الثانى بما يلى :

١ - قول الله عز وجل : "لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ" (٥) ووجه الدلالة منها أنها رفعت الجناح عن المخطئ وهذا مخطئ.

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" (٦) ووجه الدلالة أن من اجتهد فأخطأ معذور تجاوز الله عنه بنص الحديث .

---

(١) السنن الكبرى ج ٤، ص ٢١٦.

(٢) السنن الكبرى للبيهقى ج ٤، ص ٢١٦.

(٣) ، (٤) المرجع السابق .

(٥) آية رقم ٥ من سورة الأحزاب .

(٦) ابن ماجه ج ١ ، ص ٦٥٩ ، الحاكم ج ٢ ، ص ١٩٨.

٣ - قياس المخطيء على الناس بجامع عدم التعمد لإبطال الصوم (١)  
وقد احتج بهذا ابن حزم (٢).

٤ - عن زيد بن وهب قال : أفطر الناس في زمن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فرأيت عساسة أى قد حاضمتها ، أخرجت من بيت حفصة فشبوا ، ثم طلعت الشمس من سحاب فكان ذلك شق على الناس فقالوا نقض هذا اليوم فقال عمر : لم ؟ والله مات جافين لا شئ (٣).

#### المناقشة والترحيع :

بتأمل أدلة الفريقين ظهر لى مايلى :  
١ - أصحاب الرأى الأول يتمسكون بالأصل وهو أن ركن الصيام لم يتحقق وهو الإمساك فى المدة المحددة بالنص . ويؤيدون وجهة نظرهم بما روى عن سيدنا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وأصحاب الرأى الثانى يريدون استثناء المخطيء من الحكم العام قياسا على الناس ، وقد جاء عن المعصوم صلى الله عليه وسلم قوله : ( إذا نسي أحدكم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه (٤) ) ويؤيدون وجهة نظرهم أيضا بما روى عن عمر رضى الله عنه ومن ثم فروايات أصحاب الرأى الأول تفيد نفى الإثم ووجوب

---

(١) المحلى : ج ٦ ، ص ٣٣١ ، المغنى ج ٣ ، ص ١٣٦ .

(٢) هامش المحلى ج ٦ ، ص ٣٣١ .

(٣) المحلى ج ٦ ، ص ٣٣٢ ، المجموع ج ٦ ، ص ٣٤٩ ، ومصنف عبد الرزق

ج ٤ ، ص ١٧٩ .

(٤) البخارى ج ٣ ، ص ٤٠ ، مسلم ج ٢ ، ص ٨٠٩ .

القضاء بينما روايات أصحاب الرأي الثانى نفى الإثم والسكوت عن  
القضاء فى بعضها ونفيه فى أخرى ، والمثبت مقدم على النافى لأن  
المثبت عنده زيادة ، والنافى يوافق البراءة الأصلية . لكن زيادة  
الثقة مقبولة<sup>(١)</sup> . وقياس هذه المسألة على الناسى قياس مع الفارق ،  
فالنسيان أمر سماوى ، وقد أدرك عقله ضعف ، والعقل مناط التكليف  
وأما من أخطأ فهو كامل العقل ، مدرك للصيام .

والاحتجاج بحديث : رفع عن أمتى - فالمرفوع هو الإثم بالاتفاق  
وليس كل ما حصل فيهما مرفوع بل يتحمل قيمة المتلفات ، وانتقاص  
الوضوء ، وبطلان صلاة من صلى ناسيا لحدثه<sup>(٢)</sup> .  
لهذا ظهر لى رجحان مذهب الجمهور فى وجوب القضاء - والله  
أعلم .

---

(١) المحلى ج ٦ ، ص ٣٣٢ ، المجموع ج ٦ ، ص ٣٤٩ .

(٢) المجموع ج ٦ ، ص ٣٤٩ .

## العمل السابع

### الأكراه وأثره في تخفيف الأحكام

#### تعريف الأكراه في اللغة :

ذكر الله عز وجل الكره ، والكره في غير موضع من كتابه العزيز ففي سورة البقرة "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ" بالضم وفي الأحقاف "حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهَا وَوَضَعَتْهُ كُرْهَا" بالفتح والضم . وفي سورة النساء "لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كُرْهَا" بالفتح والضم . وقد أجمع كثير من أهل اللغة أن الكره والكره لفتان ، فبأى لغة وقع فجائز . وقيل الكره بالضم ما أكرهت نفسك عليه ، والكره بالفتح ما أكرهك غيرك عليه والكره بالفتح المكروه ، والكره بالضم المشقة ، والمكروه : الشر . ويقال : أكرهته : حملته على أمر هوله كاره ، وجمع المكروه مكاره . وامرأة مستكرهة : غصبت نفسها فأكرهت على ذلك . وأمر كريه : مكروه ، ووجه كره وكريه : قبيح . والكريهة : النازلة والشدة في الحرب (١) .

#### تعريف الأكراه في الشرع :

هو حمل الغير على ما يكرهه بالوعيد والإلزام والاجبار على ما يكره الإنسان ، طبعاً أو شرعاً ، فيقدم على عدم الرضا ليرفع ما هو أضر (٢) .

- 
- (١) لسان العرب ج ٥ ، ص ٤٨٦٤ ط دار المعارف . القاموس المحيط ج ٤ ص ٢٨٧ ط الحلبي ، تاج العروس من جواهر القاموس ج ٣ ، ص ٣٣٥ ط دار مكتبة الحياة مختار الصحاح ص ٥٦٨ ، ٥٦٩ ط دار المعارف .  
(٢) التعريفات للجرجاني ص ٥٠ ط دار الكتاب العربي .

أو هو حمل الغير على أمر يكرهه ولا يريد مباشرته لولا الحمل عليه ،  
أو هو : اسم لفعل يفعله الإنسان لغيره فينتفى به رضاه أو يفسد به  
اختياره (١) . أو هو حمل الغير على ما لا يرضاه بالوعيد (٢) . والاكراه :  
سبب من أسباب التخفيف (٣) .

والمعنى اللغوي للإكراه يتلاقى مع المعنى الشرعي له ، فالأصل  
اللغوي لمعنى الإكراه هو حمل الشخص على فعل شيء يكرهه ، وفى الشريعة  
حمل الشخص على فعل أو قول لا يريد مباشرته ، ومادام لا يريد فـهـو  
لا يرضى به ، ولذلك كان الإكراه . والرضا غير متلاقيين ، والاكراه لكى  
ينتج ثمرته يتضمن التهديد بأذى ينال المكروه إما فى ماله أو جسمه  
أو يكون بأذى شخص آخر يهتم به فى جسمه ، وقد يكون بأذى أو سبب أو  
نحو ذلك .

ولابد لتحقيق الإكراه من أمور أربعة :

الأول : أن يكون المكروه قادرا على إيقاع ما هدد به ، وإن لم يكن  
قادرا على ذلك كان التهديد لغوا لا يلتفت إليه .

الثانى : أن يقع فى نفس المكروه أن المهدد سينفذ ما هدد به وإلا فلا  
إكراه .

الثالث : أن يكون الأمر المهدد به مؤذيا للمكروه فى نفسه أو ماله .

---

(١) كشف الأسرار ج ٤ ، ص ٣٨٤ ط سابقة .

(٢) فـ شرح المنار ج ٢ ، ص ١٠٥ وتفسير التحرير : ج ٢ ، ص ٣٠٧ .

(٣) الأشباه للسيوطى ص ٨٦ ، والأشباه لابن نجيم ص ٢٨٢ ط الحلبي ، علم  
أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٤٤ وأصول التشريع الإسلامى ص ٣٤٥ ،  
لعلى حسب الله ط سابقه .

الرابع : أن يكون الفعل المهدد به محرماً قبل الإكراه وإلا فلا إكراه (١).

والإكراه نوعان : ملجئ وهو التهديد باتلاف نفس أو عضو وغير ملجئ وهو التهديد بما لا إتلاف فيه : كحبس وضرب لا يؤدي إلى تلف وغيرهما مما يمكن الصبر عليه عادة.

والإكراه بنوعيه لا ينافي الأهلية، غير أن الملجئ منه ينتفى معه الرضا، ويفسد الاختيار، وغير الملجئ ينتفى معه الرضا ولا يفسد الاختيار (٢).

والإكراه له شروط أخرى مختلف فيها لا مجال لذكرها.

ونفهم مما سبق أن من الأعداء الشرعية الإكراه فقد يكره المكلف على ترك العبادة أو على إفسادها ولا شك أنه لا يؤاخذ بفوات العبادة تحت ظرف الإكراه إذا ما تحققت شروطه السابقة.

ومن ثم يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" (٣).

لكن ما الحكم في ما إذا أجبر المكلف على ترك العبادة أو إفسادها فهل يجب عليه القضاء ؟ أم ماذا ؟ وهذا ما سأبحثه بمشيئة الله تعالى .

- 
- (١) أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٨٢ ط دار الفكر العربي .  
(٢) أصول التشريع الإسلامي للأستاذ على حسب الله ص ٤١٢ ط سادسه وانظر تيسير التحرير ج ٢ ، ص ٣٠٧ .  
(٣) الحاكم : ج ٦ ، ص ٣٧ ، وابن ماجه ج ١ ، ص ٦٥٩ .



والمسائل التي يكثر وقوعها هي :

**أولاً : حكم الإكراه على الإفطار :** ولهذه المسألة صورتان :

**الأولى :** أن يفعل به ما يوجب الإفطار كأن يؤجر الماء في حلقه ، أو  
تجامع المرأة مكرهة .

**الثانية :** أن يكره حتى يفعل هو ما يوجب الإفطار كالإكراه على الأكل  
أو الشرب أو غيرهما .

وبالبحث في حكم هاتين الصورتين تبين لى أن الفقهاء قد اختلفوا

على النحو التالي :

**الرأى الأول :** ذهب فقهاء الحنفية<sup>(١)</sup> ، والمالكية<sup>(٢)</sup> إلى القول بأن  
المكره يفطر فى الحاليتين، وبناء على هذا القول يجب عليه القضاء .

**الرأى الثانى :** ذهب فقهاء الشافعية<sup>(٣)</sup> إلى القول بأنه لا يفطر فى  
الحالين .

**الرأى الثالث :** أما فقهاء الحنابلة<sup>(٤)</sup> ففى مذهبهم قولان :

**الأول :** بالإفطار . **والثانى :** بعدم الإفطار .

---

(١) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤٠١ وفتح القدير ج ٢ ص ٣٢٨ وبدائع

الصنائع ج ٢ ص ١٠٠٨ ، والبحر الرائق ج ٢ ص ٢١٢ .

(٢) منج الجليل ج ١ ص ٤٠٠ وشرح الزرقانى ج ٢ ص ٢٠٦ حاشية الخرش ج ٢ ص ٢٥٠  
والمدونه ج ١ ص ٢٠٩ .

(٣) المهذب مع المجموع ج ٦ ص ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، الميزان الكبير ج ٢ ص ٢٧ ، مغنى  
المحتاج ج ١ ص ٣١٢ .

(٤) المغنى والشرح الكبير ج ٣ ص ٥٨ ، ومنتهى الإرادات ج ١ ص ٢٢١ والإنصاف  
ج ٣ ص ٣١٢ ، كشاف القناع ج ٢ ص ٣٢٠ .

والسبب في ذلك أنه روى عن الامام أحمد وجوب القضاء على من جومعت مكرهة، وروى عنه أنه قال : كل أمر غلب عليه الصائم ليس عليه قضاء فمن أصحابه من جعل القول في كل المفطرات كقوله في الجماع، ومنهم من جعل القول في الجماع كالقول في غيره من المفطرات .

الادلة : أستدل فقهاء الحنفية والمالكية على ماذهبوا إليه بمايلي :

١ - إن الصوم وسيلة إلى الشكر والتقوى وقهر الطبع الباعث على

الفساد ، ولايحصل شيء من ذلك اذا وصل الغذاء إلى الجوف .

٢ - الإمساك عن المفطرات هو ركن الصوم، ويفوت هذا الركن بوصول

المغذى إلى الجوف .

٣ - شمة فرق بين الإكراه والنسيان، فالنسيان من قبل من له الحق في

الصيام وهو الله تعالى ،والإكراه من قبل غيره (١) .

٤ - وحديث "رفع عن أمتي الخطأ" فهذا في حكم الآخرة، وأما في أحكام

الدنيا فليس على إطلاقه فمن أتلف مالا وهو مكره لم يبرأ من

المطالبة .

واحتج فقهاء الشافعية على رأيهم بمايلي :

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان

وما استكروهوا عليه" (٢) .

ووجه الدلالة أن الحديث جعل حكم الإكراه كحكم النسيان والاتفاق

حاصل على أن من أكل ناسيا لايفطر فكذا هذا .

---

(١) فتح القدير ج ٢ ، ص ٣٢٩ ، والبحر الرائق ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

(٢) لقد سبق تخريجه .

- ٢ - إن المكره قد انتفى منه الفعل والقصد إن صب الماء في حلقه  
مثلا فصار كمن لم يأكل ولم يشرب .
- ٣ - أنه مأمور بانقاذ نفسه بالإفطار ولذا لا ياثم فصار أولى بعدم  
الإفطار من الناس لأن الناس غير مأمور ولا منهي<sup>(١)</sup> .

#### المناقشة والترحيع :

ظهر من ذكر الأدلة أن أصحاب الرأي الأول استدلوا بالمعنى بينما  
استدل أصحاب الرأي الثانى بالنص وما احتج به أصحاب الرأي الأول وارد  
مثله بشأن النسيان، ومع ذلك اتفقوا على عدم الإفطار لوجود النص،  
ومن ثم فيبدو لى رجحان القول بعدم الإفطار نظرا للحديثين معا وهما  
قوله صلى الله عليه وسلم : "رفع عن أمتي الخطأ...." وقوله صلى  
الله عليه وسلم : "من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما  
أطعمه الله وسقاه .

فالحديث الأول ساوى بين الناس والمكره والحديث الثانى بين أن حكم  
الناس عدم الإفطار . والله أعلم .

#### ثانيا : حكم وجوب القضاء على المعسر :

الأصل فى هذه المسألة قول الله تعالى : "وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ  
لِلَّهِ فَإِنْ أَهْمَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ  
مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ  
أَوْ نَسْكِ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ" (٢)

(١)

(٢) آية رقم ١٩٦ من سورة البقرة .

والصورة المتفق عليها في الإحصار هي : أن يحرم المسلم بحج أو عمرة  
ثم يعترضه عدو فيمنعه من إتمام أركان النسك كان يمنعه من الطواف  
أو الوقوف بعرفة أو السعى فهذا محصر باتفاق الفقهاء .

واتفق الفقهاء على أن للمحصر أن يتحلل . لكن اختلفوا في  
كيفية التحلل على النحو التالي :

قال فقهاء الحنفية (١) ، يذبح الهدى في الحرم ثم يفعل بعض ما منع  
منه بالاحرام كالحلق أو التقصير ، وإذا أحصر خارج الحرم بعث من  
يذبح له الهدى في الحرم .

بينما ذهب فقهاء المالكية (٢) ، إلى أنه تكفى نية التحلل وأما الحلق  
والذبح فسنة .

وقال فقهاء الشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) إنما يحصل التحلل بالذبح  
بنية التحلل إلى أن تقترب نية التحلل بالذبح ثم يحلق أو يقصر .  
ومن ثم لو نحر بنية التحلل ثم حلق كما فعل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في الحديبية (٥) فقد أتى بالمطلوب عند الجميع .

ولقد علم مما سبق أن الدم واجب عند فقهاء الحنفية والشافعية  
والحنابلة ، وسنة عند فقهاء المالكية .

---

(١) فتح القدير ج ٣ ، ص ١٢٦ .

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ٢ ، ص ٩٤ .

(٣) شرح المحلى على المنهاج ج ٢ ، ص ١٤٨ ، والمجموع ج ٢ ، ص ٢٤٧ .

(٤) الإنصاف ج ٣ ، ص ١٧ ج ٤ ، ص ٦٨ .

(٥) فتح الباري ج ٤ ، ص ١٠ ، ومشكاة المصابيح ج ٢ ، ص ٥٩ .

وأما القضاء فيفرق فيه بين أمرين :-

الأول : أن يكون محرماً بواجب كحجة الإسلام ، أو عمرته أو حج نذراً أو عمرة فهذا لا يسقط عنه الوجوب ويكون ما يفعله بعد ذلك من حج أو عمرة عملاً وجب في ذمته قبل الإحصار لا عما أحصر فيه .

الثاني : أن يكون متنفلاً ، وهذا اختلف فيه الفقهاء على النحو التالي :  
الرأي الأول : ذهب فقهاء الحنفية (١) إلى أن المحصر إن كان في حج لزمه حج وعمرة يقضيها فيما بعد وإن كان في عمرة لزمه لزمه قضاءهما .

الرأي الثاني : ذهب فقهاء المالكية (٢) ، والشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) إلى أنه لا يجب على المحصر قضاء ، وبهذا القول قال ابن حزم (٥) ، لكن المالكية قالوا : إن كان التحلل قبل فوات الوقوف بعرفة لم يجب القضاء ، وإن كان بعد الفوات لزمه القضاء ويفهم من هذا أن الإحصار بحد ذاته لا يوجب القضاء (٦) .

الأدلة : استدلل فقهاء الحنفية على ما ذهبوا إليه بما يلي :

١ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من فاته عرفة يليل فقد فاته الحج فليحل بعمرة وعليه الحج من قابل" (٧) .

- (١) فتح القدير والعناية شرح الهداية ج ٣ ص ١٣٠ وتبيين الحقائق ج ٢ ص ٧٩ .
- (٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ٢ ص ٩٥ .
- (٣) المجموع ج ٨ ص ٢٤٨ ، والروضه : ج ٣ ص ١٨٠ .
- (٤) المغنى : ج ٣ ص ٣٥٧ .
- (٥) المحلى ج ٧ ص ٣٠٠ .
- (٦) قوانين الأحكام الشرعية ص ١٦٠ .
- (٧) البيهقي ج ٥ ص ١٧٥ الدار قطنى ج ٢ ص ٢٤١ موقوفاً على عمر .

- ووجه الاستدلال أن هذا الحديث عام يشمل كل من فاته الحج بفوات  
عرفة ، والمحصر قد فاته عرفه فيكون داخلا في الحكم .
- ٢ - روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما أحصر يوم الحديبية  
قضاها من قابل ولذا سميت عمرة القضاء<sup>(١)</sup> .
- ٣ - واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : "من كسر أو عرج فقد حل  
وعليه حجة أخرى"<sup>(٢)</sup> ووجه الدلالة من هذا الحديث أن من كسر  
أو عرج محصر وقد أوجب الحديث عليه القضاء .
- ٤ - واحتجوا بالقياس فقالوا : إن من أحرم بحج ثم لم يدرك الوقوف  
بعرفة كان عليه أن يتحلل بعمرة ثم يقضى من قابل والمحصر قد  
أحرم بحج ثم فاته الوقوف فوجب عليه ماوجب على من فاته الوقوف ،  
وان اختلف سبب الفوات وذلك لأنه ورد من الشرع أنه متى صح الشروع  
في الإحرام انعقد لازما ولايخرج عنه إلا بأداء أفعال حج أو عمرة  
حتى أنه لو أفسده بجماع وجب المعنى في الفساد ، ولايخرج من  
عهده إلا بالأفعال بخلاف سائر العبادات ، فإذا لم يفعل بسبب  
الاجصار وجب أن يحكم بوجوب قضاها ردا إلى ماعهد من أمر الحج  
في الشرع<sup>(٣)</sup> .

---

(١) بداية المجتهد ج ١ ، ص ٣٠٢ .  
(٢) ابن ماجه ج ٢ ، ص ١٠٢٨ . وأحمد في المسند ج ٣ ، ص ٤٥٠ ، والحاكم  
ج ١ ، ص ٥٦١ ، الترمذى رقم ٠٩٤٠ .  
(٣) فتح القدير والعناية شرح الهداية ج ٣ ، ص ١٣٠ ، وتبيين الحقائق  
ج ٢ ، ص ٧٩ .

واستدل جمهور الفقهاء على ماذهبوا إليه بما يلي :

١ - روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحصر هو وأصحابه عام الحديبية وكانوا ألفا وأربعمائة فحلوا ونحروا الهدى وحلقوا رؤوسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت ، وقبل أن يصل إليه الهدى ، ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحدا من الصحابة ولا ممن كان معه أن يقضى شيئا ولا أن يعود لشيء ، ثم لما عاد من قابل لم يعد معه إلا نفر قليل ، وأما إسماعيل بن عمر القضيبة أى ما اطلخوا فى الحديبية واتفقوا عليها (١).

٢ - عن الإمام مالك : رضى الله عنه - بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحديبية ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحدا من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئا ولا يعودوا لشيء (٢).

٣ - قال الإمام الشافعى - رضى الله عنه - يشبه والله أعلم أن لا يكون على المحصر بعدو قضاء لأن الله تعالى لم يذكر عليه قضاء وذكر فرائض فى الإجماع بعد ذكر أمره (قال) والذى أعقل ففى أخبار أهل المغازى شبهه بما ذكرت من ظاهر الآية وذلك أنا قد علمنا فى متواطىء أخبارهم أن قد كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية رجال يعرفون بأسمائهم ثم اعتمر رسول الله

(١) موطأ الإمام مالك ج ١ ، ص ٣٢٩ .

(٢) الأم للإمام الشافعى ج ٢ ، ص ١٣٥ .

صلى الله عليه وسلم عمرة القضية وتخلف بعضهم من غير ضرورة  
نفس ولا مال علمته ولو لزمهم القضاء لأمرهم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم - إن شاء تعالى أن لا يتخلفوا عنه وما تخلفوا عن أمر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفى تواطؤ أخبار أهل المغازى  
ما وصفت من تخلف بعض من أحصر بالحديبية .

٤ - عن ابن عباس رضى الله عنهما : " إنما البدل على من نقض حجة  
بالتلذذ" (١) فأما من حبسه عذر أو غير ذلك فإنه يحل ولا يرجع .

#### مناقشة الأدلة :

بالتأمل فى أدلة الفريقين ظهر لى ما يلى :

أولاً ؛ الحديث الأول الذى احتج به فقهاء الحنفية هو فيمن فاته الحج  
بغير إحصار ، وحكم الإحصار غير حكم الفوات بدليل قوله : " فليحل  
بعمره " والمحصر لا يقدر على ذلك ومن ثم فلا يعتبر نما فى الموضوع (٢) .

ثانياً ؛ وأما الحديث الثانى فهو أيضا فيمن فاته الوقوف بغير عذر ،  
وقد يكون فيمن كان حجة فرضا ، وهذا لا خلاف فيه ويكون معنى " وعليه  
حجة أخرى " تأدية الحج المفروض أو ما كان يريد أدائه فى عمام  
الإحصار لا أنه القضاء المصطلح عليه لأنه لم يسبق ما يوجب بل غاية  
ما هناك أنه منعه عن تأدية ما أراد فعله مانع ، فبقى الواجب كما  
هو ، ولا يسقط بمجرد عروض المانع ، وتعيين العام القابل يدل على أن

(١) فتح البارى ج ٢ ، ص ١٠ . والمراد بالتلذذ الجماع .

(٢) حاشية سعدى أفندى على فتح القدير ج ٣ ، ص ١٣٠ .



ذلك على الفور (١) .

ثالثاً؛ واستدلّهم بالقياس محل نظر ذلك لوجود الفرق الجوهرى بين الفوات والإحصار، وهذا يمنع صحة القياس لأن الفوات فيه تفريط مضمن فاته الحجج ، والمحصّر غير مفرط (٢) .

رابعاً؛ وفى الاحتجاج بعمرة القضاء محل نظر أيضاً ، فعمرة القضاء لم تكن قضاء عما فات يوم الحديبية ، ولو وجب عليهم القضاء لمبين ذلك لهم صلى الله عليه وسلم قبل أن يتفرقوا لأن من شأنه صلى الله عليه وسلم الحرص على تبليغ المسلمين وتعليمهم ما يجب عليهم ، وتسميتها عمرة القضاء أو القضية فقد بين الجمهور وجهه وأنه مشتق من التقاضى . ومن ثم يبدوا أنه لا يوجد دليل قوى يوجب القضاء على المحصر . والقاعدة أن الذمة بريئة بل إن عدم ثبوت وجوب القضاء على أهل الحديبية يرجح أن القضاء لم يكن واجبا ، ومن ثم يبدوا لى رجحان القول بعدم وجوب القضاء على المحصر . والله أعلم .

---

(١) نيل الأوطار ج ٥ ، ص ١٠٥ .

(٢) المغنى لابن قدامة ج ٥ ، ص ١٠٥ .

### الخاتمة ونتائج البحث

وبعد هذا الجهد الذى لا بأس به بين كتب الفقه على اختلاف مذاهبها، وبين كتب السنة المشهورة وغيرها مما يلزم الرجوع إليه فى إعداد أى بحث فقهي يجدر بى هنا أن أسجل ما انتهيت إليه فى كل مسألة وفى كل فصل من فصول ومسائل البحث فأقول : ومنه أستمد العون :

- ١ - الجهل من المسلم فى دار الحرب التى لم يهاجر منها يكون عذرا فى الشرائع .
- ٢ - صلاة المسلم الذى على ثوبه أو بدنه نجاسة لا يعلم بها صحيحة .
- ٣ - يجب على المكلف أن يتفقد مظان النجاسة قبل الدخول فى الصلاة ، وإلا يكون مقصرا وآثما سواء فى ذلك الإمام والمأموم .
- ٤ - يحكم ظاهر المسلم دون الباطن لأن مناط الأحكام الشرعية مرتبطة بالظاهر دون الباطن .
- ٥ - الصلاة خلف الإمام الفاسق الذى لا يتعلق فسقه بالصلاة صحيحة ومن ثم فلا قضاء على من صلى خلفه .
- ٦ - لاتصح الطهارة بماء مخلوط بالخمر .
- ٧ - الصلاة التى تؤدى حال السكر غير صحيحة مطلقا أى سواء كان سكره بخمر أو غيره وعليه إعادتها .
- ٨ - تصرفات السكران فى المعاوضات غير صحيحة .
- ٩ - وجوب القصاص على مرتكب موجب القصاص ، وإقامة الحد عليه أيضا .

- ١٠- طلاق السكران غير واقع .
- ١١- صيام المسافرين بعد السفر وبعد انتهاء رمضان هو قضاء وليس أداء .
- ١٢- الفطر في السفر خلال شهر رمضان رخصة يجوز الأخذ بها ويجوز تركها ، والصيام عملاً بالعزيمة .
- ١٣- الأيسر هو الأفضل بالنسبة للفطر أو الصوم أثناء السفر .
- ١٤- استعمال الرخصة لكل أنواع السفر خلال ماعدا سفر المعصية .
- ١٥- عدم وجوب التتابع في القضاء بسبب الفطر المرخص فيه .
- ١٦- الإطعام مع القضاء أولى بالقبول .
- ١٧- من مات وعليه صيام رمضان فإنه يطعم عنه أما إن كان عليه صوم نذر فإنه يقضيه عنه وليه .
- ١٨- إذا تبين أنه صلى قبل الوقت يجب عليه الإعادة أو القضاء وصلاته قبل ذلك غير مجزئة .
- ١٩- لا يجب القضاء أو الإعادة إذا أخطأ في القبلة عن اجتهاده .
- ٢٠- إذا رفعت الزكاة إلى من لا يستحقها عمداً أو خطأً لاتجزئ .
- ٢١- لا قضاء على المحصر .

### مراجع البحث

أولا - القرآن الكريم ، ومنه تستمد المراجع الآتية

#### ثانيا : الكتب اللغوية :

- ١ - التعريفات للجرجاني ط . الدار التونسية ١٩٧١م .
- ٢ - القاموس المحيط . ط . الحلبي .
- ٣ - المعجم الوسيط . ط . مجمع اللغة العربية .
- ٤ - المصباح المنير للفيومي - دار المعارف .
- ٥ - تاج العروس . ط - مكتبة الحياة .
- ٦ - لسان العرب لابن منظور طبعة دار المعارف
- ٧- مختار الصحاح للرازي طبعة دار المعارف بمصر .

#### ثالثا : كتب الأصول :

- ١ - التلويح على التوضيح ط - محمد علي صبيح .
- ٢ - الإيهاج في شرح المنهاج طبعة دار الكتاب العربي .
- ٣ - التوضيح على متن التنقيح . ط . الحلبي .
- ٤ - الموافقات للشاطبي ، تصوير دار المعرفة - بيروت .
- ٥ - تيسير التحرير ط . مصطفى البابي الحلبي .
- ٦ - حاشية البناني لعبد الرحمن ابن جاد الله البناني ط . عيسى الحلبي .
- ٧ - شرح المنار لابن نجيم ط . المطبعة العثمانية .

٨ - مرآة الأصول - مرقاة الوصول لملا خسروا طبعة دار الطباعة  
العامرة بالقاهرة.

رابعاً : كتب الحديث :

- ١ - المستدرك للحاكم ط . مكتبة مطابع دار النصر الحديثة - الرياض
- ٢ - الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير للسيوطى ط . الحلبي.
- ٣ - الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ط . الفجالة ١٣٨٤هـ.
- ٤ - الفتح الربانى لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى  
ط . الإخوان المسلمين ١٣٥٤هـ.
- ٥ - الموطأ للإمام مالك بن أنس ط . مصطفى البابى الحلبي ١٣٧٠هـ.
- ٦ - الآثار للطحاوى ط . الأنوار المحمدية.
- ٧ - تلخيص الحبير ط . الكليات الأزهرية.
- ٨ - تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى ط - دار الفكر العربى .
- ٩ - تهذيب التهذيب للعسقلانى ط . دار المعارف النظامية .
- ١٠ - حاشية السندى على النسائى ، حلية الأولياء ط - الحلبي .
- ١١ - سنن ابن ماجه ط عيسى البابى الحلبي تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى
- ١٢ - سنن أبى داود ط . مصطفى البابى الحلبي .
- ١٣ - سنن الترمذى ط . مصطفى البابى الحلبي تحقيق أحمد شاكر.
- ١٤ - سنن البيهقى ط . مجلس المعارف النظامية حيدرآباد - الهند  
سنة ١٣٤٤هـ.
- ١٥ - سنن الدار قطنى للدار قطنى ط . مطبعة الطباعة الفنية بالقاهرة
- ١٦ - صحيح البخارى ط . دار الشعب

- ١٧- صحيح الامام مسلم . ط . عيسى البابى الحلبي .
- ١٨- عون المعبود لشمس الحق العظيم . ط . المكتبة السلفية  
بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٨هـ.
- ١٩- فتح البارى شرح صحيح البخارى . ط . المطبعة السلفية سنة ١٣٨٠هـ.
- ٢٠- مسند الامام أحمد بن حنبل ط . دار المعارف تحقيق أحمد شاكر
- ٢١- مجمع الزوائد للهيتمى ط . مكتبة القدس سنة ١٣٥٢هـ.
- ٢٢- مسند الامام الشافعى ط . دار الأنوار سنة ١٣٦٩هـ.
- ٢٣- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيتمى ط . المطبعة السلفية.
- ٢٤- مصنف عبد الرزاق لابن همام الصنعاني ط . المجلس العلمى  
سنة ١٣٩٠هـ.
- ٢٥- مسالك الدلالة على متن الرسالة لابن محمد ابن الصديق ط . مكتبة  
القاهرة.
- ٢٦- نيل الأوطار للشوكاني ط . مصطفى البابى الحلبي .
- ٢٧- نصب الراية للذيلعى ط . الناشر المكتبة الإسلامية ١٣٩٣هـ.
- ٢٨- مشكاة المصابيح للتبريزى ط . المكتب الإسلامى - دمشق سنة ١٣٠٨هـ.

#### خامسا : كتب القواعد :

- ١ - الأشباه والنظائر للسيوطى ط . عيسى البابى الحلبي .
- ٢ - الأشباز والنظائر لابن نجيم ط . الحلبي .
- ٣ - قواعد الأحكام فى مصالح الأنام لابن عبد السلام ط . دار الجيل

سادسا : كتب الفقه العام :

- ١ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ط. المكتبة التجارية الكبرى .

سابعا : كتب الفقه :

(١) كتب الفقه الحنبلي :

- ١ - حاشية الطحطاوى على الدر المختار ط . دار الطباعة ببـولاق سنة ١٢٥٤ هـ .
- ٢ - حاشية ابن عابدين ط . مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٣ - الهداية وفتح القدير والعناية ط. البابى الحلبي .
- ٤ - بدائع الصنائع ط. العاصمة سنة ١٩٧١ م .
- ٥ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ط. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة ١٣١٣ هـ .
- ٦ - البحر الرائق لابن نجيم ط. المطبعة العلمية بمصر سنة ١٣١١ هـ .

(ب) كتب الفقه المالكي :

- ١ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ط. عيسى الحلبي .
- ٢ - قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ط. دار العلم للملايين ١٩٦٨ م .
- ٣ - حاشية الخرش ط. دار إحياء الكتب العربية .
- ٤ - أسهل المدارك ط. عيسى البابى الحلبي .
- ٥ - منح الجليل على مختصر خليل ط. المطبعة الكبرى العامرة بمصر سنة ١٢٩٤ هـ .

- ٦ - شرح الخطاب ط. السعادة بمصر سنة ١٣٢٩هـ.
- ٧ - الفواكه الدواني لأحمد ابن غنيم ط. مصطفى الحلبي .
- ٨ - بلغة السالك لأقرب المسالك لابن محمد الصاوي ط. مصطفى الحلبي  
سنة ١٣٣٢هـ.
- ٩ - الفروق للقرافي ط. دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٤٤هـ.
- ١٠ - شرح الزرقاني على متن سيدي خليل ط. مطبعة محمد افندي ١٣٠٧هـ.
- ١١ - المدونة الكبرى للتانوكي ط. دار السعادة سنة ١٣٢٤هـ.

(ج) كتب الفقه الشافعي :

- ١ - المجموع شرح المذهب ط. العاصمة .
- ٢ - روضة الطالبين ط. المكتب الإسلامي بدمشق .
- ٣ - شرح جلال الدين المحلي على المنهاج مطبوع بهامش حاشية قليوبي وعميرة ط. مصطفى الحلبي +
- ٤ - مغنى المحتاج ط. مصطفى الحلبي .
- ٥ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ط. مصطفى الحلبي .
- ٦ - المذهب مع المجموع ط. السابقة -
- ٧ - تكملة المجموع ط. السابقة .
- ٨ - حاشية قليوبي وعميره ط. مصطفى الحلبي .
- ٩ - الأم للإمام الشافعي ط. كتاب الشعب .
- ١٠ - الوجيز للغزالي تصوير دار المعرفة بيروت .
- ١١ - إعانة الطالبين للدمياطي ط. مصطفى الحلبي سنة ١٣٤٢ هـ.



**(د) كتب الفقه الحنبلى**

- ١ - شرح منتهى الإرادات لابن النجار تحقيق الشيخ عبد الغنى عبد الخالق . طه مكتبة دار العروبة .
- ٢ - المغنى لابن قدامه طه مكتبة الجمهورية العربية - القاهرة ومكتبة الرياض الحديثة .
- ٣ - مغنى ذوى الأفهام طه السنة المحمدية .
- ٤ - الإنصاف فى مسائل الخلاف للمرادى طه السنة المحمدية .
- ٥ - مطالب أولى النهى شرح غاية المنتهى للرحيبيان طه المكتتب الاسلامى .
- ٦ - كشاف القناع للبهوتى طه مكتبة النصر الحديثة .

**شامنا : كتب الفقه الظاهرى**

- ١ - المحلى لابن حزم الظاهرى طه مكتبة الجمهورية العربية .

**تاسعا : كتب التفسير**

- ١ - تفسير القرطبى طه دار الشعب .
- ٢ - أحكام القرآن لابن العربى طه الحلبي .

**عاشرًا : كتب مصرية**

- ١ - أصول التشريع الإيلامى للأستاذ على حسب الله طه سادسة .
- ٢ - نظرية الحكم ومصادر التشريع للدكتور أحمد المصرى طه مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٣ - أصول الفقه للشيخ أبو زهره طه دار الفكر العربى .

- ٤ - فقه الزكاة لـيوسف القرضاوى ط. أولى .
- ٥ - علم أصول الفقه لشيخ عبد الوهاب خلاص .
- ٦ - آثار الخمر للدكتور أحمد غلوش ط. الهنا .
- ٧ - المخدرات للتقييب أحمد محمود ط. دار عكار للطباعة والنشر  
بجدة .
- ٨ - الزواجر لابن حجر ط. دار المعرفة بيروت .
- ٩ - من أبحاث فقه السنة بعنوان رخصة الفطر فى سفر رمضان وما يترتب  
عليها من آثار للدكتور أحمد على طه ريان .

(( فهرس موضوعات البحث ))

الموضوع	الصفحة
المقدمة ومنهج البحث .....	١
خطة البحث .....	٥
الفصل الأول .....	١
الجهل وأثره في تخفيف الأحكام .....	١
تعريف الجهل لغة وشرعا .....	١
أنواع الجهل .....	٢
الفرق بين الجهل والعلم .....	٥
أثر الجهل على الأهلية .....	٥
أثر الجهل في الأحكام الشرعية .....	٦
المسألة الأولى : حكم ما إذا جهل المكلف وجوب العبادات . . .	٧
المسألة الثانية : حكم ما إذا صلى المكلف جاهلا بوجود نجاسة على بدنه أو ثوبه ثم علم بها بعد ذلك . . .	٨
المسألة الثالثة : ما الحكم إذا جهل المأموم بظلمة صلاة الإمام .....	١٣
ثانيا : حكم ما إذا جهل وجود نجاسة على ثوب الإمام أو بدنه ثم علم بها .....	١٥

المطبعة

الموضوع

- ١٨ ..... ثالثا : حكم ما اذا جهل أن الامام كافر ثم ظهر له ذلك .....  
المسألة الرابعة : حكم ما إذا جهل أن الإمام لاتصح  
٢٢ ..... القدوة به ثم علم بذلك .....  
٣٣ ..... الفصل الثاني : .....  
٣٣ ..... السكر وأثره في تخفيف الأحكام .....  
٣٣ ..... تعريفه لغة وشرعا .....  
٣٤ ..... العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي .....  
٣٥ ..... أنواع المسكرات .....  
٣٧ ..... أثر السكر في الأحكام الشرعية .....  
٣٧ ..... أولا : أثر السكر على الطهارة .....  
٣٧ ..... ثانيا : أثر المسكرات على الصلاة .....  
٣٩ ..... ثالثا : أثر السكر على المعاملات .....  
٤٧ ..... رابعا : أثر السكر على الجنائيات .....  
٥٣ ..... حكم الاقترار من السكران بالقتل والحد .....  
٥٤ ..... خامسا : أثر السكر على الطلاق .....  
٥٩ ..... الفصل الثالث .....  
٥٩ ..... الهزل وأثره في تخفيف الأحكام .....  
٥٩ ..... تعريف الهزل لغة وشرعا .....  
٦٠ ..... الفرق بين الهزل والتلجئة .....  
٦٠ ..... شرط الهزل وحكمه .....

الصفحة	الموضوع
٦١	أثر الهزل فى تخفيف الأحكام الشرعية .....
٦٤	حكم الهزل فيما لا يحتل الفسخ والنقض .....
٦٦	حكم إقرار الهازل وإخباراته .....
٦٨	الفصل الرابع .....
٦٨	السفه وأثره فى تخفيف الأحكام .....
٦٨	تعريف السفه لغة واصطلاحاً .....
٦٩	أثر السفه على الأهلية .....
٧١	الوقت الذى يسلم المال فيه إلى السفه .....
٧١	بم تتحقق مصلحة السفه ؟ .....
٧٤	أنواع الحجر للسفه .....
٧٩	الفصل الخامس .....
٧٩	السفر وأثره فى تخفيف الأحكام .....
٧٩	تعريفه لغة واصطلاحاً .....
٨٠	رخص السفر .....
٨١	أثر السفر على الأهلية .....
٨٢	مدى رخصة الفطر فى السفر .....
٨٦	أثر السفر فى تخفيف الأحكام .....
٨٧	المسألة الأولى : مقدار المسافة فى السفر المرخص فيه بالفطر ..
٩٤	المسألة الثانية : هل صيام المسافرين بعد رمضان قضاء أم أداء ..
١٠٢	المسألة الثالثة : هل الفطر فى السفر رخصة أم عزيمة ؟ .....

الموضوع	الصفحة
المسألة الرابعة : هل الصيام أفضل أم الفطر؟ .....	١١٠
المسألة الخامسة : مامدى شمول الرخصة لأنواع السفر؟ .....	١١٧
المسألة السادسة : هل من نوى الصيام فى السفر يباح له	
الفطر أثناء النهار أم لا؟ .....	١٢٠
المسألة السابعة : هل يجب التتابع فى قضاء الأيام الستى	
أفطرها فى سفره؟ .....	١٢٢
المسألة الثامنة : هل يجب الإطعام على من فرط فى قضاء	
رمضان حتى أدركه رمضان آخر؟ .....	١٢٥
المسألة التاسعة : ما حكم من شغل عن القضاء حتى مات ؟ ....	١٢٦
الفصل السادس . . . . .	١٣١
الخطأ وأثره فى تخفيف الأحكام . . . . .	١٣١
تعريفه لغة وشرعا . . . . .	١٣١
أقسام الخطأ . . . . .	١٣٢
أثر الخطأ فى تخفيف الأحكام . . . . .	١٣٣
حكم فوت الصلاة بعذر الخطأ . . . . .	١٣٤
المسألة الاولى : حكم ما اذا اجتهد فى دخول الوقت ثم	
تبين انه صلى قبله . . . . .	١٣٤
المسألة الثانية : حكم ما اذا اجتهد فإخطأ فى القبلة . . . . .	١٣٥
ثانيا : حكم فوات الزكاة بعذر الخطأ . . . . .	١٣٩
ثالثا : حكم فوت الصيام بعذر الخطأ . . . . .	١٤٣

الموضوع	الصفحة
الفصل السابع .....	١٤٨
الاکراه وأثره فى تخفيف الأحكام .....	١٤٨
تعريفه لغة وشرعا .....	١٤٨
أولا : حكم الإكراه على الإفطار .....	١٥١
ثانيا : حكم وجوب القضاء على المحصر .....	١٥٣
الخاتمة ونتائج البحث .....	١٦٠
مراجع البحث .....	١٦٢
فهرست الموضوعات .....	١٦٩

\*\*\*\*\*

